عدد 46 — 4 جمادى الأول 1439 (22 يناير 2018)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أكتوبر 2017.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2017

صفحة

• محضر الجلسة الخامسة والثلاثين بعد المائة ليوم الثلاثاء 7 من ربيع الآخر 1439 (26 ديسمبر 2017) 3954

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 82.17 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛

2- مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛

صفحة

3- مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 2014.

• محضر الجلسة السادسة والثلاثين بعد المائة ليوم الثلاثاء 14 من ربيع الآخر 1439 (2 يناير 2018) 3971

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة السابعة والثلاثين بعد المائة ليوم الثلاثاء 21 من ربيع الأول 1439 (9 يناير 2018) 3998

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الثامنة والثلاثين بعد المائة ليوم الثلاثاء 21 ربيع الآخر 1439 (9 يناير 2018) 4024

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 7 ربيع الآخر 1439هـ (26 ديسمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثمان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 82.17 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛

2- مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛

3- مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 2014.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على:

أولا، مشروع قانون رقم 82.17 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛

المشروع الثاني رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛

المشروع الثالث رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 2014.

وقبل الشروع في مناقشة هذه المشاريع القانونية التي بين أيدينا، أود أن نتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذلك للسيد رئيس وأعضاء لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من السيد وزير الاقتصاد والمالية والذي ينوب عليه الآن – أعتقد–السيد وزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وكذلك للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، وكذا السيد الوزير المنتدب في الداخلية وكذلك للسيد كاتب الدولة المكلف بالنقل على الجهود التي بذلوها في اللجنتين لتقديم كل التفسيرات والإجابات على ملاحظات ومداخلات السادة المستشارين المحترمين.

وغادي نبداو الآن بدراسة مشروع القانون الأول، اللي هو 82.17 والذي يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل.

وللتذكير فقط فقد طلبت الحكومة الأسبقية في دراسة هذا القانون هذا المشروع، طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.

الكلمة للحكومة لتقديم هذا المشروع.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالنيابة عن السيد الوزير المنتدب المكلف لدى السيد وزير الداخلية لأن كاين نقاش الآن حول صندوق التجهيز الجماعي بتقديم هذا المشروع الهام الذي يحمل رقم 82.17، والذي يتشكل من مادة فريدة، ويتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

وهو مشروع يأتي يستهدف أولا جميع الضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات الترابية بدون استثناء ويفتح المجال لجميع الملزمين للاستفادة من هذا الإلغاء.

ويأتي في إطار التوازي مع ما تم اعتماده في قانون المالية ل2018 بالنسبة للضرائب والواجبات والرسوم العائدة للدولة والمنصوص عليها في مدونة العامة للضرائب، حيث بادرت الحكومة إلى اقتراح إلغاء الجزاءات المتعلقة بها، الهدف هو تشجيع الملزمين بأداء ما بذمتهم من ديون لفائدة ميزانيات الجماعات المحلية.

ثانيا، الإلغاء التلقائي للزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل، شريطة أن تتم عملية الأداء قبل فاتح يناير 2019.

ثالثا، استفادة المدينين فقط بالغرامات والذعائر والزيادات وصوائر التحصيل الغير المستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2017 من إلغائها كليا وتلقائيا.

ثم أخيرا، تعزيز مالية الجماعات الترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لتقديم التقرير الكلمة سأعطيها للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

إذن توزع التقرير، شكرا.

غادي نفتحوا باب المناقشة، ولكن بغيت نخبر المجلس المحترم أن اليوم في ندوة الرؤساء لقد اتفق جميع رؤساء الفرق والمجموعات اللي كانوا حاضرين على أن يقدموا مداخلاتهم كتابة، ما يتدخلوش.

إذن إذا وافق المجلس على هذا الاقتراح ديال ندوة الرؤساء يتفضلوا الإخوان باش ياخذوا المداخلات، تفضل، نقطة نظام.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

إذا لم أكن حاضرا في ندوة الرؤساء اليوم نظرا لالتزام مع الفريق ومع المكتب السياسي ديال الحزب، فأنا متفق في بعض المشاريع غنسلمو الأوراق، ولكن فيما يتعلق بقانون التصفية لابد من الإدلاء ببعض الملاحظات، ومعذرة لزملائي الأعزاء.

السيد رئيس الجلسة:

لك ذلك السيد الرئيس.

إذن غادي نمشيو مباشرة إلى التصويت على المادة...

خذ المداخلات كاملين على رؤساء الفرق والمجموعات، إذن غادي ندوزو مباشرة للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف هذا المشروع:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

غادي نعرض القانون برمته:

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 82.17 والذي يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.**

والآن غادي ننتقلو للتصويت على مشروع قانون رقم 103.14 والذي يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفا بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أنوه بالعمل الذي قامت به لجنة الداخلية والجماعات المحلية والترابية والبنيات الأساسية في مناقشة الموضوع الذي نعتبره من المواضيع الرئيسية الممنهجة لعمل الحكومة في مجال السلامة الطرقية وموضوع إحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية واللي هو بالفعل مشروع الذي نهدف من خلاله بالأساس إلى وضع إطار قانوني منظم للمجال ديال السلامة الطرقية اللي وضعنا فيها إستراتيجية عشرية 2016-2017 و2026 واللي بالفعل نروم من خلاله أن نقلص من عدد حوادث السير ب 50%.

ولابد للوصول إلى هذا الهدف أن نضع إطارا اللي هو مؤسساتيا، إطارا تدبيريا، إطارا يمكننا من تجميع جميع الشركاء الذين يشتغلون في السلامة الطرقية، ولكن أيضا إطار اللي من خلاله يكون هناك نوع من التدبير السلس كما هو الشأن بالنسبة للوكالات، ولكن أيضا إطار الذي يمكن من الأخذ بعين الاعتبار جميع الفاعلين الرئيسيين والمركزيين، سواء كانوا من الدولة أو القطاع الخاص وأيضا المجتمع المدني.

نشكر اللجنة لأنه بالفعل كان عندنا معها تواصل حقيقي في إطار المقترحات ديالها واللي الحمد لله مكنتنا أننا نخلصو إلى مجموعة من التعديلات اللي قبلتها الحكومة بمجلس المستشارين، واللي أيضا وضعنا داخل اللجنة بعض التعديلات اللي هي متوافق عليها واللي ما جاتش من الفرق، وهذا كله بنفس جد إيجابي، الذي أشكر عليه مرة أخرى السادة المستشارين المحترمين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأن التقرير موزع على جميع الفرق والمجموعات، إلى ما كتشوفوش مانع غادي نتعبرو بأنه كاين وغادي ندوزو مباشرة كذلك للتصويت، إذا لم يكن هنالك متدخل وكما اتفقنا في ندوة الرؤساء.

إذن غادي ندوز للمواد ديال هاذ المشروع، غادي ندوز للتصويت على المواد التي يتألف منها هذا المشروع.

المادة 1، كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2، كذلك كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3: بالإجماع.

المادة 4 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 5 كما عدلتها اللجنة: كذلك بالإجماع.

المادة 6: بالإجماع.

المادة 7، إذن غادي نعرضها للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون للمادة السابعة: لا أحد؛

الممتنعون= 7.

إذن وافق المجلس على المادة السابعة بالأغلبية 38، ضد لا أحد، مع 7 ممتنع.

المادة 8 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19 وهي آخر مادة في هاذ المشروع:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نصوتو على مشروع القانون برمته:

الموافقون= 42؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 8.

إذن، **وافق المجلس بالأغلبية 42، لا أحد يعارض، 8 ممتنع، القانون 103.14 بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.**

والآن غادي ندوزو إلى آخر مشروع للدراسة والتصويت، وهو مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون. الحكومة قالت لنا ذاك الشي اللي داز في اللجنة هو هذاك.

المقرر كذلك.

التقارير كما اتفقنا ما عدا الرئيس ديال الأصالة والمعاصرة اللي بغى يدخل إذن..

الكلمة كاينة غادي نعطيوها فقط لرئيس الأصالة، تفضل لك الكلمة في حدود راه كنا اتفقنا على واحد الزمن، اللي بغى يتدخل، كنا اتفقنا في ندوة الرؤساء كنا اتفقنا على 5 دقائق، ولكن المجلس غادي يصبر معك.

<u>المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أستسمحكم مضطر للتدخل في هاذ الموضوع لأنه اخذينا قرار بالتصويت ضده، وبالتالي لابد من تفسير التصويت، اعلاش احنا ضد قانون التصفية ديال 2014؟

فباسم فريق الأصالة والمعاصرة فيما يتعلق بهاذ مشروع القانون هو كنعتبروه على درجة كبيرة من الأهمية لأن قانون التصفية يشكل أداة سياسية رئيسية لمراقبة مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذها للقانون المالي ومدى التحقق من النتائج المالية لكل سنة ومراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية ومقارنتها مع التقديرات المرخص بها في القانون المالي بما يسمح للبرلمان بالإطلاع على الحصيلة العامة لمجموع

عمليات تنفيذ القانون المالي، وبما يمكن البرلمان من ممارسة وظيفته الدستورية في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في الميدان الجبائي ومجالات التسيير والاستثمار.

إذن من هنا تتجي الأهمية السياسية والدستورية للمراقبة البعدية، يعني اللاحقة لتنفيذ القانون المالي، علاش؟ باش نعرفو الحكومة واش نفذت ما التزمت به أمامنا أم أن كان هناك تغييرات وتعديلات إبان تنفيذ القانون المالي.

يتضح جليا أن كانت هناك العديد–أقول العديد–من التعديلات اللي من حق الحكومة قانونيا من طبيعة الحال أنها تعدل بمرسوم، ولكن من باب تقدير الدور ديال الرقابة البرلمانية والمؤسسة البرلمانية نعتبر على أنه كان من الأجدر من الحكومة أن تأتي أمامنا لتأخذ الترخيص بتلك التعديلات التي مست القانون المالي إبان تنفيذه في العديد من الأرقام – أقول–وغنعطي بعض النماذج في هذا الباب:

مثلا هاذ الشي قلته في لجنة المالية وغنزيد نؤكد عليه اليوم، حيث وقلتها للسيد وزير المالية المحترم حينئذ على أنه لم أقتنع بالإجابات وبالتبريرات التي أتت بها الحكومة.

فحين نتحدث عن مبالغ مالية رصدت في فصل من الفصول للطوارئ ثم تصرف في ميزانية التسيير، فنحن نعتقد على أنه التسيير لا يندرج ضمن الطوارئ، الطوارئ قد تكون كوارث طبيعية أو اجتماعية أو شي من هذا القبيل، ويتعلق الأمر بمبلغ محترم جدا اللي هو أعتقد 2 المليار ديال الدرهم و660 مليون، 2.66 مليار درهم، ما غنهضرش على الكثير من الأرقام، يعني غير باش نقول بعض الأرقام اللي عندها دلالة في تقديرنا كبيرة بزاف.

مثلا كذلك في صرف بعض الصناديق، وغنتذاكر لأنه جبدو السيد رئيس الحكومة المحترم في مناقشته للفوارق المجالية، حين تحدث عن صندوق التنمية الفلاحية، رصدت له 500 مليون وصرف واحد الرقم 6 أضعاف، الدوبل 6 المرات بدون ترخيص من البرلمان، دائما بدون ترخيص من البرلمان، بالتالي نعتبر على أن القانون اللي رخصناه ماشي هو اللي تنفذ في أرض الواقع.

فيما يتعلق مثلا، مثال آخر، فيما يتعلق بخدمة الدين، خدمة الدين العمومي، خدمة الدين العمومي تزادت عليها على الرقم اللي جا في القانون المالي كنهضر دائما 2014، القانون المالي ديال 2014 تزادت 9.3 مليار ديال الدرهم، رقم هائل، ماشي رقم بسيط، بدون أن تلجأ أو تعود على الأصح، بدون أن تعود الحكومة إلى البرلمان، مشات خذات قرار زادت 9.3 ديال المليار ديال الدرهم، ناهيكم على أنه تزاد واحد الرقم لأنه أعتقد–وإذا ما خانتنيش الذاكرة–86 مليار درهم تزادت عليه 9.3 مليار، زائد الدين القصير الأمد وصلاتو حتى ل 114 مليار، حتى ل 114 مليار. عندنا تحفظ في هذا الباب.

عندنا تحفظ كذلك فيما يتعلق بالرصيد ديال الصناديق الخصوصية، كنرصدو موارد لهاته الصناديق بالملايير، أعتقد رصدنا في 2014، 96 مليار درهم، تصرفت 53 مليار درهم والباقي بقى تراكم، ولينا اليوم في 2017 أزيد من 120 مليار درهم، ونحن نعيش خصاصا في جميع القطاعات وبدون استثناء، في التعليم، في الصحة، في الطرقان، في كل ما يتعلق بالقطاعات اللي عندها أهمية كبيرة بزاف في المستوى المعيشي ديال الساكنة.

إذن فنحن في تقديرنا أن الحكومة أو هاذ القانون الذي صادق عليه البرلمان ليس هو القانون الذي نفذ، وبالتالي فنحن نصوت ضد هاذ المشروع القانون ديال التصفية ديال 2014.

شكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق، شكرا، شكرا.

إذا لم يكن هنالك متدخل آخر، غادي ندوزو مباشرة إلى التصويت على المواد التي يتألف منها هاذ المشروع.

إذن ما كاينش، غادي ندوز للتصويت:

المادة 1:

الموافقون= 22؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 19.

إذن، وافق المجلس على المادة الأولى بالأغلبية 22، ضد 10، ممتنع 19.

المادة 2:

الموافقون: نفس العدد، إذن كذلك نفس العدد.

المادة 3: نفس العدد.

المادة 4: نفس العدد.

المادة 5: نفس العدد.

المادة 6: نفس العدد.

المادة 7: نفس العدد.

المادة 8: نفس العدد.

المادة 9: نفس العدد.

المادة 10: نفس العدد.

الآن غادي نصوتو على المشروع برمته، نفس العدد؟ ياله، نفس

العدد.

إذن، **وافق المجلس بالأغلبية على مشروع قانون رقم 82.16 والذي يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014**.

إيوا بلاتي، مازال ما رفعناش كاع الجلسة، إيوا السيد الوزير.. على الأقل لأن هاذ الشي كيتسجل في الجريدة الرسمية.

إذن، 22 موافق مع القانون، 10 ضد، و19 ممتنع.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحـق: المـداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

أولا: مشروع قانون رقم 82.17 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات

1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع القانون رقم 82.12 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات،، والذي نعتبره، كما عبرنا على ذلك خلال مناقشة مشروع قانون المالية 2018، سيساهم لا محالة في تحقيق مجموعة من الأهداف من قبيل تشجيع الملزمين بالإسراع إلى أداء ما بذمتهم للمستحقين مما سيساهم في الرفع من مالية الجماعات المحلية، ومن تحصيل مواردها الجبائية المستحقة لفائدتها، وسيؤدي كنتيجة لذلك إلى تقليص الباقي استخلاصه، الموضوع الذي يؤرق مالية الجماعات الترابية في انتظار إصلاح شامل للإدارة الجبائية المحلية، لتساير التطوع الحاصل في ارتفاع عدد الملزمين ويحقق أحد أهم توصيات المناظرة الوطنية للضرائب والمتمثل في تحقيق العدالة الجبائية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب على هذا القانون لما فيه من تحقيق للغايات والمدارك المشار إليها أعلاه، وإيماننا منا بدوره في تحقيق العدالة الجبائية والرفع من المداخيل الجبائية وتقليص الباقي استخلاصه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع القانون رقم 82.17 المتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والذي يأتي في إطار الملاءمة مع مشروع قانون المالية لسنة 2018 بخصوص جبايات الدولة، ويرمي إلى تحفيز الملزمين على أداء ما بذمتهم من ديون لفائدة ميزانيات الجماعات الترابية والصادر في شأنها أمر بالتحصيل قبل يناير 2016، وذلك عبر الإلغاء التلقائي للزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات الترابية قبل يناير 2018.

كما يرمي مشروع القانون هذا إلى الإجابة ولو جزئيا على إشكالية الباقي استخلاصه، والتي تعتبر ظاهرة تعاني منها مختلف الجماعات الترابية، وتزداد استفحالا وارتفاعا مضطردا من سنة إلى أخرى، دون اتخاذ الحكومة إجراءات حاسمة، وكفيلة بالقضاء على هذا الإشكال الذي ألم بالميزانيات المحلية، والذي يعتبر عقبة تعترض عجلة التنمية بالجماعات الترابية، ومعضلة مالية مركبة تتقاطع فيها الاعتبارات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عما لها من انعكاسات سلبية على الوضعية المالية للجماعة الترابية، على اعتبار أنها تحد من مسؤولية الجماعة الترابية في مجال التنمية، وتؤثر كذلك على التقديرات السنوية التي تبقى مرهونة بتحصيل أو عدم تحصيل المداخيل.

السيد الرئيس،

إن العجز الذي يصيب ميزانية الجماعة بسبب عدم تحصيل المداخيل يدفعها غالبا إلى التخلي عن تحقيق العديد من المشاريع المقررة برسم السنة المالية المعينة، إضافة إلى أنه يؤدي إلى عرقلة أو توقف الجماعة الترابية عن القيام ببعض النفقات الإجبارية، كأجور الموظفين والتعويضات المستحقة فيما يتعلق بالترقية،.. وغيرها، ويؤثر كذلك على النفقات المتعلقة بالتدبير اليومي للجماعة، فيما يخص أداء نفقات استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والأكرية... إلخ.

إن مشكل الباقي استخلاصه إضافة إلى أنه ينخر مالية الجماعات الترابية، فإنه أيضا ينعكس سلبيا على مصداقية الجماعة مع الساكنة المحلية، التي تظل تنتظر أن تتحقق المشاريع التي وعد بها المنتخبون المحليون في برامجهم الانتخابية، والتي تصبح مقررة برسم السنة المالية.

السيد الرئيس،

ما يمكن أن نلاحظه إن ألقينا إطلالة بسيطة على مالية بعض الجماعات الترابية، هو أن حجم الباقي استخلاصه، يفوق قدره في بعض الحالات ثلاث أضعاف ما هو مستخلص.

وحتى تتجاوز الجماعات الترابية إشكالية الباقي استخلاصه، فإن الحكومة أضحت ملزمة بوضع حل جدري وشامل لهذا الإشكال، عبر مراجعة المنظومة القانونية المرتبطة بمالية الجماعات الترابية، وإحداث مدونة خاصة بالجبايات المحلية.

وفي انتظار ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نتعاطى إيجابا مع مضامين مشروع القانون رقم 82.17، المتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل والمتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، كإجراء مؤقت وحل جزئي لمعضلة الباقي استخلاصه.

3- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون 82.17 والذي يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والاقاليم والجماعات.

وفي البداية فإننا في الفريق الحركي نثمن هذا المشروع الهام الذي جاء من أجل تشجيع الملزمين على أداء ما بذمتهم من ديون لفائدة ميزانيات الجماعات الترابية والصادر في شأنها أمر بالتحصيل قبل فاتح يناير 2018، وكذا الإلغاء التلقائي للزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى، المستحقة لفائدة الجماعات الترابية قبل فاتح يناير 2018، شريطة أن يقوموا بتسديد أصل هذه الضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوي قبل فاتح يناير 2019، هذا إضافة إلى استفادة المدنيين فقط بالغرامات والذعائر والزيادات وصوائر التحصيل غير المستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2017، من إلغائها كليا وتلقائيا.

وفي نفس السياق، فإننا ننوه بهذا المشروع لكونه جاء لتعزيز مالية الجماعات الترابية وذلك بتمكينها من تحصيل الموارد الجبائية المستحقة لفائدتها، بالإضافة إلى تقليص حجم الباقي استخلاصه الذي تطالب هذه الجماعات الترابية بإيجاد الحلول المناسبة له.

وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله

4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، أمام أنظار الجلسة العامة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 82.17 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون رقم 82.17 قيد المصادقة، في سياق تشجيع الملزمين بأداء ما بذمتهم من ديون لفائدة ميزانيات الجماعات الترابية، والصادر في شأنها أمر بالتحصيل قبل فاتح يناير 2016 والتي لم يتم استخلاصها قبل فاتح يناير 2018.

كما أن مشروع القانون قيد المصادقة سيترتب عنه الإلغاء التلقائي للزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات قبل فاتح يناير 2018، شريطة أن يقوموا بتسديدها قبل فاتح يناير 2019.

السيد الرئيس،

بما أن مشروع القانون رقم 82.17، يرمي إلى تحسين علاقة الإدارة الجبائية بالملزمين، والانسجام مع مقتضيات القانون المالي للسنة 2018، فلا يمكننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلا أن نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام.

ثانيا: مشروع قانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية:

1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 103.14 والمتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، هذا المشروع المهم الذي أتى بعد تجارب مهمة ومتعددة في هذا المضمار، وذلك منذ أول استراتيجية وطنية للسلامة الطرقية ببلادنا منذ سنة 2003 مرورا بالمخططات الاستعجالية المندمجة إلى حدود 2013 وذلك بغاية ترسيخ سلوك طرقي يرمي إلى احترام قوانين السير وذلك تفاديا للضحايا الذين يكونون عن عدم التطبيق السليم لقوانين السير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن هذا المشروع الذي يتوخى في مجمله الرفع من مستوى أداء المؤسسات والقطاعات الحكومية المشتغلة بمجال السلامة الطرقية والاستجابة لتوصيات الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017 2026

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ولكي يحقق هذا المشروع أهميته المرجوة منه ندعو إلى ضرورة تأهيل البنيات التحتية وتجديد حظيرة النقل الطرقي ومواكبة أرباب وأصحاب الشاحنات ودعم معلمي السياقة.

وفي الأخير وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع نصوت بالإيجاب متمنين التوفيق للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2- فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، لإبرازوجهة نظر فريقنا حول هذا المشروع قانون.

لا بد في البداية أن نتقدم للسيد الوزير بالشكر الجزيل على العرض الذي قدمه والذي مكننا في الفريق من تكوين صورة واضحة حول أهم الدوافع التي ساهمت في عرض هذا المشروع على المصادقة، وكذا أبرز المستجدات التي جاء بها.

السيد الرئيس،

يعتبر ارتفاع حوادث السير ببلادنا من الظواهر التي تشكل قلقا حقيقيا وهاجسا كبيرا لدى جميع المغاربة بسب نتائجها الكارثية، إذ يتم تسجيل حوالي 10 قتلى و120 مصابا بجروح بليغة يوميا، إلى جانب كلفتها الاقتصادية الباهظة، التي تمثل 1,6 مليار دولار وهو ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الخام.

وعلى الرغم من تبني المغرب للعديد من الاستراتيجيات والتدابير، إلا أن الحكومات المتعاقبة عجزت عن محاصرة هذه الظاهرة التي لا زالت للأسف تحصد المزيد من الأرواح.

وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في مارس 2010 في توصية لها إلى اعتبار 2011-2020 عشرية للعمل لفائدة السلامة الطرقية عبر اتخاذ مجموعة من التدابير أبرزها تعيين وكالة حكومية رائدة لتوجيه الجهود الوطنية المبذولة في مجال سلامة المرور الطرقي.

لقد بدا واضحا، السيد الرئيس، أن مجال السلامة الطرقية والحد من حوادث السير يعرف العديد من المشاكل والإكراهات ساهمت مجتمعة في عدم القدرة على مواجهة النتائج الكارثية لحرب الطرق، ومن بين هذه الإكراهات تعدد المتدخلين في مجال السلامة الطرقية، قطاعات وزارية كثيرة، مهنيين ومجتمع مدني. مما نتج عنه غموض في تحديد المسؤوليات وتشتت وتداخل المجهودات، وضعف التنسيق والتقائية البرامج الموجهة للتخفيف من حوادث السير.

فضلا عن ذلك، تبرز محدودية النتائج المحققة من طرف اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، وذلك بسبب عدة عوامل تأتي في مقدمتها قلة الموارد البشرية وغياب تمثيليات جهوية ومحلية للجنة، إضافة إلى ضعف الموارد المالية وضعف الحكامة.

السيد الرئيس،

نأمل أن يساهم هذا المشروع في توفير البيئة الملائمة لتجاوز مختلف الإشكالات والإكراهات التي تحول دون تحقيق نتائج ملموسة في مجال السلامة الطرقية ومواجهة حوادث السير، خاصة وأن إحداث وكالة خاصة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية سيؤدي في نظر فريقنا إلى الرفع من مستوى أداء القطاعات الحكومية المشتغلة

في مجال السلامة الطرقية وسيعزز من مستوى الحكامة والالتقائية والانسجام بين مختلف المتدخلين.

السيد الرئيس،

إيمانا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع قانون وحرصا منا كمعارضة مسؤولة على التعاطي الإيجابي مع المبادرات التي تروم تعزيز السلامة الطرقية والحد من حوادث السير، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون مع التأكيد على ضرورة اتخاذ كافة التدابير لمواكبة وتعزيز العمل الذي من المنتظر أن تقوم به الوكالة، عبر التحسيس بأهمية السلامة الطرقية والتركيز على تعزيز المراقبة والزجر والعمل على تغيير السلوك البشري وتوفير بنية تحتية ملائمة قادرة على الاستجابة للتطور الذي يعرفه عدد العربات ومواجهة النقط السوداء، في أفق التخفيف من حدة حوادث السير وحماية أرواح وممتلكات المواطنين.

والسلام عليكم.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

وهي مناسبة لتسليط الضوء على آفة حوادث السير ببلادنا، إذ تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تخلف عددا كبيرا من الضحايا، فرغم ما بذل من مجهودات، لاسيما اعتماد الإستراتيجية الوطنية للوقاية من حوادث السير 2004-2013، لازالت بلادنا تسجل يوميا حوالي 10 قتلى و120 جريحا.

لقد أظهرت الإحصائيات الرسمية أن حوادث السير ببلادنا تسببت السنة الماضية في مقتل 3593 شخصا، مقابل 3565 قتيلا سنة 2015، مسجلة ارتفاعا يقدر بـ 0.79%. كما أظهرت ذات الإحصائيات ارتفاعا بـ 3.36% في عدد القتلى الذي وصل إلى 984 شخصا في المجال الحضري، مقابل انخفاض بـ 0.15% (2609 شخصا) خارج المجال الحضري.

وهي حصيلة مخيفة تجعل بلادنا في مرتبة متقدمة ضمن الدول العربية التي تعرف حوادث سير مميتة وضمن العشر دول الأولى على مستوى العالم، مما يستدعي تعبئة جماعية ودائمة من أجل السلامة الطرقية، وليس تعبئة مناسباتية، حيث أضحى اليوم الوطني للسلامة الطرقية، الذي يصادف 18 فبراير من كل سنة، مناسبة لتعبئة مختلف المتدخلين في مجال السلامة الطرقية والتحسيس بخطورة حوادث السير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وإذ كنا نثمن مجهودات الحكومة في التعاطي مع هذه الظاهرة، والتي يندرج ضمنها إحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، فإننا ننبه إلى أن تخفيض عدد ضحايا حوادث السير في بلادنا بحوالي 20% في العشر سنوات المقبلة، أي إلى 2000 قتيل في السنة، يبقى دون تطلعات مختلف المتدخلين، مما يقتضي مضاعفة الجهود واستثمار مختلف الإمكانات.

كما نسجل بإيجابية أيضا ما تم بذله من مجهودات كبيرة في مجال تعزيز السلامة الطرقية، سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المجالي، وأخص بالذكر هنا الاستثمار المهم في البنية التحتية واللوجيستية وتخصيص منحة مهمة لتجديد أسطول سيارات الأجرة، بالإضافة إلى حملات التحسيس والتوعية، غير أننا لازلنا نلمس ارتفاعا ملحوظا في حوادث السير، فمهما كانت البنية التحتية مجهزة ومهما كان معدل عمر العربات منخفضا، لا سبيل إلى بلوغ الأهداف المرجوة دون إدماج حقيقي للعنصر البشري، حيث يبقى السبب الرئيس لجل حوادث السير ببلادنا مرتبط أساسا بأخطاء بشرية.

وفي هذا الإطار نثمن مجموعة من الإجراءات المرتبطة باحترام قانون السير، والتي كان آخرها تفعيل مقتضيات المادة 187 من مدونة السير، التي تقضي بأداء غرامة مالية تتراوح بين 20 إلى 50 درهما، على الراجلين الذين لا يحترمون خطوط العبور المخصصة لهم، رغم ما يمكن تسجيله من ملاحظات حول طريقة تنزيل هذا المقتضى ومدى توفير الشروط الضرورية لتطبيقه، لاسيما وأننا نسجل ضعف التشوير العمودي والأفقي داخل وخارج المدن وضعف صيانة البنية التحتية وعدم الوعي باحترام الممر الخاص بالراجلين، سواء من طرف السائقين أو الراجلين أنفسهم، بالإضافة إلى الإشكالات المتعلقة بالترامي على الملك العمومي.

إننا، في فريق العدالة والتنمية، بمجلس المستشارين ندق ناقوس الخطر بخصوص تداعيات حوادث السير ببلادنا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، حيث تقدر تكلفتها بـ 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة بطبيعة الحال إلى الخسائر في الأرواح البشرية، وفي هذا الإطار ندعو إلى ضرورة.

- عقد شراكة بين الدولة والجماعات الترابية لتعزيز البنية التحتية وصيانتها؛

- زجر استعمال العربات الثلاثية في نقل المواطنين ومراقبة مدى احترام أصحاب هذه العربات للضوابط القانونية؛

- الحرص على تفعيل القانون الذي يمنع الرعي بجانب الطرقات واتخاذ تدابيروقائية لمنع ولوج البهائم للطريق السيار؛

- وضع أجل محدد لاستكمال ورش تجديد حظيرة سيارة الأجرة واتخاذ تدابير محفزة لتجديد مركبات نقل البضائع، حيث يصل عمر أكثر من 16000 عربة إلى 40 سنة.

- اعتماد سياسة مندمجة لتنزيل الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، لاسيما الانفتاح على قطاع التعليم بمختلف مستوياته، واستثمار البحث العلمي للحد من هذه الآفة، مع الاستعانة بالقيمين الدينين والوعاظ؛

- إعطاء أهمية أكبر لمسألة الفحص التقني على العربات؛

- وضع رادارات متنقلة، سواء في الطريق السيار أو في الطرق الوطنية والجهوية؛

- تزويد الحافلات بنظام التوقيع العالمي لمراقبة مدى احترامها لقانون السير؛

وعليه سيصوت فريقنا بالإيجاب على هذا المشروع قانون، آملين أن تسهم الوكالة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها في الوقاية من حوادث السير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 103.14 والمتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، هذا المشروع الهام الذي جاء بعد مراكمة تجارب متعددة في هذا المجال منذ إعداد أول استراتيجية وطنية للسلامة الطرقية ببلادنا سنة 2003 ومرورا بالمخططات الإستعجالية المندمجة إلى حدود سنة 2013، وذلك من أجل ترسيخ سلوك طرقي مواطن وإرساء منظومة طرقية آمنة رغم الاكراهات المرتبطة بالموضوع بسبب تدخل عدد كبير من الفاعلين في تدبير هذا الملف الشائك وغموض في تحديد المسؤوليات وتشتت المجهودات والامكانيات المتاحة لهذا المجال، فضلا عن محدودية فاعلية اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير واختلالات تنظيمية ومؤسساتية تحول دون تفعيل محاور الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن هذا المشروع الذي يتوخى في مجمله الرفع من مستوى أداء المؤسسات الحكومية المشتغلة بمجال السلامة الطرقية، والاستجابة لتوصية الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026، ولكونه جاء انسجاما مع توصيات عشرية العمل للأمم المتحدة في مجال السلامة الطرقية، كما نثمن هذا المشروع نظرا لما يهدف إليه من إحداث وكالة تتوفر على جميع الموارد والوسائل الضرورية من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، وكالة لها القدرة على تسيير ومراقبة وتدبير السلامة الطرقية وفق معايير الحكامة الجيدة مع تجميع الاختصاصات المرتبطة بهذا المجال، وتوحيد المخاطب قصد التحسيس والعمل على تطبيق القانون، والقضاء على أسباب حوادث السير وبالتالي التقليص من عدد الضحايا.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعو الى تأهيل البنية التحتية الطرقية وتجديد حظيرة النقل الطرقي ومواكبة أصحاب الشاحنات، وتدعيم التكوين لمعلمي السياقة وإحداث وكالات جهوية ومحلية في إطار تقريب الإدارة من المواطنين، وتحسين التواصل بين الوزارة الوصية والجماعات الترابية للمساهمة بجد وفاعلية في ترجمة الاستراتيجيات وبرامج السلامية الطرقية.

وفي الأخير، وبالنظر إلى أهمية هذا المشروع كما قلنا سلفا، وأهمية أهدافه النبيلة فإنه لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نصوت عليه بالإيجاب، متمنين التوفيق للجميع تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5- مداخلة السيد محمد البكوري رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد كاتب الدولة المحترم،

يشرفني أن أساهم اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية. هذا المشروع الذي حظي باهتمام فريقنا بالنظر لأهمية هذا الموضوع الذي يقترن بالأساس بمعالجة إشكالية السلامة الطرقية.

السيد الرئيس،

إن بلادنا تواجه اليوم حربا غير معلنة. إنها حرب الطرق التي باتت تكلفنا أثمانا باهظة في الأرواح، ناهيك عن المآسي الإنسانية والاجتماعية والخسائر الاقتصادية الجسيمة الناجمة عنها، وما لها من تأثيرات وتداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني، باعتبار ما تحدثه من اختلالات عميقة في نظام النقل.

وأمام تزايد الحوادث على قارعة الطرق، لا يمكننا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن ندعم هذا المشروع الذي يروم إحداث وكالة وطنية للسلامة الطرقية. فهو يدخل في إطار استجابة الحكومة لتوصيات عشرية العمل للأمم المتحدة في مجال السلامة الطرقية، وكذلك لمرامي الإستراتيجية الجديدة للسلامة الطرقية 2017-2026، والتي تهدف إلى تخفيض عدد قتلى حوادث السير، من خلال إرساء منظومة طرقية آمنة.

ان هذا المشروع، الذي جاء ليعالج مجموعة من الاختلالات والثغرات، على رأسها إشكالية تعدد المتدخلين من القطاعين العام والخاص، وما رافقه من غموض في تحديد المسؤوليات ومن تشتيت للجهود المبذولة لتدبير هذا القطاع، سيساهم حتما في الرفع من مستوى أداء السلامة الطرقية، خصوصا بعدما تبينت محدودية فاعلية اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير. وهذه مناسبة لندعو الحكومة الى ضرورة الحرص على تطبيق معايير الحكامة الجيدة في تدبير هذه الوكالة وتسييرها، خصوصا فيما يتعلق بتطوير الرقابة وبتخصيص الموارد البشرية والمالية الكفيلة ببلوغ أهداف الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.

كما لا تفوتنا هذه الفرصة دون أن نؤكد على أهمية وضع هذه الهيئة المؤسساتية الجامعة لبرامج واقعية وقابلة للتطبيق تساهم في تغيير السلوك البشري والتحسيس بالسلامة الطرقية، من قبيل الاهتمام بالتربية على السلامة الطرقية بالمناهج التربوية وبالمخيمات الصيفية وغيرها، مع ضرورة الاشتغال والتنسيق مع جميع الفاعلين في هذا المجال في إطار مقاربة تشاركية ومنهجية تشاورية.

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة المحترم،

تلكم أهم ملاحظات فريقنا فيما يتعلق بالنص التشريعي المعروض على أنظارنا اليوم. وانطلاقا من قناعتنا بأهمية هذا المشروع ووفاء بالتزاماتنا داخل الأغلبية الحكومية، سنصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا لكم.

6- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 14-103 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، ولابد بداية أن نثمن مستوى النقاش الذي عرفته أشغال اللجنة وكذا التفاعل الإيجابي للسيد الوزير مع تدخلات السادة الأعضاء اللجنة والتعديلات المقترحة من طرفهم.

السيد الرئيس،

لا أحد يجادل في هول آفة حوادث السير وما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية كارثية، بما تخلفه يوميا من ضحايا قتلى ومصابين، خاصة في أوساط الشباب والنشطاء الأكثر استعمالا للطريق. ورغم المجهودات التي بذلت لمحاربة هذه الآفة والتي أفضت إلى إرساء استراتيجية وطنية مندمجة للسلامة الطرقية، تهم القطاعات المعنية سنة 2004 وذلك وفق مقاربة تشاركية للتأثير الإيجابي، في أهم العوامل التي تتسبب في حوادث السير، وخاصة منها العنصر البشري، استراتيجية تمتد على 10 سنوات، تعطي الأولوية للسلامة الطرقية، وتعمل على تحقيق تخفيض تدريجي لحوادث السير على المدى القريب، فإن المؤشرات المتعلقة بالسلامة الطرقية ما تزال مرتفعة، ولم ترق النتائج المحققة إلى مستوى الأهداف المرسومة.

ونظرا للتجربة التي راكمتها جامعة النقل بالاتحاد العام لمقاولات المغرب في ميدان النقل والسلامة الطرقية، فقد سبق لها أن اقترحت في الولاية الحكومية السابقة مسودة لتجميع كل ما يتعلق بالسلامة الطرقية تحت مسؤولية هيئة واحدة مستقلة، يعهد إليها بتدبير حكامة السلامة الطرقية، خاصة بعد أن تأكدت محدودية فعالية الأجهزة المكلفة بالسلامة الطرقية، وانعدام التنسيق فيما بينها خصوصا على المستوى الجهوي.

لهذا نسجل اليوم بارتياح تقديم الحكومة لمشروع قانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، ونثمن هذه المبادرة.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد مرة أخرى، أنه للوصول إلى صيغة فضلى، وأكثر تحسنا لحفظ السلامة الطرقية، ورفع مستواها، وتقليص حوادث السير، والحد من وقعها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وحفظ حقوق مستعملي الطريق، لابد من مواكبة قطاع النقل الطرقي وإعادة تأهيله كي يتجاوب مع المقتضيات الجديدة، وإعمالها واحترامها؛ فهناك العديد من الجوانب التي مازالت تتطلب التدخل العاجل، وهنا أذكر بالمناسبة ببعض الاختلالات التي يعاني منها النقل الطرقي:

- هيمنة القطاع غير المنظم الذي ينجز 70% من التدفقات؛

- اهتراء عربات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير، التي يبلغ متوسط سنها 13 سنة، ولم يُعط برنامج تكسير وتجديد الحظيرة النتائج المرجوة منه، نظرا لضعف تنافسية القطاع، والتعقيدات المسطرية المتعلقة بتطبيق هذا البرنامج؛

- الذريرية الكبيرة للمقاولات النقلية، وتدبيرها بشكل تقليدي، ذلك أن 88% من المقاولات تتوفر على شاحنتين أو أقل، كما أن 90% منها

مقاولات ذاتية، تفتقر للموارد البشرية، وتعاني من خصاص في التكوين؛

- الكمية المفرطة لعرض شاحنات النقل الطرقي للحساب الخاص، في منافسة غير مشروعة للنقل لحساب الغير، وهو ما ينعكس على تنافسية هذا الأخير وعلى السلامة الطرقية؛

- الممارسة السلبية من الناحية الاقتصادية المتمثلة في الزيادة المفرطة في الحمولة، والتقصير في صيانة الشاحنات، وخاصة شاحنات القطاع غير المنظم التي لا تشملها مراقبة الحمولة؛

- اندحار التعريفات المتعامل بها، الشيء الذي أكده تقرير البنك الدولي حول لوجيستيك التجارة وتنافسية المغرب، مع ما لهذا الاندحار من عواقب وخيمة، تُضاعف انعدام السلامة الطرقية بالمغرب، وتؤدي إلى تفشي المنافسة غير السليمة؛

- العجز المزمن للمراقبة الإدارية والتقنية والطرقية، وانعدام ملاءمتها، إضافة إلى غياب المراقبة داخل المقاولات النقلية ولدى الوكلاء بالعمولة.

وللتذكير أيضا في هذا الصدد، فإن جامعة النقل بالاتحاد العام لمقاولات المغرب سبق أن تقدمت باقتراح تفعيل عدد من التدابير الأساسية التي من شأنها أن تدعم إصلاح منظومة النقل الطرقي للبضائع، توجد الآن قيد الحوار قصد بلورتها في إطار برنامج تعاقدي.

السيد الرئيس،

وفيما يخص النقل الطرقي للمسافرين، فيعرف هو الآخر اختلالات عميقة منها:

- عدم مسايرة العرض للطلب، وتدني جودة الخدمات، وارتفاع مؤشرات انعدام السلامة الطرقية، مما يفسر انخفاض حصة النقل بواسطة الحافلات بالنسبة للتنقلات ما بين المدن من 57% سنة 1976 إلى 52% سنة 1988، ثم إلى 35% سنة 2008، وذلك لفائدة أنواع النقل الأخرى ولفائدة السيارات الخاصة والنقل السري؛

- تفشي ظاهرة كراء الرخص التي تعيق سير وضبط ومراقبة القطاع، وذلك من خلال مساهمة واجبات الكراء في الرفع من كلفة الاستغلال، الشيء الذي يدفع المستغل لتقليص النفقات على حساب جودة الخدمة، والسلامة الطرقية والوضعية الاجتماعية للسائقين.

كما يعاني هذا القطاع كذلك من ذريرية مقاولاته، وعدم قيام المحطات الطرقية بالدور المنوط بها على الوجه المطلوب، وهو ما يشكل عائقا أساسيا لتنظيم وتأهيل القطاع.

إن إعادة هيكلة وتأهيل قطاع النقل الطرقي تطرح نفسها بإلحاح، في ارتباط مع كل الجهد والخطوات المبذولة لحفظ السلامة الطرقية لكونه قطاعا يمارس نشاطه على الطريق، لذلك فتأهيله من العوامل الأساسية لحفظ السلامة الطرقية.

السيد الرئيس،

يعتبر اهتراء الحظيرة من الاختلالات الكبرى التي يعاني منها النقل الطرقي بالنظر لانعكاساتها السلبية على السلامة الطرقية والبيئية وعلى مردودية المقاولات، ونذكر على سبيل المثال أن أكثر من 9.000 عربة من عربات نقل البضائع يناهز عمرها 37 سنة في نهاية 2014، وأن 135 ألف عربة من صنف العربات التي يفوق وزنها الإجمالي 3,5 طن، يزيد عمرها عن 20 سنة، ولتدارك هذا الاختلال، وضعت الحكومة في علاقة مع المهنة برامج وطنية لتجديد حظيرة القطاع منذ 2006، وكانت هذه البرامج حاضرة بقوة في البرامج التعاقدية بين الحكومة ومهنيي النقل.

إلا أن تطبيق هذه البرامج اصطدم منذ البداية بتعقيدات مسطرية، ومركزة تدبير الملفات المتعلقة بها بالرباط، ومركزة التكسير بالدار البيضاء وهو ما انعكس على مستوى الاستفادة. فحسب المعطيات الصادرة عن مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية، لم تصرف على مدى سنوات العمل بهذه البرامج سوى 450 مليون درهم من الميزانية المرصودة لها، وهو مالا يتجاوز 15% فقط من هذه الميزانية، مع العلم بأن 75% من المستفيدين استفادوا خلال سنوات العقد البرنامج الأخير (2014-2016)، والقسط الأكبر من هذه الاستفادة سجلت في السنة الأخيرة من هذا العقد، تبعا لما عرفته المسطرة مؤخرا من تبسيط وتخفيف، واعتماد التدبير الجهوي للملفات على مستوى المديريات الجهوية.

وللتذكير، فإن من بين أهداف برامج التجديد:

- التخفيف من حوادث السير وانعكاساتها الكارثية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تخفيض الانبعاثات الغازية لحفظ البيئة والصحة العامة للمواطنين؛

- تحسين مردودية المقاولات الوطنية؛

- تقليص استهلاك المحروقات التي تستوردها بلادنا بالعملة الصعبة.

واعتبارا لما سبق، ولبلوغ الأهداف المسطرة لبرامج تجديد الحظيرة، فإننا ننوه بإدراجه ضمن القانون المالي لسنة 2018.

السيد الوزير،

كان لابد من التذكير بكل هذه الاختلالات التي يعاني منها قطاع النقل الطرقي، مادمنا بصدد ارساء وكالة للسلامة الطرقية، لأن تدارك هذه الاختلالات جانب أساسي في إشكالية السلامة الطرقية، وأرجو أن أكون قدمت عناوين وإشارات بخصوص واقع القطاع في علاقته بالسلامة الطرقية، سواء نقل البضائع أو نقل المسافرين، وإشارات حول ما ينتظره المهنيون من استكمال إرساء هذه الوكالة وتفعيلها، مع الإلحاح على ضرورة الحرص على توفير الوسائل والآليات والظروف

اللازمة لعملها بالصورة الفضلى المرغوبة.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا ننوه بمضامين هذا المشروع ونصوت عليه بالإيجاب آملين أن يؤدي إلى الحد من حوادث السير وتحسين منظومة النقل ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لا شك أن موضوع السلامة الطرقية من الموضوعات والقضايا التي تستأثر باهتمام المواطنين وتشغل بالهم، ذلك لأن حوادث السير ببلادنا – كما بكثير من بلدان العالم – تشكل هاجسا مجتمعيا بامتياز، كما تعتبر تحديا خطيرا يعوق مسيرات التنمية، بما تخلفه من آثار خطيرة وخسائر بشرية ومادية جسيمة، وما تمثله من استنزاف بشري وإنهاك اقتصادي وعواقب اجتماعية ونفسية عميقة؛ الأمر الذي يستدعي تعبئة شاملة، ورصدا لجهود جبارة تنخرط فيها القوى الفاعلة في المجتمع قصد التوعية بخطورة الأمر وبأهمية التربية على احترام قواعد السلامة الطرقية والتزامها.

وقد كان الفريق الاشتراكي بمجلس النواب سباقا في وضع مقترح قانون تحدث بموجبه وكالة وطنية للسلامة الطرقية يأخذ بمعايير وأساليب وصيغ التدبير العقلاني والحكامة الإدارية والمالية والتعبئة القوية للموارد المادية والبشرية اللازمة، كما يتوخى تمتيعها بحضور فاعل ووازن يمكنها من لعب دورها الكامل ليس فقط على الصعيد الوطني، بل أيضا على الصعيد الجهوي عبر استحضار واستثمار الخصوصيات المحلية المرتبطة بالسلامة الطرقية وسلوكات مستعملي الطريق.

السيد الرئيس،

تعتبر معضلة حوادث السير معضلة مجتمعية خطيرة لها انعكاسات سلبية على المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة الآثار المادية والبشرية الجسيمة سواء على صعيد الأفراد أو على صعيد الجماعات. وهي تمثل، بحكم انعكاساتها وتداعياتها الوخيمة، عائقا أمام تماسك النسيج الأسري والبناء المجتمعي وعاملا معرقلا لنمو الاقتصاد الوطني لما تحدثه من اختلالات عميقة في نظام النقل الذي يعد رافعة للتنمية البشرية والجاذبية الاستثمارية والسياحية لبلادنا.

وعلى الرغم من الاستراتجيات والمخططات الحكومية لمحاربة حوادث السير والجهود الجماعية المحمودة المبذولة خلال العقود الأخيرة، تظل النتائج الإيجابية المنشودة على مستوى المؤشرات المتعلقة بالسلامة الطرقية رهينة تفعيل آليات ناجعة وإحداث مؤسسات ملائمة قادرة على تعبئة المواطنين وتأطيرهم وتوعيتهم عبر إشاعة الثقافة والمبادئ والقواعد السليمة لاستعمال الطريق.

ويتعين في مؤسسة حديثة مكلفة بالوقاية والسلامة الطرقية أن تستجيب للتحولات التي شهدتها المملكة المغربية وخاصة التطورات الدستورية الأخيرة على مستوى التأطير التربوي والتعدد الثقافي والبعد الجهوي ومبادئ الحكامة الجيدة. ووفق هذا التوجه.

فهل نعتبر إحداث هذه الوكالة تنصلا من مسؤوليتكم عن الحصيلة الثقيلة لحوادث السير وتحميلها للهيأة الجديدة واستغرب النواب نقل اختصاصات اللجنة القديمة إلى الوكالة المستحدثة وإبعادها عن القطاع الحكومي صاحب الوصاية، رغم فشل المقاربة القانونية التي اعتمدتها مدونة السير على الطرقات، ورغم الاعتمادات المالية الضخمة المرصودة للجنة، محذرين من نسف الأهداف المتوخاة من إحداث هذه الوكالة، التي أريد لها أن تساهم فقط في التخفيف من مشاكل قطاع النقل، الذي ما زال يعاني عدة إشكاليات، تحول دون تأهيله وتطويره وتحسين خدماته، وبالتالي التخفيف من معضلة حرب الطرق.

السيد الرئيس،

مشروع القانون الذي يروم إحداث وكالة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويعهد إليها اختصاصات واسعة، لا تقتصر فقط على الصلاحيات التي كانت مخولة للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، بل شملت كذلك الاختصاصات الموكولة للقطاع الحكومي الوصي، الأمر الذي يطرح أكثر من تساؤل.

فالمشروع الذي بين أيدينا لن يملأ الفراغات الموجودة، على اعتبار أنه لم يأت بمقتضيات من شأنها تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بمجال السلامة الطرقية، بما يضمن حكامة القطاع ونجاعة التدابير والإجراءات المتخذة في هذا المجال، بدل الاقتصار على تجميع اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك ونقلها للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، دون إبراز اختصاصات جديدة كان من المفروض أن تناط بهذه الوكالة الجديدة، بما يعطي لدورها بعده الوقائي والرقابي، وذلك من أجل تعزيز الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.

إضافة إلى غياب هاجس تعزيز الآليات القانونية لمواجهة ظاهرة حوادث السير، عبر إصلاحات بنيوية عميقة على عدة مستويات، على اعتبار أن الهدف الأساسي من إحداث هذه الوكالة هو الاستجابة لمرامي الاستراتيجية الجديدة للسلامة الطرقية 2017 – 2026 الهادفة إلى تخفيض عدد قتلى حوادث السير ببلادنا، وإرساء سلوك طرقي مواطن وترسيخ منظومة طرقية آمنة، انسجاما مع توصيات عشرية العمل للأمم المتحدة في مجال السلامة الطرقية، والتي من أهم نقاطها إحداث وكالة حكومية رائدة لتوجيه الجهود الوطنية المبذولة في مجال سلامة المرور والطرق، وتقييم حجم الإشكالية والإطار المؤسساتي في ما يخص

حوادث السير، والقدرة على الوقاية من الأخطار الناجمة عنها.

لذلك نعتقد ونتمنى أن نكون مخطئين أن المشروع ربما سيفشل في ترجمة إرادة الفاعلين والمتدخلين في قطاع النقل، من حيث إقرار مبادئ الدستور الجديد، خاصة ما يرتبط بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، أو ما يرتبط بحكامة هذه الوكالة الجديدة وطبيعة الاختصاصات الموكولة لها، بما يسمح ببلورة إستراتيجية وطنية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ، بدل الاقتصار على نقل اختصاصات بعينها كما جاء في المشروع، بما جعل من الوكالة وعاء لتجميع مجموعة من المهام المخولة للوزارة الوصية وغيرها من المؤسسات المتدخلة في المجال، بدل أن تشكل قيمة مضافة جديدة باختصاصات مهمة، من شأنها أن تسهم بشكل فعال في مجال السلامة الطرقية.

8- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة مشروع قانون 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية يأتي في الوقت الذي تعيش فيه بلادنا حربا طرقية تذهب بسببها آلاف الأرواح كل سنة، ورغم المجهودات المبذولة في مجال التوعية والقوانين الزجرية المتعلقة بمدونة السير وغيرها من الاجراءات التنظيمية، فإن معدل الوفيات لا زال مرتفعا جراء حوادث السير المميتة ناهيك عن العاهات المستديمة التي تكلف مالية الدولة مبالغ كبيرة سواء في العلاج أو المتابعة.

كما لا يجب أن ننسى دور الطرق والمسالك والبنيات التحتية عموما والتي يكون غيابها أو تردي حالتها من أسباب حوادث السير خصوصا بالمناطق النائية والعالم القروي.

السيد الرئيس،

لابد من الإشادة بإحداث هذه الوكالة نظرا للحاجة الملحة لاعتماد مبدأ الحكامة في التطرق الى هذا المجال الحيوي، هذه الحكامة التي يجب ان تكون إحدى أهم السمات التي يتحلى بها مسيرو هذه الوكالة، من خلال اختيار الكفاءات والأطر المكونة، والتي رصيد وتجربة في المجال، والاعتماد على الدراسات والأبحاث الجامعية من خلال انفتاح الوكالة على محيطها السوسيو ثقافي والجامعي والتعاون مع جمعيات المجتمع المدني التي لها نفس الأهداف والتطلعات.

ولعل من أهم الأسس التي يجب أن تشتغل عليها الوكالة، مسألة التوعية القبلية والتوعية الوقائية وخصوصا في صفوف الأطفال والمراهقين، لأن ما نشهده في شوارع بلادنا من تجاوزات وعدم وعي من قبل فئات الراجلين وخصوصا الأطفال والمراهقين يجعلنا ندق ناقوس الخطر، لأن عدم الوعي يؤدي إلى الهلاك والموت في ظل سياسة طرقية غير واضحة المعالم، ونظام مراقبة وزجر يتطلب إعادة النظر في القوانين المنظمة له.

لذلك، فإننا، السيد الرئيس، السيد الوزير، مطالبون أن نساهم جميعا في بلورة سياسة حمائية أولا والبحث عن حلول ناجعة للحد من آفة حوادث السير، من خلال التركيز على التكوين والتكوين المستمر لفئات السائقين بكل أنواعهم وكذا المراقبة الطبية للسائقين، إضافة إلى مراقبة الآليات من ناقلات بكل أصنافها، والتشديد في إنزال العقوبات على المخالفين دون شطط في استعمال السلطة، أو وضع كمائن والتصيد للسائقين في الطرقات بهدف تحصيل المخالفات عوض البحث عن تفاديها أو الحد منها.

وإن الانتقال والتغيير المؤسساتي من اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير إلى وكالة وطنية للسلامة الطرقية سيكون له الأثر الايجابي على تنظيم هذا المجال التوعوي والاحترازي من أجل التقليل من حوادث السير وعدد القتلى والجرحى التي تنتج عنها سنويا.

لذلك، سنصوت في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالامتناع على نص المشروع.

ثالثا: مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014، وهو مشروع على درجة كبيرة من الأهمية، لأن قانون التصفية يشكل أداة سياسية رئيسية لمراقبة مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذها للقانون المالي، ومدى التحقق من النتائج المالية لكل سنة، ومراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية، ومقارنتها مع التقديرات المرخص بها في القانون المالي بما يسمح للبرلمان من الاضطلاع على الحصيلة العامة لمجموع عمليات تنفيذ القانون المالي، وبما يمكن البرلمان من ممارسة وظيفته الدستورية في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في الميدان الجبائي ومجالات التسيير والاستثمار.

إذا كان الدستور والقانون التنظيمي للمالية يخولان للبرلمان سلطات مهمة في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة، فإن إحدى الحدود والعوائق العملية التي تحول دون أداء البرلمان لدوره كاملا في مراقبة وتقييم تنفيذ قانون المالية هي ضعف التحكم التقني في عمليات الميزانية الذي يتطلب دراسات معقدة على قاعدة إحصائيات

ليست في متناول البرلمان في ظل الوضع شبه الاحتكاري لوزارة المالية فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بتنفيذ قانون المالية.

لكن، رغم ذلك، ومن خلال اطلاعنا على التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2014، لابد من إبداء بعض الملاحظات:

1- عدم الانتظام والتباعد الصارخ في الإيداع، بحيث يساهم التأخير في إيداع قانون التصفية أمام البرلمان في التقليل من أهميته، كأسلوب للرقابة، يمارسه البرلمان تجاه الحكومة، فقيمة قانون التصفية هي صدوره في أجله القانوني حتى يتسنى للبرلمان الاضطلاع بدوره الدستوري في مراقبة الحكومة.

فالمجلس الأعلى للحسابات لم يتوصل بمشروع قانون التصفية والحساب العام للمملكة، وكذا الحسابات الإدارية لمختلف الوزارات إلا بعد مرور الأجل القانوني، وهو تأخير غير مفهوم، خاصة في ظل تعميم استعمال النظام المعلوماتي المندمج لتدبير نفقات الدولة (GID) ابتداء من سنة 2010؛

2- فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، رصدت لهذا الفصل اعتمادات مالية تقدر 2.66 مليار درهم تم تحويل منها 1.1 مليار درهم للفصل المتعلق بالتحملات المشتركة، واستعمل غلاف مالي بلغ 1.56 مليار درهم لاقتناء معدات إدارية وتم تحويل 28.4 مليون درهم لصرف رواتب تكميلية للموظفين وألغي الباقي أي حوالي 4.7 مليون درهم.

ما يثير الانتباه أن هذه الاعتمادات تم صرفها في أمور لا علاقة لها بتاتا بالطوارئ أو نفقات يصعب توقعها لأننا لا نفهم كيف أن الحكومة لا تتحكم في رواتب موظفيها، كما أن المعدات المكتبية وكل المعدات المدرجة بميزانية التسيير هي سهلة التوقع لان الإدارة العمومية على علم بحاجياتها الإدارية، لذا لا نفهم كيف يمكن تحويل مخصصات الطوارئ لتغطية تكاليف ميزانية التسيير التي من المفروض أن تتحكم فيها الحكومة كليا. فهناك احتمالين لتفسير هذه الظاهرة التي كثيرا ما تكررت خلال السنوات السابقة، إما أن الحكومة كانت على علم مسبق بهذه المصاريف غير أنها ارتأت إدراجها ضمن مصاريف الطوارئ لتفادي تضخم ميزانية التسيير والسهر على تقديم الميزانية في حلة مقبولة لأنها تعرف أنه بعد المصادقة على الميزانية يمكنها تحويل هذه الاعتمادات إلى وجهتها الحقيقة. وإما أن كفاءة الحكومة في ضبط توقعات ميزانية التسيير محدودة ولا تستطيع التحكم فيما تستهلكه من خدمات ومعدات؛

3- القانون المالي المصادق عليه في البرلمان ليس هو القانون المالي الذي تم تنفيذه على أرض الواقع، وبذلك فالبرلمان يجهل الوجهات التي صرف فيها جزء لا يستهان به من الاعتمادات التي وافق عليها. فبالإضافة إلى تحويل اعتمادات مخصصة للطوارئ السالفة الذكر يشوب القانون المالي عدة تشوهات أخرى كالرفع من سقف اعتمادات المصالح العمومية المسيرة بكيفية مستقلة (SEGMA) المتعلقة بالاستغلال بحوالي 1.09 مليار درهم والزيادة في الاعتمادات المرتبطة بالاستثمار بحوالي 2.8 مليار درهم. فضلا عن رفع سقف الاعتمادات المخولة للحسابات الخصوصية حيث أن البرلمان وافق بالنسبة لصندوق " تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة" على نفقات تقدر ب 566 مليون درهم في حين أنه سجل نفقات بلغ مجموعها 3 أضعاف هذا الغلاف بحيث وصلت المصاريف المنجزة إلى 1.65 مليار درهم، ونفس الشيء نلاحظه بالنسبة للحساب الخصوصي المسمى " التنمية الفلاحية"، والذي صادق البرلمان على اعتمادات تقدر ب 500 مليون درهم، في حين أن النفقات الحقيقية بلغت حوالي 3.1 مليار درهم؛

4- تم إلغاء 22.5 مليار درهم برسم اعتمادات سنة 2013 وهو رقم قياسي لم يسبق له نظير في تاريخ المالية العمومية، لأنه يمثل ضعف ما ألغي سنة 2013، كما يعادل 53% من ميزانية التجهيز المنجزة سنة 2013. هذه الاعتمادات الملغاة بهذا الحجم وهذه الضخامة تعني شيء واحد. هو ان التوقعات المالية يطغى عليها الطابع السياسي لدرجة أنها أصبحت تفتقر للواقعية.

5- علاوة على القروض التي مدتها أقل من سنتين التي استبعدتها الحكومة من القوانين المالية للحيلولة دون تضخم النفقات، فإنها قلصت من الاعتمادات المرصودة للدين المتوسط الأمد والطويل الأمد، أثناء إعدادها للقانون المالي. لأنه خلال سنة 2014 فتحت اعتمادات إضافية دون علم البرلمان بحوالي 9.3 مليار درهم. التفسير الوحيد المقبول الذي من شأنه أن يبرر هذه الاعتمادات الإضافية هو صعوبة توقع سعر الصرف، ونسب الفوائد المتغيرة بالنسبة للدين الخارجي، لكن عندما نحلل المعطيات التي هي بيد وزارة المالية. نلاحظ أن هذا السبب الوجيه لا يشرح الاعتمادات الإضافية المفتوحة. لان خدمة الدين حسب وزارة المالية بلغت بالنسبة للدين الخارجي 11.3 مليار درهم سنة 2012، و11.88 مليار درهم سنة 2013، و12.1 مليار درهم سنة 2014. وعليه يتبين أن الحكومة انطلاقا من معطيات سنة 2012 و2013 كانت قادرة على توقع خدمة الدين لسنة 2014، كما أن الفرق بين تكاليف 2013 و2014 هو 220 مليون درهم، وليس 9.3 مليار درهم. كل هذه المعطيات توحي بأن الحكومة تعمدت تقليص اعتمادات خدمة الدين قصد إعطاء الانطباع بأن الحالة المالية بخير؛

6- تراكم تجميد الأموال بالحسابات الخصوصية المرصدة لأمور خاصة حيث بلغت المواد 67 مليار درهم، في حين أن النفقات وصلت 53.4 مليار درهم مما يعني إضافة فائض يقدر ب 13.6 مليار درهم إلى مجموع أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خاصة ليصل الرصيد الإجمالي غير المستعمل إلى حوالي 94 مليار درهم؛

7- الفوارق المسجلة بين المتوقع وما تم تحقيقه، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية،

تدفعنا إلى التساؤل أولا عن أسباب هذه الفوارق والتفاوتات؟ وثانيا عن منهجية الحكومة في وضع الفرضيات والتوقعات التي لا تتسم بالواقعية في كثير من الأحيان؟

السيد الرئيس،

بناء على الملاحظات التي أثرناها، وانسجاما مع الموقف المعبر عنه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة في لجنة المالية، فإننا نصوت على هذا المشروع قانون بالمعارضة.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014، لأعرض على أنظار مجلسنا الموقر وجهة نظرنا حول هذا المشروع، مسجلين في البداية وفاء الحكومة بالتزامها في ظل الدستور الجديد، وهو إجراء دستوري وقانوني يتم من خلاله تقييم سنة مالية منتهية من الجانب المحاسبي، وذلك من حيث النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية، وعلى مستوى الميزانية العامة، وعلى مستوى الحسابات الخصوصية للخزينة وعلى مستوى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

السيد الرئيس،

إن أهمية هذا القانون تظهر أثناء تقديمه، حيث تحدد مجموع عمليات تنفيذ القانون المالي وعمليات خزينة الدولة والترخيص بالتحويل المحاسبي لحساب الخزينة وبذلك فإن مناقشة قانون التصفية تكتسي أهمية خاصة، حيث تمكن من الوقوف على الاختلالات وحصر النفقات وأوجه الصرف المختلفة وتوظيفها في مساءلة الأداء الحكومي، لذا وجب تقوية دور هذه القوانين وإغناء مضامينها وتبويئها مكانة لائقة بها انسجاما مع المقتضيات الدستورية التي تلزم الحكومة بأن تعتمد مشروع قانون خاص بتصفية الميزانية، قبل نهاية السنة المالية الثانية الموالية، وبالتالي فقانون التصفية هذا يكتسي أهمية بالغة باعتباره آلية لإخبار البرلمانيين وإطلاعهم على كيفية صرف الاعتمادات، وهو كذلك وسيلة لممارسة الرقابة البعدية على أعمال الحكومة من طرف البرلمان.

لذا، أصبح لزاما على الحكومة تقديم مشروع قانون التصفية أمام البرلمان لمناقشته ومعرفة أوجه صرف المال العام قبل نهاية السنة الثانية الموالية، وهو رهان يمكن تسجيله إيجابيا، بحيث أصبح بالإمكان الوصول إلى معدل زمني متوسط للمصادقة على قانون تصفية ميزانية السنة المالية في حدود سنتين على أبعد تقدير، بعدما كان المعدل الزمني يتراوح ما بين 5و9 سنوات، مما يجعلها مجرد قوانين شكلية يفقدها التأخير في تقديمها، أهميتها ويفرغها من مضمونها، وعليه فإن الحكومة مطالبة اليوم بمضاعفة مجهوداتها من أجل الالتزام بالآجال القانونية التي ينص عليها الدستور خاصة وأن العديد من الدول المتقدمة لا يتطلب منها إعداد وتقديم مشروع قانون التصفية إلا شهورا معدودة.

وأخيرا، لابد أن نحيي الحكومة على المجهودات التي بذلتها من أجل تسريع وثيرة إعداد وتقديم قوانين التصفية، وذلك في إطار الحرص على تفعيل أحكام الدستور من جهة، وكذا في إطار إعطاء قانون التصفية الأهمية التي يستحقها كأداة مهمة من أدوات الرقابة البرلمانية، وعلى اعتبار أننا كأغلبية تساهم في التدبير الحكومي، وساهمنا في تنفيذ قانون المالية، من الطبيعي أن نتفاعل بالإيجاب مع مشروع قانون التصفية هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، أمام أنظار الجلسة العامة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014 والتي تندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون رقم 82.16 قيد المصادقة، في سياق تكريس المجهودات الحكومية المبذولة الرامية إلى إعداد قوانين التصفية وعرضها على المؤسسة التشريعية داحل الآجال الدستورية والقانونية، وفقا لمقتضيات الفصل 76 من الوثيقة الدستورية وأحكام القانون التنظيمي للمالية ذات الصلة، من خلال تفعيل قواعد ربط المسؤولية بالمحاسبة في الشق المتعلق بالمالية العمومية، باعتبار قانون التصفية أداة لممارسة الرقابة البعدية للمالية العمومية عبر الاطلاع والتحقق من كيفية صرف الاعتمادات واستخلاص الموارد وكذا مراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية مع التقديرات المرخص بها في القانون المالي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إذ نؤكد على الأهمية المحورية لقوانين التصفية لكونها وسلة من الوسائل الدستورية للتثبت من تنفيذ القانون المالي السنوي والترخيص البرلماني، وكذا تمكين البرلمان من تحليل ودراسة مؤشر دقة تخطيط الإيرادات والنفقات

ومؤشر دقة إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل عام، فإننا ندعو الحكومة إلى تقوية مؤشراتها في وضع فرضياتها التي يتعين فيها أن تتسم بالواقعية وتمكن من تأمين التوازنات الماكرو اقتصادية للاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة، أنه كان يتعين على الحكومة تقديم قانون التصفية قيد المصادقة، باعتماد التبويب الاقتصادي والوظيفي على مستوى المصنفات الموازناتية لمختلف القطاعات، خصوصا فيما يتعلق بتنفيذ النفقات، ليكون تقييم الأثر سهلا في انتظار اعتماد المقاربة الجديدة المتجلية في ربط الميزانية بالبرامج والمهمات.

السيد الرئيس،

وأخيرا، فإن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب يعتبر أن أساس نجاعة الإدارة المالية تكمن في صدقية مشاريع القوانين وعمق ووضوح الخطوط العريضة التي تعتمد عليها الرسالة التأطيرية التي يبعثها رئيس الحكومة إلى مختلف القطاعات الوزارية، وأن العبرة لا تكمن في حجم النفقات المنجزة والموارد المحصلة، وإنما تكمن في النتائج المحققة انطلاقا من الأهداف المحددة والتي على أساسها تم فتح الاعتمادات وصرف النفقات.

وانسجاما مع موقفنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

4- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014.

ويدخل هذا النقاش الخاص بهذا المشروع في إطار أحكام الفصل 76 من الدستور وفي إطار الرقابة البعدية للقانون المالي.

وكما جاء في عرض السيد الوزير أن هذا المشروع جاء لتفعيل مضامين الدستور وخاصة ما يتعلق بتعزيز الشفافية وترسيخ ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتبار قانون التصفية وسيلة من وسائل ممارسة الرقابة البعدية للمالية العمومية عبر الاطلاع والتحقق من كيفية صرف الاعتمادات واستخلاص الموارد وكذا مراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية مقارنة مع التقديرات المرخص بها في القانون المالي، وقد تمت كذلك الإشارة في عرض الوزير إلى أن الغاية من مشروع القانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014 هو بيان اعتمادات الاستثمار المتوفرة في نهاية السنة المالية 2014،ونقل زيادة النفقات على الموارد بالنسبة للميزانية العامة، لتضاف إلى المكشوف في حساب الخزينة، وضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة عند نهاية السنة المالية 2014.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الواضح من خلال ما سبق ذكره؛ أن أهمية قانون التصفية تكمن في كون "الحكومة ملزمة بالعودة إلى البرلمان لتقييم الصلاحيات التي منحها لها خلال قانون المالية للسنة"، مسجلا أنه يحمل بعدا رقابيا أكثر، لأن من خلاله تتم مراقبة عمل الحكومة وأدائها للسنة المالية برلمانيا. وأن هذا القانون يعد "آلية لتتبين للمواطن طريقة تعامل الحكومة مع الموارد وقدرتها على الإنجاز"، حيث أن "مؤشرات الأرقام تؤكد ما إذا كانت للحكومة قدرة على التوقع والإنجاز أم لا.

كما يمكن التأكيد على ضرورة الرهان التدبيري من خلال قانون المالية للتصفية، مبرزا مدى قدرة الحكومة التدبيرية في تحصيل الضرائب أو عدم القدرة على استخلاص الكثير من المداخيل التي تضيع على الدولة موارد مهمة.

وإذ نسجل في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل؛ أن قوانين التصفية في المغرب تناقش بشكل متأخر إلى درجة أن الحكومة كانت تقدم قوانين الحكومات السابقة، معلنا أن هذا المشكل تم تجاوزه من خلال القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 1998، والذي نص على تقديم القانون في السنتين المواليتين؛ ثم أخذ قانون المالية للتصفية بعدا أقوى مع التنصيص الدستوري عليه.

وتبقى أهمية ومصداقية الوظيفة الرقابية لقانون التصفية ضعيفة لعدة اعتبارات، منها ما هو متعلق بآجال تقديم هذا القانون، سرعة المناقشة والتصويت على هذا القانون، وهذا ما يفرغ هذه المراقبة من محتواها، وأصبحت مجرد اجراءات شكلية تقوم بها السلطة التشريعية.

مما يثير الإشكال حول تناقض المقتضيات القانونية التي تنظم قانون التصفية فيما يتعلق بالآجال الذي يجب أن يودع فيه، والممارسة السياسية التي تخالف هذه الآجال، لأن قيمة قانون التصفية هو صدوره في أجله القانوني، حتى يتسنى للبرلمان مراقبة الحكومة التي منح لها الثقة لا أن يصوت على قانون التصفية أمام حكومة جديدة لم تكن مسؤولة عن تنفيذ قانون المالية الذي صدر قبل 5 سنوات أو أكثر.

وعلى العموم فان موضوع قانون التصفية موضوع خصب بمجموعة من الاشكالات والتساؤلات، ولعل أبرزها: إشكالية مكانة قانون التصفية كآلية للرقابة السياسية اللاحقة؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

مقارنة مع قانون المالية السنوي الذي يعد بمثابة الركيزة الأساسية

في العمل التشريعي، فان قانون التصفية لا يثير جدلا حادا، ولا يعير البرلمان اهتماما كما لو كان بمثابة إجراء شكلي، ويعود عدم الاهتمام بقانون التصفية في قانون الميزانية أولا لكونه لا يلقى الاهتمام الكافي من البرلمان والبرلمانيين على حد سواء، نظير الاهتمام الذي يلقاه القانون المالي. ويبرز عدم التعامل الجدي في عدم احترام آجال ايداعه للمناقشة، فالتماطل الحكومي في تقديم قانون التصفية من شانه أن يضعف المهمة الرقابية للبرلمان الذي لن يمكن من فحص نتائج تنفيذ الميزانية من طرف الحكومة، والتي تظل حرة في اخذ مراسيم التسبيقات ونقل الاعتمادات من سنة مالية لأخرى.

فتأخر مشاريع قوانين التصفية يجعل من المراقبة المالية للبرلمان عديمة الجدوى، ويجعل الحكومة في موقع مريح، فما هي يا ترى الأهمية من مناقشة مشاريع قوانين تصفية تآكلت وتقادم مفعولها بشكل يستحيل معه الوقوف بجد وعن قرب على فحوى الاعتمادات المنفذة، في حين من المفروض أن ينكب البرلمان على دراسة مشاريع قوانين التصفية في وقت وجيز للتأكد من تنفيذ قوانين المالية،

وعليه، سنصوت بالامتناع على نص المشروع.

محضر الجلسة السادسة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 14 ربيع الآخر 1439هـ (2 يناير 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان ودقيقتان، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أود أن نتقدم بخالص المتمنيات بمناسبة السنة الميلادية الجديدة.

وعملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في البداية نحيط المجلس الموقر علما بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق الخاصة بترخيص الحكومة باستيراد النفايات بعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية المرتبطة بذلك.

كما لدينا استدراك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، ذلك أنه، بطلب من الفريق الحركي، عوض السؤال الموجه لقطاع النقل حول بعض اختلالات اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة، بالسؤال الآني الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة حول أحداث منجم الفحم بجرادة، وأدمج مع باقي الأسئلة في إطار وحدة الموضوع.

وتوصلت كذلك الرئاسة أيضا، بمراسلة من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لكتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، حول موضوع الغازات المنبعثة من المحطة الحرارية بالعيون إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 2 يناير 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 16 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول لأعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه انهيار منجم الفحم الحجري بجرادة، الكلمة لكم السيد الرئيس لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، حتى يطلع الرأي العام الوطني بما يدور في إقليم جرادة.

ما هي نية الحكومة لتنمية هاذ الإقليم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

دائما في إطار وحدة الموضوع، والسؤال الثاني موضوعه، تدبير وضعية المناجم المغلقة ومعالجة تداعيات وفاة عاملين بمناجم جرادة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي، تفضل

السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، هل بإمكانكم أن تفيدونا بما وقع بمدينة جرادة؟

هل أدركت الحكومة عمق ما حصل وأسبابه؟ لأنكم وجدتم هذا المشكل ويرجع إلى أمد غابر؟

هل هناك تدابير تفكرون في اتخاذها لمعالجة الوضع وجبر الضرر الفردي والجماعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه مصرع شابين داخل بئر للفحم الحجري بمدينة جرادة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نريد من خلال طرح هذا السؤال، أن نطمئن على مسار الحوار مع مكونات الديمقراطية ومع ممثلي شباب الحراك بالإقليم؟ ونعرف ماذا أعددتم كحلول آنية لوقف النزيف وكبرامج ومخططات للنهوض بأوضاع المنطقة وسكينها وبعث الأمل في الشباب بالإقليم؟

إننا نحرص دائما في الإتحاد المغربي للشغل، على تجنب الحديث في مثل هذه المناسبات الأليمة والمحرجة، ولكن واقع السياسات العمومية ديالنا الفاشلة والنتائج الكارثية ديالها على أبناء وبنات المغرب كيستفز المشاعر ديالنا ويذكرنا بالإحساس بالغبن وبالظلم.

في أحداث الحسيمة، كنا قد دعونا إلى التحلي بالصبر وإفساح المجال للحوار مع الساكنة، ولكن للأسف تم ترجيح المقاربة الأمنية، والنتيجة يعلمها الجميع، وقد أكدنا حينها أن أسلوب العصا لن يحبب الدولة لأبناء الشعب المغربي بقدر ما يؤجج مشاعر الحقد والكراهية المهددين للسلم والأمن الداخليين.

السيد الوزير،

تم إغلاق مناجم وتركت المدينة وسكانها لمصيرهم بدون أية بدائل اقتصادية ولا بنية تحتية ولا مرافق اجتماعية تضمن الحد الأدنى من العيش الكريم.

جرادة اليوم، السيد الوزير، هي مدينة منكوبة، هي الأولى من حيث نسبة البطالة وهي الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية، حالها حال العديد من المدن المنجمية وغيرها من مناطق المغرب المنسي والمقصي، تستغل ثرواتها وسكانها أبشع استغلال وتلوث أرضها وسمائها، ولا ينالون من ذلك إلا الأمراض المزمنة وتيتم الأطفال وترمل النساء.

السيد الوزير، إشكالية جرادة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، مادام الإصرار على نهج المقاربة الأمنية في التعاطي مع الاحتجاجات السلمية، وما دام الاستمرار في الالتفاف على المطالب الجوهرية والملحة للفئات الشعبية، مطالب الديمقراطية والكرامة والإنصاف والعدالة الاجتماعية، ولن يوقف هذا المد الاحتجاجي النضالي إلا إرادة سياسية صادقة وحازمة للقطع النهائي مع هذا الوضع وبناء عقد اجتماعي جديد يعيد الثقة المفقودة ويؤسس لسلم إجتماعي دائم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، أتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات الاستعجالية التي تنوون القيام بها لمواجهة الاحتجاج والاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه منطقة جرادة، وذلك بعد الحادث المأساوي الذي ذهب ضحيته شابين اختناقا في عملية إخراج الفحم الحجري.

كما نسائلكم عن كيفية رد الاعتبار لهذه المنطقة التي تعيش الفقر والهشاشة، وعن كيفية إيجاد حلول واقعية لتأهيل المناجم الموجودة بالمنطقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

دائما في إطار وحدة الموضوع، والسؤال الخامس موضوع من فريق العدالة والتنمية، أتفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

على إثر وفاة مواطنين في بئر منجمي للفحم الحجري بمدينة جرادة فيما يعرف ب"السندريات"، نسائلكم السيد الوزير ما هي السياسات التي تعتزمون انتهاجها لفك العزلة عن هذه المنطقة التي تعاني من التهميش والفقر؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

دائما في إطار وحدة الموضوع، السؤال السادس موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة تفضل السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، على خلفية فاجعة وفاة شابين بمدينة جرادة المنجمية، وما رافقها من حركة احتجاجية يطالب من خلالها المواطنون بإخراج المنطقة من واقع التهميش الذي طالها بعد إغلاق مناجم الفحم الحجري دون خلق بدائل تنموية.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، وفي الحقيقة نسائل الحكومة ككل، ما هي البدائل المزمع اتخاذها بهدف تأهيل هذه المنطقة المنجمية وتنميتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر سؤال وهو السؤال السابع دائما في وحدة الموضوع، موضوع من طرف الفريق الحركي، أتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنويرا للرأي العام الوطني، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة لتأهيل المناجم العشوائية حتى لا تكرر المأساة التي وقعت بجرادة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، كما تشاؤون ابغيتو المنبر ديال المنصة أو ابغيتو...

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء،

يشرفني أن أعرض بين يديكم خلاصة الأجوبة على هذه التساؤلات التي هي تعبير لممثلي الأمة من خلال هذه الغرفة الثانية وهذا طبعا دورهم في المراقبة والمتابعة والاستطلاع والتحقيق والمحاسبة للجهاز التنفيذي، ولكن أيضا للدفاع عن قضايا المواطنين، وفي نفس الوقت التفاعل من الجهاز التنفيذي الذي هو الحكومة حول مثل هذه القضايا التي تقع.

وفي البداية، نود أن نترحم على كل ضحايا المناجم وضحايا كل القطاعات، وخاصة ما حصل في جرادة، فقط أريد أن أبدأ بمعلومة قبل أن أتطرق إلى خلاصات الجواب.

أن قطاع هو من القطاعات الصعبة في مجال الاستثمار، صعبة جدا بحيث حتى الشركات المنظمة، الشركات المنظمة والكبيرة والتي تستثمر ملايير الدراهم تقع فيها مثل هذه الأحداث.

بدأنا نصل في بلادنا في كثير من المناجم إلى 1000 متر تحت الأرض، وطبعا عندما نتحدث عن 100 متر، 200 متر، 300، 1000 فنحن نتحدث عن تنوع الجيولوجيا في بلادنا وقد تؤدي، وأنا استقبل تقارير من طرف الإدارة ومن غيرها حول كثير من الأحداث التي وقعت وفيها وفيات في المناجم المنظمة، فما بالك في المناجم اللي هي غير منظمة، والتي يضطر السكان أحيانا نظرا لظروف العيش أن يلجأوا إليها مثل ما وقع في جرادة، يعني يقع البحث عن الذهب في الجنوب، وهناك ألغام وهناك إشكالات، وقع قبل الحدث ديال جرادة في شيشاوة أربعة أشخاص، وقع الحدث ديال جرادة، وجرادة ولات مولفة حتى بهذه الأحداث، ونحن سنتحدث عن هذا الموضوع.

أود فقط آن أشير، بأنه من خلال الموضوع ديال جرادة سأتطرق إلى بعض الأمور مرتبطة بالحكومة ككل وبكافة القطاعات، بغيت نبين بأنه جرادة كمدينة، دعونا نقل كإقليم، ارتبط وجودها بالمناجم مثل كثير من المدن في العالم ويعرفها الكثير من الإخوة والأخوات العارفين بهذا الموضوع، ولكن المناجم لها عمر محدد.

طبعا في السياسات العمومية، لابد أن يكون هناك تفكير في البدائل سنتحدث عنها، وأكيد سيكون لكم رأي في هذا الموضوع، فكنا مضطرين، كانت الدولة مضطرة أن تغلق منجم من أهم المناجم في البلد سنة اتفاق 98، وقع الاتفاق مع النقابات، هناك اتفاقية بالمناسبة أنا أعددت ملفا متكاملا فيه يمكن اللي نقول لك عشرات ديال الصفحات، على الأقل واحد 10 ديال المذكرات تتعلق بالقطاع ديال المعادن وبالقوانين تتعلق بالملف ديال جرادة، تتعلق بالطاقة، تتعلق بالبيئة، تتعلق حتى بخلاصات الحوارات التي تتعلق جرت، تتعلق أيضا بما أنجزته الدولة من 2003 إلى 2017 في الإقليم ديال جرادة، راه يعدونه سنقدم يعني نسخة لكل فريق للإطلاع على التفاصيل، لأن هذا شأن عام، وبالتالي يهم الجهاز التنفيذي ويهم أيضا الجهاز التشريعي وحتى الرأي العام، لأنه معني بمنطق المتابعة، ولكن معني أيضا بمنطق الدستور.

فلما توقف هذا المنجم اللي هو مرتبطة به أيضا المحطات الكهربائية، خاصة ديال جرادة، وغادي نتكلم لأن كان 2 ديال المحطات الكهربائية في جرادة تتعلق بالطاقة، كنا مضطرين أن نستورد، ما كاينش شي بلاد غتخلي الفحم عندها وتمشي تستورد، لكن كنا مضطرين نظرا لأن لم يعد هناك عائد، ولم يبق هناك إلا القليل، وخاصة وأن محطة حرارية تحتاج إلى كمية كبيرة جدا، فقرر أن يغلق.

فكانت هناك واحد الاتفاقية جماعية، دعوني أقول هذه الاتفاقية الجماعية التي وقعت في سنة 98 كانت فيها شركات مفاحم المغرب، النقابات آنذاك التي كانت تمثل العمال في تلك المرحلة، وأنا تلاقيت مع النقابات الأكثر تمثيلية قبل أسبوع، وكان نقاش وسمعت إلى مقترحات، انتقادات، احتجاجات، ثم أيضا عرضنا بعض التفصيل، كما أن السلطة التي تمثل الحكومة مع المنتخبين، مع المجتمع المدني، مع الهيئات السياسية كانت هناك حوارات والخلاصات الآن يعلن عنها، ما هي المطالب؟ إلى غير ذلك، أنا غادي نجي نتكلم على هذه القضية.

هذه الاتفاقية ترجمت إلى أكثر من خمس اتفاقيات، اتفاقية مع المكتب الوطني، اتفاقية مع الأملاك المخزنية، اتفاقية مع الضمان الاجتماعي، اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التأمين الاختياري ثم أيضا المتأخرات ديال المساهمات الاجتماعية، اتفاقية مع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، يمكن ليا نقول لكم يتعلق الأمر بماذا؟

- أولا تعويض المستخدمين، كان تعويض 4647، بعد ذلك جات النقابات قالوا كاين ناس آخرين، وأعتقد أنه جزء تم حله وجزء آخر أثناء المفاوضات، مليار و300 مليون ديال الدرهم؛

- تفويت السكن بـ 10 ديال الكلفة ديالو، 1621 سكن، اللي ما كانوش ساكنين هاذو اللي كانوا ساكنين واللي ما كانوش ساكنين اعطاوهم واحد التعويض ديال 25000 درهم؛

- في المجال ديال التشغيل 300 في المكتب الوطني مع 100 ديال الأنشطة اللي هي خاصة؛

- تفويت المرافق الاجتماعية والثقافية للدولة وللقطاعات باش يمكن لها تشرف عليها لأن كانت تتشرف عليها شركة ديال المنجم؛

- تسوية ما بالذمة المالية إزاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 34 مليون ديال الدرهم؛

- تدبير الملفات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية 648، حوالي 65 مليار سنتيم؛

- ملف ديال التقاعد لأن كاين الناس اللي ما كانوش وصلوا للحد الأدنى اللي هو 3240 نقطة وخاصة الناس اللي كان عندهم حوالي 1080 وتم تأدية 231 مليون ديال الدرهم، ثم أيضا التأمين الإجباري ثم المجال ديال البيئي.

ابغيت نقول بأن الاتفاقية فيها واحد العدد ديال الأمور، وصل التعويضات إلى 2.2 مليار ديال الدرهم، مرتبطة بإغلاق هاذ المنجم.

أشنو القرارات التي اتخذت فيما بعد؟ أولا أنا باغي نعرض عليكم قبل أن نتحدث عن المعادن وعن الطاقة، طلب تقرير مفصل– بطبيعة الحال في إطار التضامن الحكومي في إطار التنسيق بين جميع القطاعات، إعداد ما تم إنجازه في إقليم ديال جرادة من 2003-2017، قررنا نعطيوه لكم باش يمكن يكون أرضية ديال المحاسبة باش ما يتحولش إلى كلام يتحول إلى مرجعية ديال المحاسبة.

نبغي نقول لكم فقط الإجمال لأن الوقت لا يسمح، يمكن إن شاء الله يعني نتداولو فيه 12 مليار و300 مليون ديال الدرهم التي تم استثمارها في الإقليم ديال جرادة.

طبعا غادي نفصلها لأن اشحال من واحد غادي يقول فين مشات هاذ 12 مليار؟ سأفصل فيها.

- فيما يتعلق بالبنية التحتية 224 مشروع من 2003 ل 2017، الحجم ديالها مليار و543 مليون ديال الدرهم؛

- القطاعات الإنتاجية 28 مشروع، 10 ملايير، يهم بالخصوص الطاقة، أنا غادي نتكلم على موضوع الطاقة لأنه موضوع مهم وأساسي؛

- المشاريع الاجتماعية 111 مشروع، يعني 38 مليار ديال السنتيم 380 مليون؛

- (L'INDH) 636 مشروع، حوالي 34 مليار ديال السنتيم، يمكن بعد ذلك التفاصيل، يمكن لنا نتكلفوها عندنا موثقة مفصلة، راه كما قلنا ستكون في الملف الذي سيسلم إلى كافة..

فيما يتعلق بالقطاع ديال الطاقة قبل ما نمشي للمعادن، الطاقة تقرر على الإبقاء على المحطة رغم أن الفحم ما بقاش، وهي 3 ديال الوحدات اللي تينتجوا 165 ميكاوات، اللي تيشغلوا المئات فتم الإبقاء عليها، بل اتخذ قرار من طرف الدولة أن تضاف محطة رابعة، الكلفة ديالها يمكن لنا نعطيوها لكم، فيما يتعلق بالموضوع ديال الطاقة، الكلفة اللي غادي تاخذ تقريبا 3 دالمليار ديال الدرهم واللي غتبدا تشتغل ابتداء من يناير واللي غتشغل حوالي 400 شخص كلهم من أبناء المنطقة تم الاتفاق على أن يكون أبناء المنطقة.

أكثر من ذلك تم برمجة محطة خامسة في جرادة لتنضاف إلى المحطات الأربع اللي أيضا غادي تكون فيها ملايير ديال الدراهم واللي غادي تشغل المئات.

أكثر من ذلك، المحطة ديال بني مطهر اللي هي تتستعمل الغاز زائد ما هو شمسي تم الاتفاق على (l'extension) ديالها باش يمكن لنا نتجو أكثر باش يمكن لنا نشغلو أكثر، ما نتكلمش على كهربة العالم القروي راه كاين في البرامج ديال العملية ديال الإنجاز.

ابغيت نقصد بأنه الدولة قررت أنه واخا يتحيد المنجم أنها تبقي على الاستثمارات الطاقية لأن هذه واحد الوسائل إنتاجية اللي يمكن لها تخلي الإقليم عندو واحد المكانة في الخريطة الإنتاجية رغم الخصاص اللي يمكن لو يكون.

في المجال المعدني، المجال المعدني بعد ذلك كان اخذات الدولة قرار أنها تبدا ترخص اعطات الدولة الحكومة 58 رخصة بحث باش نلقاو معادن أخرى و8 ديال التراخيص مرتبطة بالفحم، مرتبطة بالرصاص اللي أيضا جاتنا عليها واحد العدد ديال التعاليق اللي إن شاء الله يعني سنحقق فيها، وقد أحدثت لجنة مشتركة للتحقيق في هذه المناجم واش كتشغل واش ما كتشغلش، واش كتستثمر، ما كتستثمرش.

بمعنى ذلك أنه الدولة استثمرت ولكن كاين خصاص، واحد الإقليم الذي أسس على منجم انتهى، أكيد أنه كاين خصاص، ولذلك المقاربة ديال الحكومة تعرفون المقاربة كل ما يتعلق بالاختلالات اللي موجودة على مستوى المجال، الاهتمام بالمناطق الحدودية بالأقاليم التي لم تستفد بالعالم القروي 45، إقليم جرادة حاضر في المشاريع التنموية بالنسبة للدولة، وهناك مبادرات سنعلن عنها قريبا، تتعلق بالمعادن والطاقة، بل أيضا جميع القطاعات ستعلن عن مبادرات التي هي ممكنة آنيا، والمبادرات اللي كتحتاج إلى دراسات سنقوم بالدراسات الكافية من أجل تنمية هذا الإقليم والاستجابة للمطالب التي هي معقولة، وأي احتجاج نتعامل معه إيجابيا هذا هو المضمون في الجهاز التنفيذي.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الفريق الاستقلالي لابد وأن أشكر السيد الوزير على التوضيحات اللي كانت ضرورية، خصوصا في هذه اللحظة اللي كيعرف فيها إقليم جرادة واحد الغليان، هذا الغليان ياما ردد الفريق الاستقلالي ونبه إليه للعناية بالمدن الحدودية.

فجرادة تعيش أزمة اقتصادية واضحة، وليست اللحظة فقط، بل جرادة من الأقاليم النائية والمهمشة، نظرا لانعدام الوحدات الإنتاجية ونظرا لكثرة البطالة في صفوف شبابها، شأنها شأن باقي الإقليم، لا مشينا لكفايت، كنفودة، واد الحيمر، حاسي بلال، عين بني مطهر، ونمشيو حتى لبوعرفة وفكيك، كلها منطقة حدودية قلة المؤسسات الإنتاجية، مما يدفع شبابنا إلى الضياع والهلاك في الحاسيات ديال البحث عن المناجم عن الفحم الحجري وفي غيرها.

اليوم تنشكرو السيد الوزير على التوضيحات، وباسم الفريق الاستقلالي نشكر السلطات الإقليمية والسلطات المحلية على تعاملها الإيجابي مع الاحتجاجات، غير أننا نقول: إلى متى هذه الاحتجاجات؟ راه كيف تيقولوا بالدارجة: "ما يمكنش نخورو عينينا باصبعنا"، الحكومة ملزمة بالعناية بجرادة وغيرها من الأقاليم الحدودية.

فضروري أن المغربي اليوم في حاجة للدفاع عن وطنه، هذه الاحتجاجات تشوه سمعة المغرب، ولكن نتضامن تضامنا لا مشروطا مع جميع المطالب الاجتماعية، لأن فعلا جرادة تعاني، شأنها شأن مريرت، شأن زاكورة، شأن معظم المدن البعيدة، فمشكورة الحكومة، ولكن يجب العناية والانكباب بجدية على المطالب الاجتماعية التي تعيشها مدينة جرادة وغيرها.

احنا نتأسفو وكنترحمو على ضحايا مدينة جرادة وغيرها، ولكن الحكومة مطالبة بالعناية أكثر فأكثر.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لمجموعة العمل التقديمي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

سمعنا بإمعان عن المجهودات التي قامت بها الحكومة، وهي جد جد إيجابية، وتعبر عن يقظة الحكومة وتواجدها بشكل متكافئ، إلا أن المشكل الذي حصل في الجديدة يسائلنا بشكل أقوى لا ينحصر في إشكالية حقوق العمال اللي كانوا كيشتغلوا في هاذ.. بل يشهد له الساكنة برمتها، المشكل هو إعادة النظر في كيفية تدبير المناجم لتكون من التراث الوطني الذي له انعكاس إيجابي على الساكنة المحلية.

إذن المشكل كله في إشكالية التأهيل لهذه المناجم، باعتبارها ملكا عموميا تشرف عليه الدولة، ولا بد أن يكون لهذه المناجم مردودية إيجابية على حياة كافة سكان المنطقة.

أنتم تسلمون رخص للاستغلال والشركات التي تستغل لا تؤدي ولا تساهم بأي قدر ممكن في التنمية الاجتماعية، فتدخل إلى المنجم وتخرج إلى المنجم وتترك أوضاعا مزرية ومقلقة جدا، فإذن كيفية التأهيل أثناء الاستغلال بقي سلبيا إلى حد الآن لا تستفيد منه الساكنة، التأهيل بعد الإغلاق يؤدي كذلك بشكل فوضوي لا تتخذ التدابير لحماية البيئة ولا للحيلولة دون وقوع تدمير للطبيعة، وما بالك حماية الإنسان من مخلفات هذا الاستغلال، فالنتيجة كانت سلبية.

أذكركم، السيد الوزير، أنتم أشرتم إلى معمل الذهب، معمل الذهب في تافراوت، في نواحي تافراوت تسبب في هجرة جماعات بكاملها، لأنه أصاب الطبيعة وجفف العيون، فقتل–أقول–قتل واحات من أحسن الواحات في المغرب، لأنه ما كانش تدابير اتخذت لحماية...

مزيان نعرفو نستغلو المناجم، ولكن خاصنا كذلك دفاتر شروط التحملات اللي تيمكن أنها تكون واحد النوع من العدالة، واحد النوع من التساوي.

شكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، شكرا. الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي.

<u>المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:</u>

السيد الوزير،

لا نختلف على ما قلتموه وهذا جيد، لكن أعتقد أنه يجب أن نبدأ من حيث البداية، والبداية هي أولا وفاء الحكومة بالتزاماتها المتعلقة بالاتفاقية الاجتماعية لـ 17 فبراير 98، سواء ما يتعلق بالعمال اللي مازال ما تعوضوش، كاين مجموعة ديال العمال ما تعوضوش، كاين مجموعة ديال العمال اللي مازال ما كملت لهمش 3240 يوم، كاين عمال اللي مازال ذاك العجز المهني مازال ما استفدوش ديال الأمراض مازال ما ستفدوش منو، كاين رفع الرهون على البيوت المنازل اللي تفوتت باسم وزارة المالية.

كذلك ثاني، كاين المطلوب أيضا فتح تحقيق في النهب اللي تعرضت لو ممتلكات الشركة من طرف أشخاص معروفين لدى السلطة والرأي العام.

ثالثا، مراجعة الإجراءات التي اتخذها مكتب التصفية، إذ يبدو أن عدة تفويتات تمت دون قيمتها الحقيقية.

رابعا، سحب رخص التنقيب والاستغلال من أصحابها الذين ضربوا عرض الحائط ليس فقط بدفتر التحملات والشروط القانونية، وإنما لكونهم استرخصوا حياة المواطنين من أجل الإفراغ للمشروع.

خامسا، حماية ما تبقى من التراث المنجمي من النهب والسرقة والعمل على إقامة مشروع سياحي يحفظ ذاكرة المدينة ويفتح أفق آخر للتنمية.

السيد الوزير،

الموت ليس هو المأساة الوحيدة بالمدينة، فإذا كان الموت موت المواطنين الباحثين عن لقمة مُرة تجري وقائعه في المساحات المتروكة لبارونات الفحم، وإذا كان الموت يداهم العمال السابقين عندما يأتي "السيليكوز" على آخر خلية في رئاهم، فإن المأساة الحقيقة للمدينة هو موت الأمل، موت الأفق، موت التفاؤل، موت الثقة.

السيد الوزير،

في حربه الطاحنة ضد الفقر، ينزل المواطن إلى البئر العشوائية وهو يدرك أن الصعود ليس يقينا، ويعرض عرقه فحما أسودا يبيعه بثمن بخس، حدده البارونات سابقا، ويرى المخازن الكبرى للفحم والشاحنات الضخمة محملة بالفحم تخرج وتدخل للمدينة دون حسيب ولا رقيب، وفي المحطات الانتخابية يساومه البارونات على صوته، ويرى النعم التي يرفل فيها هؤلاء السادة الجدد للمدينة وممثلوها في المؤسسات المنتخبة المحلية والوطنية، ويغيرون قباعاتهم السياسية بتغير الحكومات، تستبد بهذا المواطن، تستبد به الحكرة والغبن والإحباط، ورغم ذلك يظل مواطنا كامل الوطنية ويحتج بشكل سلمي وحضاري.

لذلك، نحن نتضامن مع احتجاجات أبناء المدينة ومع كامل أبناء الإقليم ونوجه لهم تحية التقدير والإجلال.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية.

<u>المستشار السيد عبد الصمد مريمي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، هاذي 20 سنة تقريبا خلت على إبرام اتفاق بإغلاق مفاحم جرادة، هذا الإغلاق حمل معه وعود اجتماعية ذكرتموها وحمل معه وعود اقتصادية، لكن هذه الوعود لم يرلها أثر حقيقي على أرض الواقع، إنشاء مصنع للورق المقوى، إنشاء مصنع للآجور، إنشاء منطقة صناعية أصبحت اليوم بفعل فاعل تجزئة سكنية، فك العزلة عن المنطقة، ونفس الأمور وقعت مع تويسيت في نفس الإقليم.

هذا التذمر وهذه الوعود التي أصبحت وهما في الواقع هي التي دفعت بالشباب لكي يغامرون بأنفسهم ويغامرون بأرواحهم للدخول في آبار الموت للبحث والتنقيب عن الفحم الحجري، وأصبحت هذه الآبار تحصي ضحايا الموت وتحصي ضحايا العاهات المستديمة الذين يمشون اليوم على الكراسي المتحركة ومنطقة حاسي بلال تعج بهم، بل الأمر امتد إلى الأطفال الأبرياء الذين أصبحوا يسقطون في هذه الآبار، وإسراء عرباوي نموذج من الأطفال الأبرياء الذين أصبحوا ضحية لهذا الوضع.

السيد الوزير، نحن نقدر بأن هذا الموضوع ليس هو موضوع فقط الطاقة والمعادن، ولكن هذا موضوع أكبر لأن هؤلاء الشباب اليوم الذين يدخلون إلى عمق يبلغ 100 متر ويحفرون داخل هذه الآبار على مسافات تصل إلى 70 متر لإخراج الفحم الحجري الذي أصبحت بارونات الفحم الحجري من مصاصي الدماء وتجار الأرواح ينعمون به، أصبح اليوم هذا الأمر يسائلنا حول هذه الرخص، ويسائلنا حول برامج تقليص الفوارق الاجتماعية، ويسائلنا حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ويسائلنا حول ما وقع في الانتخابات من تواطؤات جعلت الوسطاء السياسيين اليوم لا قيمة لهم في هذه المنطقة، لدي رسائل شاهدة إلى السيد وزير الداخلية سابقا ووزير العدل سابقا بما جرى من مجزرة وبما جرى من تعسف على المواطنين في اختياراتهم في هاته المنطقة.

هذه المنطقة أصبحت اليوم تنذر بوضع وإقصاء اجتماعي بين لا يمكن أن يتعامل معه بمثل ما تم التعامل معه في السابق بالوعد، ولكن يجب أن يفتح حوار حقيقي وأن تؤسس لبدائل اقتصادية حقيقة تفرج عن هذه المنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة الموالية فريق الصالة والمعاصرة، اتفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات وكذلك على الإرادة لمعالجة هذا المشكل.

أولا من المسلمات أنه أي منجم وإلا ولا بد أن يغلق يوما بعد نفاذ المكامن، أي منجم وإلا عندو عمر محدد، الأمر هنا يحيلني مباشرة إلى موضوع يجب أن نفتحه جميعا هو ما بعد المنجم، (L'après mine) هو ما بعد المنجم، ماذا يجب أن تعمله القطاعات الحكومية لما يغلق منجم ما في منطقة ما في البلاد.

عندنا مناطق أخرى تتعرف نفس المشاكل، لأنه ربما ما بعد المنجم بقي ما عندوشاي ما تحكمناش فيه مزيان باش يمكن لنا المناجم ديالنا ملي تنفذ المكامن ديالها تغلق بصفة طبيعية، بصفة طبيعية لماذا؟

أولا، هاذ المناجم خصها تغلق بكل ما في الكلمة من معنى، عين ممنوعة الولوج ما خص الناس يدخلوا لهاذ المناجم باش يستخرجوا منها المعادن، هنا القضية ديال جرادة أو لواقع في احولي في ميدلت أو سيدي بوبكر أو تويسيت المواطنين مع الأسف يلجأون إلى ذلك من أجل لقمة العيش، وهذا تيحيلني على الموضوع الآخر فيما يخص ما بعد المنجم من الناحية ديال النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

هاذ المناطق المنجمية غالبا ما تتكون فيها البنية التحتية موجودة، إذن تتعطي واحد الفرصة باش تستقطب الاستثمار الخاص في هاذ المناطق، فيها الولوجيات، فيها الضوء، فيها كلشي، خص يمكن غير المصانع تجي وغادي، كما وقع شوفوا آشنو داروا الناس الآخرين ملي كمل الفحم والحديد في فرنسا (Nord-Pas-de-Calais) و(Les Houillères du Bassin de Lorraine) سدوا المناجم بصفة يعني سلسة، لأنه جات صناعات أخرى في بلاصتها كاينة البنية التحتية كاينة تحفيزات ضريبية باش يجيو الناس يستثمروا، باش يمكن لنا حتى أحنا المناجم ديالنا اللي هي محكوم عليها باش تسد بطريقة طبيعية بلا ما توصلنا لهذا الوضعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نود في البداية باسم الفريق الحركي، السيد الوزير، أن نجدد العزاء لأسر ضحايا آبار الفحم أو السندريات أو ما يعرف محليا بالحواسي، والتفاعل مع جوابكم القيم، السيد الوزير، نعتقد آن الوقوف عند النتائج في حالة ما يقع في جرادة ليس أولوية بقدر ما يقتضي الوضع الوقوف عن الأسباب والمسببات والخروج بحلول عملية، وهي اللي جيتو بها السيد الوزير فيما يخص تجديد وخلق محطات أخرى لتشغيل اليد العاملة.

أن جرادة، السيد الوزير، بمراكزها وقبائلها تحتاج إلى بديل اقتصادي فعال وملائم يضع حدا لهذه المأساة الناجمة في الأصل عن إغلاق منجم الفحم الحجري بالمدينة منذ حكومة التناوب، وتماطل الحكومات المتعاقبة في تفعيل حقيقي للاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذا الإغلاق، مسجلين أهمية المجهودات المبذولة من طرف السلطات الإقليمية والمنتخبة للارتقاء بالمدينة البنية التحتية ديالها، والتي يظل آثارها محدودا في غياب استثمارات هادفة توفر الكرامة للمواطن وتوسع قاعدة التشغيل.

وفي نفس السياق، واستحضارا لما تشكل هذه الآبار العشوائية من خطورة على حياة الساكنة بالموت حينا في جوفها جراء غياب الوقاية والطابع التقليدي للوسائل المستعملة أو الموت لاحقا بمرض "السيليكوز" المحتوم، فضلا عن المضاعفات البيئية الخطيرة التي تضر بصحة الساكنة وبما تبقى في مجال الرعي والفلاحة، والتي زادت من حدتها معامل الكهرباء بالفحم المستورد.

فإن الحكومة مطالبة اليوم بصياغة نموذج تنموي موجه للمدينة إسوة بباقي المدن المنجمية المغربية الأخرى، التي هي، كذلك تنذكرو جرادة كميدلت، تنغير، مريرت، ورزازات وقطارة بمراكش، ولابد كذلك، السيد الوزير، من مراجعة نظام التراخيص الممنوحة لاستغلال هذه السندريات، فهل هي تراخيص للاستغلال أم للتسويق؟

آخر ملاحظة، السيد الوزير، إذ نقدر الطابع السلمي والاجتماعي والاقتصادي لحراك جرادة، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على ضرورة تفادي الاستغلال السياسوي الضيق لمآسي جزء من أبناء هذا الوطن العزيز علينا جميعا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود 10 دقائق و31 ثانية من زمن الرد.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

مرة أخرى لا يمكن إلا أن نتفاعل إيجابيا وبطريقة مسؤولة مع الانتقادات والمقترحات، سواء من ممثلي الأمة أو من المجتمع المدني أو حتى من الذين يساهمون في الحراك.

وبالمناسبة ليست هناك مقاربة أمنية في جرادة، ونعتقد ما دام في هذه الأمة، في هذا الوطن ممثلون سياسيون ونقابيون نزهاء يعرفهم المواطنون يدافعون، ما دام هناك مجتمع مدني حي يشتغل منذ المدة، والآن مع الدستور، مادام أن هناك سلطات تؤمن بمنطق الحوار، مادام أن هناك حكومة مستعدة أن تتفاعل إيجابيا بما يمكن الآن وبما يكمن أن يبلغ مستقبلا فلا خوف على الأمة ولا خوف على جرادة وجرادة لن تموت، لأنه لا يمكن أن نقبل ولاسيما أن اليوم هناك تقييم من أعلى هرم هذه البلاد جلالة الملك، النموذج التنموي ودعا ونحن جميعا مقتنعون يجب أن نذهب إلى نموذج تنموي جديد، وسأطبقه معكم على المعادن، وعلى الطاقة، نموذج تنموي يخلق القيمة المضافة ولكنه في نفس الوقت يكون عائده الاجتماعي على مستوى الفئات الاجتماعية على مستوى المجالات التي لم تستفد يجب أن يكون العائد يحس به جميع المواطنين.

لذلك، الحكومة لما جاءت أشنو دارت؟ أولا تنزيل البرنامج ديال الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإقليم بإقليم ويمكن لنا نراجعوه إذا ثبت بأنه يمكن يحتاج إلى تعديل، ولكم طبعا الفرصة أن تراقبوا وأن تقترحوا تعديلات في هذا المجال، حوار مع النشاط المحلي ومع ممثلي الأمة على المستوى الجهوي وبدأنا بالجهات، وكنظن برمجنا الشرق وبرمجنا فاس باش يمكن يوقع تعاقد بين البرامج المحلية والبرامج ديال الحكومة.

ثم في نفس الوقت هناك الآن برامج بعينها تذهب إلى المناطق التي نعتقد أن فيها واحد النسبة عالية من (risque) من الخطورة، سواء تعلق الأمر بالتشغيل أو بالماء أو بالاستثمار أو بإشكالات أخرى لابد أن تكون لها الأولوية ضمن التوازن الذي يجب أن يكون على مستوى البلاد.

يمكن لي نقول لكم على مستوى المعادن، ويمكن كثير من الإخوان والأخوات يتابعون، أول قرار اخذيناه على مستوى المعادن تطبيقا للتوجه الذي بدأت به الحكومة السابقة لما أقرت قانون جديد ديال المعادن، يمكن نقول لكم شوفوا اللائحة ديال الالتزامات اللي خاص يكون فيها المستثمر، لما أقرت أيضا قانون يتعلق بمنطقة لم يكن يفكر فيها لمدة عقود وهي (CADETAF) اللي جات حدا جرادة كتبدا من فككيك وهي ماشية إلى طاطا 60000 كلم مربع اللي غيتفتح فيها استثمار وأبشركم بأن مغاربة بدؤوا يهتمون وخصصوا مئات الملايين ديال الدراهم للاستثمار في هذه المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات الصغرى في مجال المناجم لابد منه.

فابغيت نقول بأنه أول قرار اخذينا سحب 1400 رخصة معدنية، وغادي نسحبو أي رخصة معدنية لا يلتزم أصحابها، وغادي نسحبو أي رخصة معدنية غيدتار فيها (la spéculation) وغنسحبو أي رخصة معدنية كيستغل الإنسان واحد المعدن وكيخلي تسعة ديال الأعشار ما كيستغلهاش حتى لشي مرة، لا يجب أن يكون هناك برنامج ديال الاستغلال.

ثم في نفس الوقت اليوم لا مجال للعب مع البيئة، لا التنمية المستدامة التي الآن صادقت عليها الأمة ولا القوانين الجديدة ديال البيئة، ولا ما كاينش شي مشروع ديال المعادن اللي لا يمكن أن يحترم البيئة، هاذ القضية تكون واضحة.

اليوم، سننتقل إلى مستوى ثاني وبدأنا نشتغل مع شركات ديال المعادن وهو العائد التنموي على المستوى المحلي، طيب أنت تستثمر هذا استثمار طبيعي ابحالو ابحال الفلاحة، ابحالو ابحال المقالع، ابحالو ابحال الصناعة، يعني ولكنه لابد أن يحس أهل المنطقة العائد، ولذلك الاستثمارات على المستوى المحلي، وغنراجعو هذاك اللي كيأديو المنجميين لأنه كان كيمشي غير للجهة ولا كيمشي للدولة، لابد يكون نصيب على المستوى المحلي هاذ الشي راه غادي نتفاوضو فيه باش يكون أيضا على المستوى المحلي.

فابغيت نقول هذا تحول على مستوى الإصلاحات ديال المعادن اللي ابداتها الحكومة السابقة، ونحن نستمر فيها وبدأنا بإنجازها بسحب 1400، وأنا أقول لكم من هذا الموقع، وبدأنا نشتغل مع وزارة الداخلية، إذا ثبت لأن عاوثاني ما خاصهاش لابد أن يكون الدليل على أن اللي عندهم الرخص في جرادة لم يلتزموا وامشينا سيسحب نهائيا، ما كاينش هاذ الشي، ما غنلعبوش في هاذ الشي، هاذ الشي فيه قضايا ديال الأمة وديال الوطن، هاذ الشي فيها قضايا ديال المستقبل، هاذي فيه قضايا ديال التنمية، وأنا من هذا الموقع أدعو السادة المنتخبين ممثلي الأحزاب أنهم يكونوا معنا في هاذ الإصلاحات، لأن الإصلاحات ليست بسهلة، تذكروا كم من إصلاحات يعني الظاهر في كلها إصلاحات ولكن وقف الكثير من الناس ضد هذه الإصلاحات.

فابغيناكم تكونوا في جنبنا، مرحبا اللي ابغى يربح الفلوس في البلاد، مرحبا اللي ابغى يستثمر في المعادن، مرحبا اللي ابغى يطلع حتى للقمر وابغى يستثمر ويربح الملايير، ولكن لابد أن يؤدي للوطن حقه وللدولة وللمواطنين وللعمال.

ولذلك، لن نتساهل، لأن هناك ثقة شعبنا فينا، ثقة جلالة الملك، بلادنا التي تنتظر أن ننجز، ولذلك أقول من هذا الموقع لأهل جرادة، المطالب أنا أرسل لأن كنا تنتابعو كمطالب كثيرة في الفلاحة، في الصناعة، في الطاقة، في السياحة، في الحكامة، في التنمية الاجتماعية، في التشغيل، هاذ المطالب أنا سأزور اليوم ولمدة يومين غنجلسو مع المسؤولين، هناك غنشوفو مطلب مطلب وغنديرو أجندة، اللي ممكن الآن أن ننجزه سننجزه، واللي كما قلت لكم يحتاج إلى دراسة لابد أن نقوم بها.

أنا ابغيت نعطي واحد من بين الالتزامات، من بين الالتزامات هو ديال التشغيل، خذوا هذا علينا كحكومة على الأقل المشاريع التي تنطلق الآن غادي تشغل المحطة الجديدة 500، كان الاتفاق مع المستثمرين أنهم يجيبوا تقنيين حوالي 20% راه غنتفاوضو معهم باش يردوها 10% فهاذو غيتخذوا من المنطقة، وبدء العمل بذلك، أنا عندي الآن اللائحة ديال كم شخص شغل الآن، الآن ونحن في مرحلة التجريب ديال المحطة كلهم من أبناء الإقليم ديال جرادة، كلهم يمكن لنا نعطيوكم...

أكثر من ذلك، وقع الالتزام مع المكتب الوطني للتكوين والتشغيل نديرو تكوين للناس، والآن يمكن وصلنا لشي 100 ولا زيادة على 100، مع السلطات أنا غادي نديرو برنامج ديال التشغيل ديالهم لأن غنحتاجو لـ 380 أننا غنشغلهم، ولكن عاوثاني باش ما نكونش عاوثاني نتجاوزو لأن غنشغلو اللي غنحتاجو نشغلو، بمعنى الفلاحة تتحتاج اللي غتشغل في الفلاحة، والمعادن تتحتاج اللي غتشغل في المعادن، والطاقة.

بطبيعة الحال تتكون بعض المناصب اللي هي عامة، ابحال يكون حارس ابحال يكون مثلا تيضرب تمارة هذا ما كتشترطش فيه شروط تقنية، لكن كاين بعض المستويات تتحتاج فيها شروط تقنية، هذه بطبيعة الحال راه غادي نشتغلو باش يكونوا أبناء المنطقة، بالإضافة إلى التزامات ديال الطاقة والتزامات ديال المعادن.

ما تمت الإشارة إليه ديال أنه كثير من المعادن تسبب ضرر للسكان، أنا يمكن لي نقول لك أنا كانت عندي زيارات، السيد المستشار المحترم، تلاقيت مع رؤساء الجماعات ومع المجتمع المدني ومع أيضا..

أنا باش نقول لك باش نوقفوا الاستثمار في المعادن يستحيل، العالم كله مبني على المعادن، الصناعات كلها في العالم مبنية على المعادن، التكنولوجيا الآن بما فيها هاذ الميكرو اللي تنتكلمو فيه، بما فيه التليفون مبني على المعادن، لا يمكن أن نوقف الاستثمار في المعادن، لا يمكن أن نوقف الاستثمار في الصناعة، لا يمكن أن نوقف الاستثمار في الفلاحة، يعني لابد أن نشجع الاستثمار لأن هناك خلقنا فرص ديال الشغل، كيفاش غنشغلو الآن الناس اللي من جرادة وأنت غادي حتى لطاطا، أشنو عندهم؟ عندهم الواحات، ودابا راه كاين البرنامج ديال الواحات باش يكون مصدر ديال السياحة والمصدر ديال الفلاحة، عندهم الشمس هي الطاقة، وبفضل الله الحمد لله البلاد ديالنا مشات في هاذ الاتجاه، وعندهم مجال ديال المقالع وديال المعادن، يعني هاذي هي المجالات وعندهم مجال ديال السياحة الطبية خاصة في المناطق ديال ورزازات وديال الرشيدية.

إذن لابد نشجعو، لكن هل سيكون على حساب صحة المواطن؟ هذا هو التوازن الذي يجب أن نحرص عليه جميعا، كيفاش نشجعو الاستثمار وفي نفس الوقت يكون الآثر ديالو 0، ولكن لابد أنا دائما تنعطي واحد المثال، يعني الآن في الفلاحة كاينة آثر على البيئة وأنتم تعلمون، كتدير الفلاحة كتضطر تدير واحد الأسمدة هاذيك الأسمدة تيكون عندها آثر ولكن أشنو تتدير من بعد؟ تدير بعض الحلول التقنية باش يمكن لك تقلل من الأثر على التربة.

فإذن كتدير واحد النوع من التوازن بين التنمية التي تحتاجها بلادنا، لأن خاصنا نوصلو ل 7% خاصنا نوصلو ل 8% خاصنا نشغلو مئات الآلاف، لكن ما يمكنش نرهنو الأجيال المقبلة وصحة الجيل الحالي لا بد أن نراعي لجوانب التنمية المحلية والجوانب البيئية.

مرة أخرى، الحكومة عازمة أن تتفاعل إيجابيا مع كل الاحتجاجات باش يكون الأمر واضح، لا نتهم الاحتجاجات ولم يصدر بتاتا أن اتهم

أي احتجاج، سنسمع لهذه الاحتجاجات لأنها سميت حكومة الإنصات والإنجاز وقبلها حكومة الإصلاحات وقبلها حكومة بطبيعة الحال نحن استمرار للإصلاحات، ما كنسبوهاش لأنفسنا فقط، غنسمعو لهاذ الشي، اللي هو معقول وممكن نتوكل على الله، واللي هو غير ممكن الآن غنتحاورو لكي نصل إلى نتائج لصالح الوطن ولصالح شعبنا ولصالح المواطنين في جرادة.

مرة أخرى شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الإسكان، وموضوعه برنامج مدن بدون صفيح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

زملائي المحترمين،

على ضوء التوجهات الوطنية المعتمدة في مجال التعمير والتنمية المجالية، انخرطت مختلف مدن المملكة في إنجاز عدد من المشاريع النموذجية المدرجة في إطار برنامج السكن الاجتماعي ومدن بدون صفيح، بهدف التخفيف من مظاهر التهميش والهشاشة الاجتماعية وتوفير السكن اللائق في متناول الفئات المعوزة وذات الدخل المحدود.

ولضمان نجاح هذا البرنامج الطموح في أحسن الظروف، نسائلكم، السيدة كاتبة الدولة، عن التدابير والإجراءات العملية المتخذة للمواكبة الاجتماعية والتقنية للأسر المغربية ولضمان توفير السكن اللائق بهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة فاطنة الكحيل، كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال المهم، واللي يمكن لي نؤكد لكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين في الفريق الحركي، بأن من بين الأولويات اللي كتشتغل عليهم الوزارة هو توفير السكن بصفة عامة، والاشتغال على السكن الاجتماعي بصفة خاصة وكذلك محاربة السكن غير اللائق.

في هذا الإطار، لحدود شهر أكتوبر 2017 تم الإنجاز ديال 22865 وحدة سكنية من الصنف ديال 140000 درهم، وإنجاز 381 وحدة سكنية من الصنف ديال 250000 درهم، وهاذ الأرقام ديال الوحدات السكنية حسب شهادات المطابقة المسلمة، هاذ الثمن ديال 140 ألف و250 ألف درهم ما كانش يمكن يكون لولا المواكبة التقنية والمواكبة الاجتماعية ديال الأسر، كيف ذلك؟

أول شيء اشتغلنا على تعبئة العقار العمومي باش يخفض الثمن ويكون في القدرة الشرائية ديال الأسر المعنية.

كذلك تم واحد التحفيز جبائي للمنعشين العقاريين واستافدوا كذلك الأسر المستفيدة من هذا الصنف من هاذ السكن من الإعفاء ديالهم من الضريبة على القيمة المضافة.

فيما يخص البرنامج ديال "مدن بدون صفيح" اللي كيف ما تتعرفوا انطلق منذ سنة 2004، كاين جوج مقاربات، إما إعادة الإسكان بتسليم الأسر المعنية بالبرنامج شقق أو لا إعادة الإيواء بتسليم الأسر المعني ببقع أرضية، فهاذ البقع الأرضية هناك واحد الخلية واحد لجنة محلية تترأسها السلطة العمومية تضمن تسهيلات لهاذ الأسر فيما يخص التركيبة ديال الملف ديالهم وكذلك المساعدة ديالهم للحصول على القروض المالية لتمكنهم من الحصول إما الشقق أو البقع الأرضية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب على السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه الإيضاحات، وهذه مناسبة سانحة لنا للتنويه بالمجهودات التي تبذلونها منذ توليكم مسؤولية وزارة الإسكان، لكن السيدة الوزيرة ما نتطلع عليه اليوم هو تنويع العرض البديل لدور الصفيح وعدم الاكتفاء بتعويضها بشقق هي أقرب إلى علب إسمنتية وتكديسها في عمارات لا تراعي العيش الكريم.

كما نسجل السيدة الوزيرة، غياب برامج سكنية موجهة إلى العالم القروي في إطار هذا البرنامج، علما أن ساكنة العالم القروي هي في أمس الحاجة إلى هذه المشاريع.

وما هي الإكراهات التي تواجهونها للحد والقضاء على دور الصفيح بالرغم من انطلاق هذا البرنامج سنة 2004؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

السيد المستشار المحترم، لا أخفي عليكم بعض الصعوبات وبعض الإكراهات لتتميم هذا البرنامج.

أولا، كاين واحد المجموعة ديال الأسر رفضوا بتاتا ينخرطوا في هاذ البرنامج.

ثانيا، كاينة صعوبة ديال التمويل.

ثالثا، كاينة هناك يعني تضاعف عدد الأسر منذ الإحصاء.

وكذلك كاينة واحد الظاهرة "براكة" كيكون فيها أسرة ولا جوج من اللي كنمشيوا نواكبوا العملية كنصيبوا تم 5-8 ديال الأسر، هذه صعوبات كنحاولوا باش نتغلبوا عليها، ولكن فيما يخص السكن بصفة عامة، نحن بصدد توقيع اتفاقيات، تعميم الاتفاقيات مع الجهات خاصة اللي سكن في العالم القروي لأن هاذ السكن في العالم القروي غينطلق من برامج خاصة بالمراكز الصاعدة إن شاء الله.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه، ضرورة إصلاح قطاع العقار، وهو موجه من طرف فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارات والمستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيد الوزيرة، يتعلق بالعقار الذي يعتبر الحاضن لمختلف المشاريع والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وقد إلتزمت الحكومة بتنزيل إصلاح شامل للقطاع.

لذا، نسائلكم عن ماهية الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين حكامة القطاع؟ وكذلك متى سيتم فتح هذا الورش لتحسين تجويد الترسانة القانونية المؤطرة للعقار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال المهم. كما تعلمون بأن العقار هو ماشي من اختصاص وزارة السكنى وإعداد التراب الإسكان وسياسة المدينة، وإنما كاينة قطاعات متعددة، أخص بالذكر الملك الخاص للدولة كتشرف على التدبير ديالو وزارة المالية.

كاينة الأراضي والعقارات ديال الأحباس اللي كتبعهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

فيما يخص وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة، هي قطاع مستهلك للعقار، يشتغل بالخصوص على تعبئة العقار العمومي ووضعه رهن الإشارة ديال سياسات سكنية.

ولتحسين الحكامة ديال القطاع فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللي جات في البرنامج الحكومي واللي جات بتنفيذ التوصيات ديال المناظرة الوطنية ديال حول السياسة العقارية للدولة اللي كانت في الصخيرات في 2015، ومن بين الإجراءات اللي هي يعني قائمة، التغطية بوثائق التعمير والرفع من وثيرة فتح مناطق جديدة للتعمير، حيث سنة 2017 تمت المصادقة على 140 وثيقة ديال التعمير، وفي 2018 توعدنا في البرنامج الحكومي باش نعدوا 110 وثيقة.

ثانيا، الاستمرارية في تعبئة العقار العمومي وإحداث مدن جديدة بمجموعة من المناطق، كاينة الشرفات، كاينة الخيايطة، كاينة تامسنا وتامنصورت.

فيما يخص الشق الثاني بالترسانة القانونية، فهناك عدد من القوانين اللي صدرت في الجريدة الرسمية، واحد جوج ديال المراسيم، وأخص بالذكر قانون المتعلق بتنظيم العلاقة بين الكاري والمكتري اللي صادقت عليه في مجلسكم الموقر، وكذلك القانون المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز، وكذلك القانون القاضي والمتعلق بنظام الملكية المشتركة.

المرسوم ديال اللجنة الوزارية الدائمة لسياسة المدينة، والمرسوم الثاني هو الموافقة على ضابط البناء وإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية، وكاينة واحد العدد ديال المشاريع قوانين اللي منهم كاينة في الأمانة العامة للحكومة، وتنظن 3 دقائق ما كافييش السيد المستشار باش نتطرقو لهاذ القضية ديال العقار لأنه مهم كما جاء في السؤال ديالكم، يمكن لنا نعقدو اللجنة، إن شاء الله، ونتدارسو فيها بعمق،

كما أناديكم بالمساهمة في تعزيز الترسانة القانونية باقتراح مقترحات قوانين في هذا المجال.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في حدود دقيقتين و22 ثانية، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

جوابكم، السيدة الوزيرة، في البداية أشرتم على أنه انتما ماشي انتوما مستهلكين للعقار، ابحال زعما ما شي مسؤولين على العقار، ولكن احنا تنقلبو على بوابة في الحكومة اللي منها يكون منفذ باش نثيرو هاذ الموضوع ديال إصلاح العقار، وباختياركم واختيارنا لكم باش السؤال موجه لكم، لأنكم فعلا أنتم مستهلكون للعقار، وبالتالي تتعيشوا مع المشاكل ديال العقاروتتعرفوا الإشكال اللي كاين في العقار وتتعرفوا الوضعية اللي وصلت لها العقار من خلال تعاملكم مع جميع الأنواع ديال الانتساب القانوني للعقار، سواء كانت خاصا أو عاما أو أحباسا أو خاصا على الشياع أو منفرد.

على أي اليوم، احنا تنثيرو هذا الموضوع، باعتبار أننا الآن منخرطين جميعا في إعداد برنامج تنموي جديد، وما يمكنش يستحيل تكون شي تنمية اقتصادية أولا تشجيع استثمار بدون ما يكون المدخل هو إصلاح هذا القطاع ديال العقار اللي تأخر بزاف وكاين بزاف ديال المشاكل اللي واقعة والسبب ديالها هو العقار، هذاك الأسبوع كنا تنتكلموا معك السيدة الوزيرة، على منطقة من المناطق وقلنا باش يمكن لنا نسكنوا الناس ونلقاوا لهم فين يسكنوا، المشكل اللي كان عندكم هو العقار، آشنو السبب ديال العقار؟ فيه مشاكل، فيه تضارب إلى آخره.

الآن كذلك تزادت قضية أخرى اللي هي خطيرة، اللي هي قضية الفساد في التعامل مع العقار، بحيث أنه ارتفع العدد ديال التزوير ديال الوثائق، ارتفع التحايل والاختلاس وأحيانا حتى بعض المؤسسات العمومية تيمكن يدخل واحد الاختلال على هاذ المستوى ديال العقار وتيسبب في مشاكل كبيرة، يعني واحد المجموعة ديال الأسر وديال العائلات ضاعت ملكيتهم، وهم أغلبيتهم فقراء يعني ما عندهمش حتى باش يعيشوا، ولكن حيث ما كاينش واحد الوضوح في المساطر العقارية تيضيع الحق ديالهم وتيضيعوا في الوقت وفي الزمن، لأنه تيضطروا يمشيو للمحاكم.

إذن، لابد أساسا جات الوقيتة فاش فعلا الحكومة تبنى هاذ الموضوع بكل جرأة، احنا تتبعنا التوصيات ديال المناظرة الأخيرة ديال 2015، التوصيات ديالها مهمة جدا، ولكن التنزيل ثم التنزيل، فلذلك نساند الحكومة للاهتمام بهذا القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في حدود 30 ثانية.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

تنتفق معكم، السيد المستشار، على هاذ التعقيدات، ولكن باش نوقفو على الحلول، تنقترح عليكم باش نديرو يوم دراسي مشترك بين القطاع وبين اللجنة المعنية أو يكون مفتوح على جميع الفاعلين، باش نتدارسو أولا إلى أين وصل تنفيذ التوصيات ديال المناظرة؟ لأنها مهمة مناظرة قيمة، وكيف يمكن أن نقترح يعني بعض الإجراءات لرفع الوتيرة ديال التنفيذ ديال هاذ التوصيات؟ ثالثا كاينة الخصوصيات على حسب الجهات، كل جهة كاينة جهات اللي فيها وفرة العقاروكاينة جهات للعقار إما السومة ديالوا.

فيما يخص التزوير، أنا لا أقبل هذا المصطلح في هذه القبة، إذا عندكم حالات معروفة ديال هاذ القضية ديال التزوير جيبوها لنا واحنا نتصدى لها لأننا نثق في العدالة ديالنا وحتى يعود الحق لأصحابه.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم.

ويجب التذكير أن السؤال الآني الأول الموجه لقطاع التنمية المستدامة وموضوعه الغازات المنبعثة من المحطة الحرارية بالعيون، ورد بشأنه طلب التأجيل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

إذن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه لقطاع التنمية المستدامة، وموضوعه تثمين النفايات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أريد أن أقول أننا فخورين بالتوجه ديال بلادنا في إطار التنمية المستدامة، وذلك تبعا للرؤية السديدة ديال جلالة الملك محمد

السادس، نصره الله، واللي كتمتد من الإنتاج النظيف ديال الطاقة إلى العناية بالبيئة في جميع الجوانب ديالها.

وكذلك بغينا نثمنو السيد الوزيرة عاليا العمل ديالكم والعمل ديال وزارتكم والمجهودات المبذولة لتحقيق أهداف هذه الرؤية.

ابغيت نذكر كذلك ببعض الأرقام، إنتاج النفايات في بلادنا اليوم هو حوالي 7 ملايين طن سنويا، هذا رقم ديال 2016 ومرتقب توصل ل 12 مليون طن في 2020 حسب المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية.

النفايات كذلك السيدة الوزير تتفرز 7.5% من الانبعاثات الدفيئة الشاملة، وهي التي تضر بالمناخ واللي كتخلق الانحباس الحراري، خالقة لنا كما عرفتوا هذه المشاكل ديال المطر والفيضانات وما إلى ذلك.

كذلك بغيت نذكر بأن نمو إنتاج النفايات في بلادنا عندو رقم 3.5 %سنويا، وهو ابحالو ابحال رقم معدل النمو الاقتصادي، إعادة المعالجة ديال هذه النفايات ما كتعداش 7 حتى 10% في أبعد الحدود حاليا والبرنامج الوطني للنفايات ابغى باش يوصل لـ 20، هذا البرنامج اللي مسطر في الوزارة لـ 20% في أفق 2020.

كذلك هناك 7000 شخص كيشغلوا بشكل غير نظامي في جمع النفايات النافعة ما يسمى بالنفايات النافعة الورق والبلاستيك وما إلى ذلك كيعاودو فيها البيع، واحد الرقم مهم هو 10 سنوات مرت على بداية البرنامج الوطني للنفايات.

التساؤل، السيدة الوزيرة، هو أين نحن من هذه البرامج؟ فين وصلنا من تحقيق الأهداف ديالها، واللي ابغيت نذكر منها على سبيل المثال، التقليص من الإنتاج ديال هذه النفايات بشكل عام، كذلك تغيير طريقة التعامل معها باعتبارها منتوجات ثانوية أو منتوجات قابلة لإنتاج الطاقة، كنذكرو كذلك بأن التدبير الذكي ديال هذه النفايات زيادة على الدور ديالو في التقليص من الانعكاسات على المناخ فإنه يعد كذلك قطاعا واعدا من الناحية الاقتصادية.

وهنا مربط الفرس بالنسبة لنا ككونفدرالية، يعني مسألة الاقتصاد مهمة جدا، أين نحن من خلق الشركات؟ وفرص الشغل الجديدة في هذه المهن الجديدة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، وكلنا تنعرفو يعني هذه الجهة هاذي نتاع الاستثمار اشحال فيها ديال الفرص؟ فين احنا من التحفيزات ديال المستثمرين؟ فاش نبعدوهم من العقار ومن الفلاحة اللي هما فيهم تحفيزات ونجيبهم اشوية لهاذ القطاع.

فين هو الإطار القانوني ديال هاذ الأشخاص اللي تكلمنا عليهم ابغينا لهم (l'AMO)، ابغينا لهم (la retraite)، ابغينا لهم العمل الشريف، السيدة الوزيرة.

كذلك التواصل، التواصل دابا احنا ما تنسمعوش بزاف، سواء بصفة مباشرة ولا عبر الجمعيات المختصة في اتجاه المجتمع المدني باش نعبؤوه، كذلك الشراكة مع الجمعيات المهنية من أجل حكامة متميزة.

وأخيرا تنسولوكم، السيدة الوزيرة، واش ما بانش لكم بأنه وصل الوقت باش نديرو واحد الوقفة تقييمية اللي نقومو فيها ما يمكن تقويمه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال فيما تبقى من الوقت.

السيدة الوزيرة، عندك 3 دقائق كاملة مادام السيد المستشار استنفذ وقت سؤاله.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم.

أولا شاكرة لك عن طرح هذا السؤال المحوري واللي هو في قلب تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اليوم إذا كان العالم يتنافس حول رهان ما، فهو يتنافس اليوم حول إمكانية وقدرة أي دولة على أنها ترد من تدوير وإعادة تثمين النفايات (la valorisation) تثمين النفايات إلى ورش لخلق مناصب الشغل وخلق الثورة واحنا كنشتغلوا على ثلاثة مستويات:

أولا، المستوى المؤسساتي اليوم عندنا اللجنة اللي انتوما جزء من يمثلكم راه تيحضروا معانا وكنا كنعقدوها بشكل دوري، اللي هي لجنة التوجيه الاستراتيجي لمنظومات تثمين النفايات، فهاذ الحكومة تفعلت بشكل قوي وحددنا 8 ديال النفايات، أحصينا النفايات كلهم اللي في بلادنا، 8 ديال النفايات نجيو للجنة ونعرضهم، الإجراءات كلها اللي تنديروا إن شاء الله تفعل عمليا.

ابدينا بتجربة ناجحة هي في لآخر فيها دابا اشوية ديال المشاكل تنحلهم ديال بطاريات، وصلنا تقريبا من 70000 حتى 10000 ديال الناس اللي كانوا خدامين في القطاع المهيكل إلى قطاع.. بالتالي خدمنا على الشق ديال القانون بإغلاق التصدير ديال المادة ديال الرصاص ثم خدمنا فعلا على التوعية والمواكبة ديال هاذ الناس، وباقين تنشتغلو ربما كان ولكن تيخصنا نشتغلو بزاف لأن هذا تحدي كبير خاصة في نقله من القطاع الغير مهيكل إلى القطاع المهيكل باش نقولو الحقيقة كما هي.

تدوير النفايات كيتم ولكن تيتم في قطاع غير مهيكل، اليوم التحدي أن نديوه للقطاع المهيكل غنربحو احنا، غادي تربح بلادنا غنربحو واحد القيمة اللي اعطاتها لنا الدراسة ديال (banque mondiale) اعطات أن المغرب كلفة التدهور البيئي نتيجة عدم تدوير هاذ النفايات 3,52 من الناتج الوطني الخام، يعني بنسبة 33 مليار.

وبالتالي، احنا اليوم تنشتغلو على الجانب المؤسساتي، تنشتغلو على هاذ 8 ديال المنظومات ديال فرز وجمع.. اللي هي ديال البطاريات، النفايات البلاستيكية، ثم نفايات الأجهزة الكهربائية راه هي الدراسة في آخر فبراير غتكمل إن شاء الله، العجلات المستعملة درنا غادي نديروها ما بين جوج جهات ولا 3 ما نبداوش ثم النفايات ديال الزيوت الغذائية اللي هي مستعملة بشكل ولكن بغينا مأسسها وتكون على المستوى الوطني باش نساهموا وكذلك حتى نحضر نؤهل بلادنا ليتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

هاذ الاقتصاد البديل اللي به تنربحو التنمية وفي نفس الوقت تنقدروا نربحوا رهان ديال حماية الغطاء النباتي، حماية خاصة ما يتعلق بالموارد الجوفية المائية اللي اليوم تنعرفوا الآثار ديالها لأن بلادنا أصبح في الصف الأول مما يعاني من آثار التغير المناخي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه الآثار البيئية لمعمل تكرير النحاس المزمع إنشاؤه فوق تراب جماعة والقاضي بمحاذاة جماعة النحيت بدائرة أغرم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الموضوع يتعلق بمعمل تكرير النحاس بمنطقة دائرة إغرم يتعلق الموضوع بجماعة والقاضي بجماعة النحيت من طبيعة الحال هاذ المعمل، الاستثمارات وجلب الاستثمارات فيمل يتعلق بهاذ الموضوع، لا أحد يجادل في الأهمية ديالو.

لكن تخوفات الساكنة فيما يتعلق بالآثار السلبية التي ستترتب عن تكرير ديال النحاس فيما يتعلق بالفرشة المائية وفي الهواء وفي إقلاع ديال أشجار ديال أركان، وعدم أداء حقوق ذوي الحقوق، خلق تخوفات.

لذلك نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات المزمع اتخاذها بهذا الشأن؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وهذا يحيلنا على النقاش السابق، هو كيف يمكن أن نوازن نعادل بين معادلة صعبة هو أن نحمي التربة المياه الجوفية الغطاء النباتي، وفي نفس الوقت نعطي إقلاع صناعي اقتصادي على المستوى الترابي، هذه معادلة صعبة اليوم العالم كله، ولكن الحمد لله العالم كذلك أبدع من المساطر ما يمكن أن تؤمننا ولكن التتبع اللي كيتفرضوا علينا اليوم حتى السياق الوطني هو اللي خصنا نفعله.

وبالتالي، اليوم المسطرة ديال هاذ المشروع هي استكملت في جزئها، فيما يتعلق بأنها تحصل على دراسة التأثير الموافقة ديال دراسة التأثير على البيئة في جزئها في شقها اللجنة الوطنية، باقي لها جزأين لأن هاذ الموازنة تتقول أن المشغل والمستثمر هو تيديرذاك الدفتر ديال التحملات بما يحل الإشكالات البيئية والطبيعية اللي كاينة، وبالتالي أحنا في إطار المرحلة الأخيرة اللي هي أن المياه والغابات تتمشي دير بحث ميداني ثم تفرض كل ما طرحته فيما يتعلق بالتعويض ديال الساكنة، وكذلك ما يمكن أن نعوض للأرض، لأن الأرض والكون خصنا نحفضو ليه التوازن ديالو، وهذا إن شاء الله تأكد السيد المستشار أننا نتابعه بشكل يعني كبير جدا وبشكل جد قوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

بطبيعة الحال هاد الموضوع عندو علاقة بالمحور اللي تطرح مع السيد وزير الطاقة والمعادن، لا نريد في هذه المنطقة أن يتكرر الذي جرى في مجموعة من المناطق وفي المنطقة التي تم التحدث عنها، لا نريد أن تتكرر مثل هذه المآسي، لأن السيد الوزير أشار بأن هاذ المناجم، لأن هاذ المعمل عندو علاقة بالمنجم اللي كان في جماعة .. ومجموعة ديال الجماعات ومنها جماعة النحيت لوحدها فيها تقريبا 5 المناجم سابقة، وربما الوزارة مزمع باش تطلق من جديد هاذ المناجم، لا نريد أن تتكرر يعني الإشكالات التي كانت مطروحة سابقا، ثم استغلال هاذوك المناجم في السابق، ولكن المنطقة لم تستفد لا من حيث البنية التحتية، لا من حيث أي أمر يتعلق بهاذيك المنطقة وبقيت على حالها.

لذلك، السيدة الوزيرة، لا فيما يتعلق بالفرشة المائية من حيث التلوث ديالها بالمواد الكيميائية التي تصدر عن المعمل، ولا استعمال الكميات والأطنان الهائلة ديال الماء، انتوما تتعرفوا أن الجفاف يضرب

تلك المنطقة، والمزمع كما قيل سيتم جلب المياه من أحد السدود، لا ندري ما مدى صحة هذا الموضوع.

ولذلك، السيدة الوزيرة، نريد ضمان حقوق الساكنة وضمان حقوق ديال الشباب في توفير مناصب ديال الشغل وتوفير الاشتغال ديال هاذوك الشباب وتجنب هاذ المنطقة يعني من الكوارث البيئية، وما نتسناوش حتى توقع فيها موتى عاد نديروا مخططات إستعجالية لإنقاذ هاذيك المنطقة.

من الآن نثمن اللقاء الذي قمتم به السيدة الوزيرة على مستوى جهات سوس في أكادير، ولكن نطلب عقد لقاء مع الساكنة، ومن هاذ الباب تنشكرو جمعية المجتمع المدني ديال ذيك المنطقة اللي كتلعب أدوار حقيقية في التأطير ديال الساكنة ديال تما في توفير سد الخصاص فيما يتعلق بالتمدرس وفي الطرق وفي المياه وفي مجموعة ديال المجالات.

ندعو إلى عقد لقاء في تارودانت قريبا قبل انطلاق هاذ المشروع للوقوف على الثغرات التي يمكن أن تقع مستقبلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ابقى لكم، السيدة الوزيرة، بعض الثواني.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

هو، السيد المستشار المحترم، أعتقد أن المسطرة كافية، مرحبا أنا نجي وبكل فرح وهذا أولوية ديالي أنني يكون العمل الميداني وتتبع ديال الأشغال من الأولويات ديال هاذ الحكومة، وهي حكومة الإنجاز وحكومة الإنصات للساكنة وكذلك للفاعلين، ولكن دفتر التحملات والمسطرة ديال الرقابة البيئية اللي عندنا في بلادنا اللي غتطور، إن شاء الله، وغنمشيو لواحد المشروع اللي غيجيكم اللي هو مشروع التقييم البيئي، قادر على أنه بالتتبع بالطبع وبالرقابة النيابية والبرلمانية وكذلك التنفيذية، أنه قادر انه باش يحل المشكل.

اليوم عندنا في دفتر التحملات، بالنسبة باش يطمئنوا الساكنة، عندنا دفتر التحملات أنه غادي يجيب الماء من سد سيدي عبد الله على طول 82 كلم، وبالتالي هذا لأن أولا الشرطة البيئية، المديرية الجهوية اللي تماك راه تتعرفوا الناس ديالنا راه خدامين وكذلك السادة المسؤولين الترابيين، سنكون صارمين في هذا لأن هاذ الجهة هي جهة فلاحية وعندها إشكال اليوم فيما يتعلق بندرة المياه، وبالتالي الضغط على الموارد المائية في دفتر التحملات هذا مصان.

المسألة الثانية هذا مشروع اليوم اقتصادي تنموي كبير، الكلفة ديالو مليار، غيشغل من الأولوية ديال الأبناء المنطقة من 400 حتى 500، غادي يوفر للبلاد الاحتياجات ديالها في النحاس بالتقنيتين اللي تنعرفو لأن اليوم احنا نستوردوا 70 ألف طن والطن في (le prix international) كيدير 7 آلاف دولار حسبها.

وبالتالي اليوم احنا في عمق هاذ المعادلة، وهاذ التوازن، إن شاء الله الحكومة غادي تدير كل الإمكانيات، عندنا المديريات الجهوية إن شاء الله غنطلقو مراصد جهوية في كل جهة، غادي يكون عندنا مرصد، الأهمية ديالو هو هاذ الرقابة غادي يكون..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نشكركم على مساهمتكم.

وننتقل إلى سؤال موجه لقطاع السياحة، وموضوعه فتح مكتب للسياحة بالأقاليم الجنوبية وجزر الكناري ولاس بالماس، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عندي سؤال يتعلق بالسياحة بالنسبة للأقاليم الجنوبية؟

الأقاليم الجنوبية السيد الوزير، لا يخفى عليك ما يتعلق بالسياحة وبالأخص السياحة اللي هي جزر الكناري اللي كتستقبل 11 مليون ديال السياحة، والأقاليم الصحراوية الجنوبية كذلك جار، والجار دائما السيد الوزير، لابد له يستفد من جار.

لذا، السيد الوزير، نسألكم واش كاين شي إجراءات؟ واش كاين شي تعادل؟

ثانيا، السيد الوزير هناك يعني اتفاقيات لتنمية السياحة بالأقاليم الجنوبية إلى حد الساعة السيد الوزير، مشفناه.

النقطة الثانية، السيد الوزير وهو المكتب الوطني للسياحة، بغينا نشوفوا السيد المكتب الوطني للسياحة، المعايير باش إدير مكاتب في الخارج أما هي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد محمد ساجد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

فعلا المكتب الوطني ديال السياحة من المؤسسات الأساسية في التنمية ديال هاذ القطاع ديال السياحة، كما كتعرفوا المكتب الوطني للسياحة عندو مهام مختلفة ومتعددة، من المهام الأساسية ديالو، هي ترويج للمنتوج السياحي المغربي وتقوية الجاذبية ديال الوجهات السياحية المغربية.

من المهام ديالو كذلك، هو تقوية الربط الجوي مع الجهات السياحية ديال المملكة، والمكتب الوطني للسياحة عمل مجهودات في هاذ السنوات الأخيرة اللي خلتنا نوصلوا لهاذ المؤشرات اللي عرفنها في نهاية هاذ السنة بتزايد ديال عدد السياح، وتزايد ديال المداخيل الناتجة كذلك من السياحة.

بغيت نذكر كذلك أن المكتب الوطني للسياحة رغم الأقدمية ديالو، عندو اليوم 14 مندوبية موزعة عبر العالم 14، منها اللي موجودة في الأسواق التقليدية ديالنا، فرنسا وإسبانيا وألمانيا وإنجلترا، وفيها اللي تخلقت بالنسبة للأسواق الجديدة الواعدة، بحال الصين، بحال أوروبا الشرقية، بحال أوروبا الشمالية كذلك اللي تفتحت فيها.

هاذ المندوبيات كتشغل اليوم واحد 50 ديال المناصب ديال الشغل، وكتستهلك في التسيير ديالها واحد 40 مليون ديال الدرهم، بغيت نقول بالنسبة للمناطق الجنوبية، المناطق الجنوبية فيها مؤهلات أساسية بالنسبة للسياحة، وفيها كذلك برنامج طموح ديال التنمية ديال الأقاليم الجنوبية اللي هو أكبر برنامج اللي عرفته المملكة.

اليوم 77 مليار ديال الدرهم، كبرنامج تنموي شمولي بالنسبة للأقاليم الثلاثة، هذا البرنامج الشمولي الطموح غادي يخلق واحد العدد ديال الاستثمارات، واحد العدد ديال الإمكانيات اللي يمكن لها تبرز هذاك المنتوج السياحي اللي كاين في ذيك المنطقة.

بالنسبة لفتح مكتب في الجزر ديال الكناري، الارتباط ديال الكناري بهذه الأقاليم مؤكد وضروري، كما ذكرتو السيد المستشار، الكناري اليوم وجهة من الوجهات الأساسية ديال إسبانيا يمكن كتفوق ذاك 11 مليون اللي ذكرتي يمكن وصلوا اليوم ل 13 مليون ديال السائح، فين كيخصنا نربطوا هاد الكناري مع هذه المناطق بفتح خطوط جوية متزايدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الوزير.

شكرا الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الوزير على الكلام اللي قلتي.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بالمكتب الوطني للسياحة السيد الوزير هو راه عندو ميزانية أكثر من الوزارة، خاصو يلعب دور مهم، وبالنسبة لجزر الكناري السيد الوزير، كيف ما قلتم تستقبل أكثر من 12 مليون.

النقطة الثانية السيد الوزير إلى فتحت مكتب في جزر الكناري راه غادي يجلب السواح وغادي يجلب، هو راه كان مفتوح مكتب فيها سنوات كان مفتوح، ولكن أعطى نتائج إيجابية، احنا كمستثمرين في السياحة السيد الوزير كاين إيجابيات.

النقطة الثالثة، السيد الوزير، بغيناكم السيد الوزير يعني المشاركة ديال الجهات الجنوبية في التظاهرات الدولية اللي دائما مقصيين منها الجهات الثلاث، هذا لا يقبل السيد الوزير، الجهة تعود مقصية من تظاهرات سياحية في السياحة بالأخص، بغيناكم تشاركوا الجهات وتشاركوا المستثمرين.

والنقطة الرابعة السيد الوزير، فيما يتعلق بالمندوبية ديال السياحة، خاص كذلك السيد الوزير المندوبية ديال السياحة خاصكم تدعموهم، راه بعض المندوبيات ديال السياحة، السيد الوزير، راه ما عندهم حتى باش يشريو ستيلوات، المندوبيات كيلعبوا دور مهم، ونطلب منك، السيد الوزير، ما يتعلق بجزر الكناري، فتح مكتب ضروري ومؤكد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم معنا.

ننتقل إلى السؤال الموجع لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه تشغيل الشباب، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكر السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، البطالة خصوصا في أوساط الشباب والحاصلين على التكوين تشكل تحديا كبيرا أمام كل السياسات العمومية، وعلى مسار تعاقب الحكومات البطالة هاجس يخيف الشباب المغربي والأسر المغربية، فقيرها ومتوسطها، المكونين وغير المكونين، المؤهلين وغير المؤهلين، البطالة عامل والقضاء عليها مطلب أساسي وأولي لكل أشكال الاحتياجات الاجتماعية ببلادنا وفي مختلف مناطق المغرب.

البطالة تستشري، تعشش في العالم القروي والمناطق المهمشة والهامشية في الجبال وفي المناطق النائية.

أي برنامج حكومي، السيد الوزير المحترم، وأي مخطط للحكومة لتوفير الشغل وخلق فرص عمل لفائدة الشباب المغربي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار على تفضلكم بطرح هذا السؤال.

في الحقيقة السؤال ديالكم شخص المعضلة ديال البطالة، هي معضلة بنيوية، معضلة مركبة، معضلة تراكمية وبالتالي فهي تحتاج إلى مقاربة جديدة، إلى مقاربة نوعية ولهذا جلالة الملك تكلم على مراجعة نموذج النمو، الأصل ديالو.

فبالتالي إلى ما رجعناش للنموذج ديال النمو، إلى ما رجعناش للمضمون ديال السياسات والاستراتيجيات القطاعية من حيث مضمونها في الشغل، إلى ما تحملاتش جميع القطاعات المسؤولية ديالها إلى ما تحملاتش الجهة، إلى ما تحملش المقاولة الكل اليوم أصبح مسائلا في مواجهة معضلة البطالة ولا يمكن أن يدعي مدعي بأن هذه المعضلة ستتم معالجتها بين عشية وضحاها، ولكن خاصو يكون عندنا واحد المنظور.

ولهذا اليوم الحكومة اعتمدت واحد المقاربة أفقية بما أنه استحدثت لجنة وزارية لهذا الموضوع وضعنا برنامجا وطنيا تشارك فيه 15 يعني قطاع حكومي، الآن نحن في طور تحويله إلى برنامج تنفيذي عبر أولويات خلال السنوات الثلاث والأربع القادمة إن شاء الله.

وأستطيع أن أؤكد لكم بأن الحكومة لم تقف معكوفة الأيدي في انتظار أن يفعل هذا البرنامج لأن هناك برامج خدامة لحد الساعة.

اليوم بغيت نشير للتعاقدات اللي احنا خدامين فيها مع الجهات لأن كل الجهات اليوم تتنافس باش تدير برامج ديال تشغيل الجهوية واحنا تنشتغلو معها الآن، الإجراءات اللي جات في الميزانية ديال 2017 و2018 عطات الأولوية ديال التشغيل، ونذكركم بأنه الميزانية أحدثت ما مجموعه 42718 منصب شغل ما بين 2017-2018 و55 منصب شغل بالتعاقد بالإضافة للنتائج الإيجابية التي أحدثتها ما يسمى بالبرامج الإرادية التي تتولاها وزارة الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، ونحن سنستمر في هذا التوجه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ابغيت نشكركم على المجهودات ونتمنى التوفيق إن شاء الله الرحمن الرحيم في البرامج اللي هي تستعدوا لها وتتشتغلوا عليها، ولكن على حسب يعني ما مضى هناك دراسات اللي بينت واحد العدد ديال الأمور لأن مثلا نعطيكم على سبيل المثال، السيد الوزير المحترم، أن 58.6% هذوا بدون شهادة، هذوا محسوبين تيخدموا تيشتغلوا بدون شهادة ولكن العمل اللي تيشتغلوا عليه غادي نجيو ليه من بعد.

24.4% حاصلون على شهادة متوسطة، و13% حاصلون على شهادات عليا، هاذ ما يعني أن منظومة التربية والتكوين ببلادنا تخرج أفواجا كبيرة من المتمدرسين إلى سوق الشغل بدون تكوين، واحد ما مكونش راه مستحيل باش يلقى واحد العمل قاروغادي يستمر فيه.

وبالنظر إلى التوزيع حسب القطاعات في التشغيل نلاحظ الفلاحة تشغل 39.4%، و40.2%، التجارة والخدمات، فاش تنجيو للفلاحة، خصنا نعرفو النوع ديال العمل اللي تيشتغلوا في قطاع الفلاحة، واش واحد اللي تهز البالة والفاس في الفلاحة غادي نعتبروه راه مشغل لأن تنعتبروه بأن عندو (SMIG) عندو (CNSS) عندو هذا، خصنا نعرفو أشنو هما الصنف ديال المشغلين، اعلاش تنتكلمو، السيد الوزير المحترم.

هذه المؤشرات تبين بشكل واضح عجز الاقتصاد المغربي في إنتاج فرص عمل قارة ودائمة، وهي مرتبطة بالأشغال والأعمال الموسمية، أما من حيث خلق فرص الشغل كما تتحدثون عن خلق فرص عمل جديدة يجب إحصاء فرص العمل الضائعة التي ترعب.. المقاولات وإفلاسها لسبب من الأسباب.

نعم، السيد الوزير المحترم، فاش تنحصيو خصنا نعرفو أشنو تنحصيو راه كاين بعض فرص عمل اللي خلقناها وبالتالي فشلت، وعلى سبيل المثال كما قلت لكم المقاولات تعرضت لواحد الإفلاس، الدولة ساهمت في الإفلاس ديالها، كاين مقاولات كبرى اللي ما تخلصوشي في

الصفقات العمومية في (des comptes) ديالهم ما دارش في واحد المدة معينة ومشات للإفلاس.

كاين كذلك فيما يتعلق ببرنامج تشغيل الذاتي ومقاولتي هي في حاجة إلى مراجعة، ما حجم فشلها في امتصاص البطالة؟ هاذ البرنامج ديال مقاولتي وهو برنامج مهم وبرنامج كان إيجابي ولكن الشباب والعاطلين اللي هما توجهوا لهاد البرنامج هذا ما عندهمش الحظ..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

على كل حال ما غادي يسعفكش الوقت وما غاديش يسعفني الوقت باش نقول كاع ذاك الشي اللي في الدماغ ديالنا، ولهذا أحبذ أنه ربما نجيو للجنة ونتذاكرو بشكل معمق حول البرنامج الوطني ديال التشغيل والقضايا المطروحة والتوجهات اللي موجودة في هذا..

بطبيعة الحال تكلمتي على التكوين، التكوين أساسي هو جزء لا يتجزأ اليوم في إطار هو التوجه الاستراتيجي رقم 2 بهذا البرنامج اللي كنتكلم عليه.

إذا اليوم خاصنا نتكلموا على التكوين المفضي إلى خلق القابلية للتشغيل، خاصنا نتلكموا على التكوين في مهن المستقبل، لأنه ذكرتي واحد المسألة مهمة جدا اليوم منظمة العمل الدولية في المؤتمر 109 ديال العام الجاي (le thème) ديالو وهو مستقبل العمل، لأن العمل اليوم القائم اليوم مهدد، تكلمتي على العمل الفلاحي، متفق معك كاين واحد التحول في طبيعة الاقتصاد المغربي، اليوم مشى الاعتماد على الفلاحة المعاشية القديمة، خاصنا ننتقلوا لما يسمى تثمين المنتوجات الفلاحية، هذا واحد العمل اللي كيخص يكون فيه جميع القطاعات الحكومية وخاص نفكروا في أفق مستقبلي باش نواجهوا المعضلة ديال البطالة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان، وموضوعه تعاطي الحكومة مع مقترحات القوانين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

لقد أعطى الدستور الجديد، دستور 2011، صلاحيات كبرى، من أبرزها توسيع اختصاصات البرلمان في مجال التشريع، غير أن الملاحظ أن تعاطي الحكومة مع مقترحات القوانين يبقى دون المستوى المطلوب في هذه اللحظة الدستورية التي انخرطت فيها المملكة المغربية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة لإصلاح هذا الوضع وتنزيل المقتضيات الدستورية الجديدة المرتبطة بالمبادرة التشريعية البرلمانية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بالنسبة للسؤال بالنظر لتاريخ طرحه وهو نونبر 2015 فقد كان يرصد واقعا كان يعكسه السؤال، وهو فعلا التعاطي مع مقترحات القوانين كان يتسم بضعف ولم يكن في مستوى اللحظة الدستورية كما أشرتم، ولكن منذ ذلك الحين وإلى غاية اليوم حصلت تطورات وازنة.

أولا، تم إحداث لجنة بين وزارية تحت إشراف رئاسة الحكومة كتدرس مقترحات القوانين وكتحدد منها موقف، هذا إنجاز أول؛

ثانيا، دبا أربع مرات مجالس الحكومة تخصص فقرة لتقديم تقرير حول عمل اللجنة التقنية من أجل أن نتقدم في مدارسة مقترحات القوانين؛

ثالثا، ولينا كنديرو بحال اللي تنديرو مع الأسئلة الشفوية، الأمور اللي الحكومة جاهزة للجواب عليها كنخبرو المجلس، نفس الأمر مجلس المستشارين، ولهذا آخر اجتماع ندوة الرؤساء مثلا أكدت على أن الحكومة واحد العدد ديال مقترحات القوانين اللي هي هامة واللي على الأقل دازت في مجلس من المجلسين، المطلوب وهو أن نسارع بمناقشتها.

بالنسبة لمجلس المستشارين 43 مقترح قانون اللي تسجل، منها 11 برسم الولاية التشريعية اللي بدات الحالية بالنسبة للحكومة الحالية، سحبت 3، 40 مقترح هو اللي مازال مسجل.

إلى أضفنا إليها مقترحات القوانين اللي كاينة من مجلس النواب، اليوم 61 مقترح تمت دراسته من طرف اللجنة التقنية، منها 29 ديال مجلس المستشارين، وقبل آخر اجتماع ديال مجلس الحكومة كنت وجهت مراسلة بعدا بلي احنا جاهزين للدراسة ديالو 9 ديال

النصوص، جاهزين، في إطار التفاعل الإيجابي بلا النصوص الأخرى اللي وخا جاهزين ولكن كاين تفاعل سلبي ولكن جاهزين، المشكل أين؟ هو في البرمجة، والبرمجة شأن يخص بشكل حصري البرلمان ومجلس المستشارين كما مجلس النواب.

الأمر بالنسبة إلينا كيقتضي فعلا أن نتعاون، لأن كيف ما الدستور أرسى الفصل بين السلط أرسى مبدأ التعاون بينها، لهذا احنا بالنسبة إلينا إزاء تطور جديد لأن احنا ما باغينيش نبقاو في 20 مقترح قانون في الولاية كسقف، احنا بغينا 20 في سنة تشريعية، ولهذا راه 19 نص جاهزين بين المجلسين، ممكن فهاذ السنة التشريعية ننجزو ما ينجز في ولاية تشريعية كاملة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

فعلا البرلمان كما تتعرفوا على أن هو عندو اختصاص حصري فيما يخص التشريع، المهام ديالو هي التشريع، والبرلمانيين المهام ديالهم هي التشريع، وبالتالي التشريع يكون على مستوى البرلمان عن طريق مقترحات القوانين، هاذ مقترحات القوانين نعطيو بالإحصائيات السيد الوزير اللي قلتي مثلا عندي بعض الإحصائيات، لأنه إلى شفنا مثلا من الولاية السابقة تقدمت الحكومة ب 389 مشروع قانون، اللي تصادق عليها 359 أي 92% من مشاريع القوانين التي وضعتها الحكومة.

فيما يخص مقترحات القوانين كاينة 185 مقترح قانون تقدمت بها الفرق البرلمانية والمجموعات، سواء داخل مجلس المستشارين أو داخل مجلس النواب، ولكن اللي تم دراستها والمصادقة ديالها هي 14% أي 20 تقريبا فهاذ الفترة في فترة هاذ الحكومة والحكومة السابقة.

احنا تنقولو، السيد الوزير المحترم، على أن الحكومة الآن لابد أن تشجع هي اللي غتشجع كيف ما قلتي خص يكون العمل فيه تناسق فيه تعاون ما بين المؤسستين، يكون هناك استقلالية وهناك تناسق، خاص الحكومة أن تذهب في اتجاه دفع البرلمان ليقوم بدوره، لأن مقترح القانون هو الدور ديال البرلمانيين.

إذن هاذ المهمة ما كيناشاي لأن العدد ديال المقترحات مقارنة مع عدد مشاريع القوانين فهي عدد كبير جدا، كيبقى على أن الدور التشريعي ديال البرلمانيين يبقى ضئيلا وصغيرا جدا بالنسبة للأدوار الأخرى اللي تعطات.

تكلمتم كذلك على أن كتبقى القضية ديال برلمانية- برلمانية فيما يخص اللجان وفيما يخص تحديد الأوقات، لا، ولكن كاين القانون اللي كينظم على أن الحكومة خاصها تحضر وخاصها تجاوب وخاصها واحد العدد ديال المسائل ولا بد أن يكون ذلك باتفاق مع الحكومة.

وبالتالي كنطلبو من الحكومة الآن، الإسراع فهاذ اللجنة التقنية، مزيانة هاذ اللجنة التقنية، ولكن الأجوبة لأن حتى القانون كينظم النظام الداخلي إلى صيفطنا شي مشروع شي مقترح قانون إلى ما قبلاتوش الحكومة راه خاصها تكتب، رئيس الحكومة خاصو يكتب، لم يتوصل المجلس لا المكتب ولا الفرق ولا المجموعات لم تتوصل بأي رد مكتوب من رئاسة الحكومة، وهذا راه مضمون في القانون، على أن تكون الردود مكتوبة، هاذ القانون راه درسناه في اللجنة التقنية وكذا، ما متفقينش عليه.

ثم كذلك كاين واحد النوع ديال مقترحات القوانين التي الحكومة كتجمدها، ولكن من بعد كتجيبها كمشروع قانون، علاش عند من نخليوه؟ نزعمو، ما نخليوهش، نزعمو البرلماني ماشي نخبيوه حتى للعام الجاي ونجيبوه كمشروع قانون.

وأتمنى أن يكون العمل ديالكم في اتجاه إعطاء هاذ الأهمية وتشجيع البرلمان على القيام بدوره.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الأمين، والرئاسة لا زالت محتاجة إليكم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

شوف، القضية عملية، أنا درت مراسلة لمجلس المستشارين، كاين مقترحات قوانين قلنا احنا قابلينها، كاين القانون ديال التعليم الإلزامي، نحددوها ها هي الرئاسة كتستمع، حددوا النهار واحنا جايين، راه لأول مرة تدار هاذ الشي، كنعطيو القائمة ديال المقترحات وكنراسلو بها المجلس، مقترح قانون ديال تعديل مادة الحقوق العينية، لأول مرة، راسلت أنا المجلس، راه 9 نصوص، أشنو؟ 288 راه كاينة واحد الصيغة إن شاء الله في الحوار الاجتماعي غادي.. غير مهم راه كاين تفاعل إيجابي مبدئي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤل الثاني، موضوعه تفويض تغذية نزلاء المؤسسة السجنية للقطاع الخاص، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيدة المستشارة المحترمة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عملت المندوبية العامة لإدارة السجون على تفويض تغذية 82400 سجين إلى القطاع الخاص للحد من قفة المؤونة ومنع مجموعة من السلوكات التي تعرفها المؤسسات السجنية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير حول التدابير التي ستعملون على اتخاذها لمراقبة جودة الخدمات المقدمة لنزلاء المؤسسات السجنية على القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا أشكر على هاذ السؤال، السيد الرئيس، السيدة المستشارة، لأنه فعلا يسلط الضوء على واحد الإنجاز مهم تدار على مستوى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وهو أن القفة اللي كانت تترهق عشرات الآلاف ديال الأسر المغربية وكانت تتسبب أيضا بالموازاة في إشكاليات كبيرة من الناحية الأمنية مخدرات وغيرها، بالإضافة للأمور اللي تترافقها من معاملات اللي أحيانا كانت عليها انتقادات، تدار حل جذري، الحمد لله، والسؤال ديالكم تيصب على إشكالية ديال الجودة.

هاذ الجودة مرتبطة بأولا أن التفويض اللي كان شركات متخصصة في مجال الطبخ الجماعي في إطار عقد للرفع من مستوى الوجبات الغذائية، إذن بالإضافة لهاذيك 3 الإشكاليات تزادت واحد الإشكالية أخرى واللي هو الرفع من الجودة، خاصة أنه راه ماشي كلشي تتاح له هاذ الإمكانية، وهذا جزء من إستراتيجية تحسين ظروف الاعتقال وتهيئ السبل الكفيلة لإعادة الإدماج.

إذن تم الإبرام ديال الصفقة مع شركات متخصصة، وفق دفتر تحملات يضمن المراقبة الفعالة والناجعة لجميع مراحل إعداد الوجبات الغذائية، بما فيها حتى العملية ديال التوزيع، فضلا عن برنامج غذائي متنوع ومتوازن، خاصة يراعي التنوع والحاجيات ديال بعض الفئات الهشة اللي عندها حاجيات خاصة على المستوى الغذائي، المرضى، ذوي الحمية، الأطفال الذين يرافقون أمهاتهم، أيضا في المناسبات تتكون واحد الوجبات خاصة وتنسجم مع المعايير.

تدار واحد البرنامج ثاني يهم تكوين السجناء في مجال الطبخ، بحيث المستفيدين من العملية وصل 1000 وحث الشركات على توظيف وإدماج هاذوك المستفيدين في العمليات مثلا في التوزيع داخل السجون، وهاذي أيضا فيها واحد النوع من الإنجاح للعمليات ديال الإدماج، على اعتبار أن هاذوك اللي تيستافدوا فاش تيخرجوا من السجن تنحثوا هاذ الشركات يوظفوهم بعد الإفراج عنهم.

أيضا هنالك لجان خاصة بالتسليم والمراقبة بجميع المؤسسات السجنية، ابتداء من عملية التسليم، إعداد الوجبات، انتهاء بالتوزيع، أيضا تم انتداب مكتب دراسات معتمد لإجراء تقييم موضوعي من خلال الملاحظة المباشرة للعملية، إجراء مقابلات فردية مع عينة تمثيلية من السجناء، والحمد لله 90% من السجناء عبروا عن رضاهم، وهذا واحد الإنجاز، كما قلت، مقدر على مستوى الرضى، على مستوى الوجبات المقدمة، من حيث الكم والكيف مقارنة بنظام التغذية السابق.

الآن تم إبرام صفقتين مع مختبرين خاصين لإنجاز أيضا تحاليل لتعزيز العملية ديال المراقبة والجودة وفق دفاتر التحملات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

السيد الوزير،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا، السيد الوزير، كما قلتم، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نصفق لهذا النظام الجديد، ولكن كنا نتمنى أن يكون التنزيل ديالو تدريجيا، لأن تنعرفو الأسر المغربية والارتباط اللي عندها مع ذاك الشي ديال القفة، إلى جانب بأن كنا نناقش قانون المالية مع إدارة السجون كان عندها الإشكال ديال هاذ الشي ولكن قلة قليلة ديال الناس اللي كانوا تينتهزوا هاذ الفرصة تيدخلوا ذاك الشي ديال الممنوعات وكذا، احنا متفقين.

ولكن كنتذاكرو على الجودة وأنتم تعلمون السيد الوزير بأن الشركات الخاصة راه يومها الربح، ولكن الصحة ديال المواطن نحن في فريق الأصالة والمعاصرة تهمنا الصحة وسلامة النزلاء، خصوصا بأن لا قدر الله البلد يعيش مشاكل وتنخافو بأن هاذ الشركات هذو غادي يطمعوا بزاف بخصوص المسائل ديال التغذية، المسائل ديال التغذية ما أدرك ما المسألة ديال التغذية اللي كيخصنا بكل صراحة الحكومة

خصها تعمل جاهدة على هاذ المشروع باش أنها تنجحو.

ثم العدد ديال الارتفاع ديال السجناء، الإحصائيات اللي جابتها أواخر 2012 كان 68000 سجين موزعة على 79000 مؤسسة على الصعيد الوطني، في أواخر شتنبر 2017 وصلت 82400 إلى جانب النزلاء اللي عفا عليهم سيدنا في مناسبات، خصوصا في الحفلات الدينية أو الوطنية.

إذن هنا، السيد الوزير، تنقول بأن يجب المراقبة والمراعاة، وخصوصا بأن إدارة السجون واش قامت بأن خلق وحدات لبيع المواد الأولية بعدا الصحية واش عملت المدينة ابحال les pharmacies لأن دابا كاين واحد هاذ القفة ما داخلاش بأن الأسر تيعطيوهم واحد الوقت محدد من الزيارة، كاين المرضى وكاين هاذ الشركات واش تيراعيو ذاك الشي ديال المرضى اللي امراض، اللي خاصهم بأن الريجيم كل واحد منهم بالطريقة ديالو، واش كل واحد بأن تيوفروا لو هاذ المسائل هاذو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا.

ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه محاربة الفساد بالإدارة العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدتين الوزيرتين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعرف الإدارة المغربية مجموعة من الممارسات والسلوكات المنافية للقانون كالرشوة والزبونية وعدم احترام المرتفقين، ورغم المجهودات التي قامت بها الحكومة السابقة باعتماد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد إلا أن نتائجها لم تظهر بعد.

لذلك نسائلكم السيد الوزير، حول مآل هذه الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وماذا عن تنزيلها على أرض الواقع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، شكرا على هذا السؤال الذي سيتيح للحكومة استعراض الجهود التي تبذلها في إطار تخليق المرفق العام.

تعلمون السيد المستشار أن الحكومة السابقة عملت على ترصيد مجموعة من الجهود التي بدأت مع حكومة التناوب بميثاق حسن التدبير وقانون الصفقات العمومية، وفي 3 ماي 2016 وزراء الحكومة السابقة وقعوا على العديد من البرامج التي تندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.

هاذ الحكومة هذه في البرنامج اللي قدمو الدكتور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة أمام غرفتي البرلمان، التزم في المحور الثاني من برنامجه بتعزيز قيام النزاهة، والآن احنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة للاجتماع الأول للجنة الوطنية لمحاربة الفساد برئاسة السيد رئيس الحكومة للنظر في الحصيلة ورسم آفاق عمل السنة المقبلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

كما يعلم الجميع على أن هاذ الإستراتيجية الوطنية اللي أعلنت عنها الحكومة السابقة في ماي 2016، كانت بالمناسبة إستراتيجية نوعية، من حيث الإجراءات ديالها، من حيث الأهداف ديالها، لأنها جاءت بإجراءات محددة بعشرة مشاريع لعشرة سنوات على مراحل زمنية محددة 2016-2017 كمرحلة أولى، 2017-2020 كمرحلة ثانية، 2020-2025 كمرحلة ثالثة، انخرطت فيها مجموعة من القطاعات الحكومية المهمة: كوزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التربية الوطنية، وزارتكم، وزارة الاتصال.

كذلك هاذ الإستراتيجية الأهمية ديالها جاءت بناء على التوجيهات الملكية السامية في هذا الجانب، بناء على المبادئ الدستورية، بناء على مبادئ الحكامة، مبادئ الزجر ومبادئ التوعية، ثم جاءت بأهداف ثلاثة كبرى هي:

أولا، الحد من الفساد وجعله في تراجع؛

ثم إرجاع ثقة المواطن إلى إدارته وإلى مؤسساته؛

إرجاع ثقة المؤسسات الدولية في المغرب وتحسين ترتيبه على المستوى الدولي.

الآن، بعد خروج المرسوم الذي تأخر ديال اللجنة الوطنية وما عرفه من تعديلات، لأن اللجنة الوطنية المهمة ديالها هي التنزيل، هي التفعيل ديال المقتضيات ديال هاذ الإستراتجية الوطنية.

أتمنى الآن لأن هذه محطة مهمة في تاريخ المغرب، رغم الإجراءات التي اتخذت سلفا، إلا الملاحظ على أن هناك تراجع في ترتيب المغرب على مستوى في هاذ الجانب بعشر درجات، يعني كنا في سنة 2014 في المرتبة 80، 2015 مشينا ل88، 2016، 90، بمعدل 37 نقطة من أصل 100.

الآن، ليس لدينا الوقت الكافي من أجل الهروب إلى الأمام، بل علينا الآن أن ننزل هذه الإستراتجية من أجل تحسين ترتيب المغرب على المستوى الدولي وكذلك من أجل...

شكرا ليس لدي حتى أنا الوقت الكافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الجملة الأخيرة ممكن تقولها.. السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

السيد المستشار،

أنا لم أكن حاضرا في الحكومة السابقة، ومع ذلك فأنا أعتز بهذه الإستراتجية، وأنتم ذكرتم المؤسسات الدولية وقبل شهر ترأست الوفد المغربي إلى مؤتمر الدول الإطراف في اتفاقيات الأمم المتحدة لمحاربة الفساد في فيينا، وكانت هناك عناية فائقة بالوفد المغربي وحظي بعدة لقاءات واعتبر أن تجربتو نموذجية في هاذ الشأن.

السيد الرئيس، الحكومة قبل بضعة أيام وقع على تعيين ممثل المجتمع المدني، جوج ديال الجمعيات المجتمع المدني، وممثلي الاتحاد العام للمقاولات المغرب، واكتملت آنذاك اللائحة، وقريبا سنعقد اجتماع ديال هاذ اللجنة ونحن نضع اللمسات الأخيرة على التقرير الوطني لتمثيل الإستراتجية في السنتين من 16 حتى لدبا ورسم آفاق العمل، وأعتقد بأن الحكومة ماضية بجدية في هاذ الاتجاه اللي كيأكد الالتزامات الوطنية في الدستور فيما يتعلق بالحكامة وتعزيز قيم النزاهة، ولكن أيضا فيما يتعلق بالزجر، فيما يتعلق بالمساءلة وبالمحاسبة وبالوقاية ومن تقليص المحفزات على اللجوء إلى الفساد، وكذلك فيه الوفاء بالتزامات المملكة المغربية التزامات الدولية في هاذ الشأن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه التوظيف بموجب عقود وتعميق اختلالات التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

نسائلكم، السيد الوزير، حول تأثير التوظيف بموجب عقود على توازنات نظام المعاشات المدنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيدات والسادة المستشارين على هذا السؤال.

نبغي نذكر أولا أن التوظيف أو التشغيل بموجب عقود في الوظيفة العمومية تعتبره الحكومة بأنه يندرج في إطار إصلاح الإدارة، ويندرج في إطار تأهيل مواردها البشرية، ويندرج في إطار تعزيز العنصر البشري بالكفاءات وبالخبرات اللي تحتاجها الإدارة في هذه الظروف.

هذا المرسوم ديال التعاقد ينص على إمكانية اللجوء إلى بعض الخبرات في مهام محددة يمكن أن تلتجئ إليها الإدارة للرفع من خدماتها الإدارية ونطمئن السيدتين والسادة الأعضاء المجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأن هذا المرسوم، أو هذا التعاقد لن يكون له أي تأثير على نظام المعاشات والتعاقد يكفي نعطيكم بأن العدد ديال المناصب المالية المحدثة في 2015 كان هو 22510، و2016 كان 25998 و2017 كان 24000، إذن عملية حسابية سيتبين لكم بأن ليس هناك أي أثر بالنسبة للتعاقد في الوظيفة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

أولا، غير بالنسبة للأرقام اللي جبتي ديال المناصب بالتعاقد مزيان، ولكن للأسف غادي تمشي ل (RCAR) ماشي (CMR) ماشي الصندوق المغربي للتقاعد، ولكن (RCAR) إذا كاين خلل كبير غادي يوقع في الصندوق المغربي للتقاعد وهو ما يكرس أكثر الأزمة، وفي آخر المطاف غادي تلجؤوا لجيوب الموظفين كيفما لجأتو لهم من قبل لحل هذه الأزمة.

بالنسبة لما جئتم به من إيضاحات فيما يخص أن هذا المرسوم هو لإصلاح الإدارة وتأهيل الموارد والكفاءات والخبرة، إلى آخره، نبغي نرجع لكم حتى أنا لهاذ المرسوم ديال التعاقد وللعقد اللي ابرمتو مع الناس ديال التربية الوطنية كنموذج، المرسوم اللي صدرتوه العقدة للأسف غير مطابقة ولا تخضع لهذا المرسوم، بل بالعكس هو خرق للمرسوم في حد ذاته، لأن المرسوم وطبقا للمادة 6 مكرر ديال النظام الأساسي للوظيفة العمومية كيقول بأن يمكن لنا نلجأو للتعاقد في حالتين:

الحالة الأولى في إطار الخبرة، وهذه كاين شروط، الشرط الأول هو توفر المعني بالأمر على 5 سنوات بعد الباكالوريا، و5 سنوات ديال الخبرة، وهذه ما موجوداش للأسف في الناس اللي تعاقدتو معهم في إطار التربية الوطنية، إذن ما يمكنلناش نطبقو هذا البند عليهم؛

إذا جينا البند الثاني والحالة الثانية ديال التعاقد في المرسوم، هي في حالة مهام الأعوان بالنسبة للحالات العرضية للعمل المؤقت، وهذا نرجعوا لمدونة الشغل هي اللي تعطينا la définition)) أو لا التعريف ديال أشنو هو هذه الحالات هذه، علما أن التربية والتكوين هو ماشي عمل عرضي وعمل مؤقت، هذا عيب نقولوا هذا الكلام هذا، هاذ بالعكس عمل مستمر في الوقت وعمل وخدمة عمومية أساسية كنعتبروها قضية وطنية ما يمكنش أي بلد يتقدم إذا ما نهضناش بهذا القطاع.

ونبغي نرجع نقول لكم بأن هاذ مدونة الشغل اللي كتنص في المادة 3 على أن الضمانات الأدنى هي اللي توفرها مدونة الشغل بالنسبة لجميع الناس اللي ما كيخضعوش لأنظمة أساسية حتى اللي تيخضعوا لأنظمة أساسية.

هنا تنشوفو بأن المرسوم، العقدة اللي درتوا مع الناس ديال التربية والتكوين تكرس الهشاشة وتكرس التمييز بين الفئات اللي غادي تشتغل داخل التربية والتكوين، كاينة فئة اللي تشتغل بشكل مستقر اللي هما الناس ديال الوظيفة العمومية وفئة اللي غادي تكون معرضة للطرد في أي وقت، وهذا كاين عندكم في المرسوم في البند 3 وفي البند 10 اللي كيقول بأن الأكاديمية يمكن أن تفسخ العقد من جانب واحد في أي وقت شاءت، فقط ملزمة بأنها تعلم الشخص المعني بالأمر شهر قبل إما عبر الموقع الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني للشخص المعني.

وهذا في الحقيقة الإنسان غادي يبقى كل صباح يمشي يقابل غير الموقع الإلكتروني ويقابل غير البريد الإلكتروني، إضافة –جملة أخيرة– بالنسبة للكفاءة كنعرفو بأن هاذ الناس ديال التربية والتكوين ما تيخضعوش لأقل من شهر ديال التكوين، فأين هي هاذ الخبرة والكفاءة وأين هي هذه المردودية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيدة المستشارة لأنك غادي تيجي لي للمرة العاشرة بعد المائة أن أوضح ما يلي:

المرسوم المتحدث عنه لا علاقة له بالتعاقد في التربية الوطنية بتاتا، كررتها في هذه الغرفة وفي الغرفة الأخرى وفي عدة محافل وسياقات وحوارات، لا علاقة له بتاتا، المرسوم ديال دجنبر 2016 يتعلق بالتوظيف في الإدارات العمومية.

وما تتكلمين عنه، السيدة المستشارة، هي الأكاديميات، وهي مؤسسات عمومية ماشي إدارات وعندها أنظمة خاصة، وعندها تعاقد خاص والملايين المغاربة تيتبعوا الجلسة، خاصهم اشوية الوضوح ما يكونش اللبس، لا تتيح لي الإمكانيات الوقتية باش نشرح لك، التوظيف بالتعاقد في المؤسسات العمومية لأن ما مرتبطاش بالوزارة أولا، تتعرفوا (les établissements publics) والأنظمة الخاصة ديالهم.

أنا تنهضر لك على الإدارة، واحنا حارصين على تطبيق المقتضيات والروح ديال المرسوم. أنا شخصيا، باش أشغل 4 الخبراء، طلبت الإذن من رئيس الحكومة وباقي تنتظر الجواب، خاصك الإذن وفي حدود 4 ديال المناصب وخاصك تثبت بأنك الخبرة اللي غتعاقد عليها ما عندكش اللي يقوم بها، يعني واحد التزيار وواحد التدقيق اللي يعني في منتهى الروح ديال المسؤولية.

ما تتحدثين عنه لا علاقة له بهذا المرسوم، السيدة المستشارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم.

ونتقل للسؤال الموجه لقطاع الصناعة التقليدية وموضوعه، دور التكوين المهني في تنمية الصناعة التقليدية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الرزمة:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحرمين،

السيدة كاتبة الدولة،

يعتبر التكوين المهني الذي تقوم به وزارتكم ركيزة أساسية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية وضمانا لاستمرار الحرف وتطويرها.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، ما هي مجهودات الوزارة في هذا المجال وبرامجها الموجهة لفائدة التكوين المستمر؟ وما هي الفئات الأكثر استهدافا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

أولا، موضوع التكوين في قطاع الصناعة التقليدية يعتبر من المحاور الأساسية، لماذا؟

لأنه أولا مرتبط بتنمية الرأسمال البشري، واحنا تنعرفو اليوم أن الرهانات على الرأسمال البشري هذا رهان كبيروكبير جدا، ثم كذلك من جهة أخرى التكوين بالنسبة لنا مهم، لأنه يساهم في حماية مجموعة من الحرف من الانقراض ويضمن استمراريتها وتعاقبها عبر الأجيال.

فاليوم موضوع التكوين عندنا فيه برامج متعددة، كان التكوين النظامي والتكوين بالتدرج وكاين التكوين اللي هو التكوين المستمر اللي اليوم كذلك فيه مجهودات ومجهودات كبيرة، في قطاع الصناعة التقليدية لدينا اليوم 58 مركز تتعلم 60 حرفة، طبعا احنا توجهنا كاين إحصائيات، كاين أرقام اللي تتأكد أن هناك تزايد في الإقبال في كل أنواع هاذ التكوينات سواء النظامي أو التكوين بالتدرج أو التكوين المستمر، كاين تزايد في الأعداد وتزايد في عدد المستفيدين وكذلك في نوعية التكاوين، خاصة بعد الانفتاح على الجامعة.

اليوم كاينة اتفاقية تربطنا مع مجموعة من المؤسسات الجامعية في بلادنا، تقريبا 16 اتفاقية، هذه الاتفاقية تؤسس لتعاون جديد، بمعنى أننا في إطار أن الجامعة هي في خدمة المجتمع والبحث العلمي خاصو يكون في خدمة المجتمع، في إطار هاذ التعاون اللي بيننا وبين الجامعات، مشكورين تيقوموا به، أننا تنلجؤوا للحاجيات اللي تتكون في مجموعة ديال الحرف، وتنحاولو نجاوبو على هاذيك الحاجيات من خلال بحث علمي دقيق، هاذ الأمر تدار مع جامعة بن طفيل في القنيطرة، وكاين كذلك مع جامعات أخرى.

واليوم في إطار الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية كانت مناسبة لتخصيص يوم للبحث العلمي ودوره في تنمية الصناعة التقليدية، وطبعا خرجنا بمجموعة ديال التوصيات والخلاصات اللي احنا مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني غنباشرو التنزيل ديالها، لأنها غتضمن تكوين مستمر وتكوين اللي غادي يستاجب للحاجيات الحقيقية ديال الصناع والصانعات وكذلك ديال المكونين في هذه المنظومة.

كذلك أريد أن أشير أنه اليوم هاذ الموضوع ديال التكوين المستمر احنا لا نريده في المنظومة وفي التأطير ديالنا الجديد، ميكونش فقط تكوين تقني، ولكن نريد تكوين تقني حرفي نعم، ولكن كذلك التكوين في ثقافة المجال، وهذا شيء مهم ومهم جدا، ماشي الحرفي اللي كيتخرج من منظومة التكوين في الصناعة التقليدية ولا علاقة له بالمحيط، نريد أن ننتج وأن نخرج أجيال جديدة من المتدربين ومن الصناع والصانعات اللي عندهم إلمام بالحد الأدنى من المعارف وما يسمى بثقافة المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار الرد.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، أشكركم على جوابكم، وأكيد أن برنامج التكوين وتقديم كل وسائل الدعم للصانع التقليدي تبقى إحدى أهم الاهتمامات التي تقومون بها من مواكبة ومصاحبة هذا الصانع التقليدي، الحكومة السابقة قامت مشكورة بفتح العديد من الأوراش أهمها التغطية الصحية التي صادقنا بموجبها على القانون المنظم الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من اليوم.

نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على مواصلة إنجاز هذه الأوراش الإصلاحية المهيكلة على اعتبار أن الصناعة التقليدية تعد إحدى القطاعات الإستراتيجية المهمة المرتبطة "بتمغربيت" ديالنا وهي

ما تميزنا على شعوب العالم بأسره، قطاع تراثي بامتياز يجب الاهتمام به أكثر، خصوصا فيما يتعلق ببعض الحرف الآيلة اليوم إلى الاندثار بفعل غياب للمعلمين والحرفيين ديالها.

لهذا نصر على ضرورة إقرار التكوين بل وإجباريته عبر التشجيع عليه برصد مختلف الإمكانيات له المادية والبشرية وتوسيع بناء مراكز التكوين لشمل كافة مناطق المغرب لاستيعاب الطاقات المعطلة من الشباب المغربي، وخاصة السيدة الوزيرة شباب درعة-تافيلالت.

وكما يؤكد عدد من الحرفيين الجهويين للصناعة التقليدية بجهة درعة-تافيلالت أن هذا القطاع يواجه عدة تحديات ويخوض بالتالي معركة البقاء في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية وتخوض أيضا معركة البقاء لمواجهة الانقراض.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بات من الضروري منح الصناعة التقليدية المكانة التي تستحقها، لجعلها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية والجهوية اللائقة بها.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية،

موروث ثقافي ورهان المستقبل ومجال لإنعاش التشغيل، وكما تعلمون جميعا أن منطقة درعة-تافيلالت منطقة سياحية فيجب الاعتناء بالحرفيين وتقديم الدعم لهم وتشجيعهم ودعم الجمعيات التي تشتغل في هذا المجال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ملي تنهضرو على درعة-تافيلالت فهي ميدلت، الراشيدية، زاكورة وتنغيروورزازات، هاذ المنطقة راه فيها الحرفيين خصهم الدعم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار على هاذ التوضيحات وعلى هاذ الإضافات، لأن اليوم أنت أشرتي لقضايا كثيرة، ما غيسعفنيش الوقت ولكن غنشير لبعض الأمور.

أولا التغطية الصحية اليوم هي تشكل محور اهتمامنا في القطاع، واليوم هناك بدأ وأنتم كتعرفوا أن هاذ المسلسل اليوم يدخل في إطار كبير اللي هو التغطية الاجتماعية بشكل عام والاهتمام بهاذ الجانب، الاهتمام بالجانب الاجتماعي كنعتبروه مركزي في هذه المرحلة واحنا مشتغلين على هاذ الموضوع.

المسألة الأخرى هي القضية المرتبطة بالمهن المهددة بالانقراض تنظم ملتقى في دورته السابعة في إطار الأسبوع الوطني واللي اليوم أكد أنه كاين اهتمام عندنا إحصاء وتوصيف لكل هاته المهن تقريبا 46، 26 تم توصيفها وتدوينها وجاري التكوين فيها، وهذا كنعتبر أنه إنجاز كبير كبير جدا.

الموضوع الآخر المرتبط بأنه عندنا دراسة اليوم طبقناها حول الحاجيات الحقيقية في كل الجهات، بالمناسبة الجهة التي تكلمت عنها جهة غنية جدا في الصناعة التقليدية وكذلك جهات أخرى، فمغربنا ككل، يعني المغرب اليوم بلد يمكننا أن نفتخر بالمنتوج التقليدي وأن نفتخر بمجهودات الصناع والصانعات التقليديات في شتى ربوع الوطن،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة، لاحظت أننا أضفنا دقيقة ولكن هذا تشريف للصناع التقليديين خصوصا اليوم، اليوم الوطني للصناعة التقليدية، شكرا.

وننتقل إلى السؤال الأخير في جدول الأعمال الموجه لقطاع التجارة الخارجية، وموضوعه قطع الغيار المستوردة من الخارج، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

السادة والسيدات والمستشارين،

كشفت الجمعية المغربية للصناعة وتسويق السيارات أن 70% من قطع الغيار المستوردة من الخارج غير مطابقة للمعايير المصرح بها عالميا، حيث أن من بين كل 3 قطع غيار تم تحليلها ثبت أن 2 منهما مغشوشة.

كما تكبد هذه القطع الاقتصاد الوطني خسارة تقدر ب 11 مليار درهم سنويا، وتقتل 3300 مواطن مغربي.

من أجل ذلك نسائلكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لمراقبة جودة قطع الغيار المستوردة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة ارقية الدرهم، كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أنا أولا كنشكركم على هذا السؤال لأنه فعلا كيدخل في إطار الاهتمام ديالنا كلنا، حكومة وأيضا كمستشارين، أو كممثلي الأمة على هذا القطاع المهم، لأنه هذه إجراءات اللي خاصنا نشددو فيها ويكون فيها الصرامة لأننا كنعرفو بأن هذا كيهم سلامة المواطنين واحنا أنا أشاطركم الرأي بأن خاص يكون هناك تشديد ويكون هناك صرامة في المراقبة وفي اليقظة المستمرة.

بالنسبة للأرقام اللي عطيتي فهي أرقام، أولا السؤال ديال 2016، جوج ديال قطع الغيار خاسرين من 3، فهذا ما غنقولش مبالغ فيه، حاشا السيد المستشار، ولكن أيضا كنظن بأن هناك إجراءات تدارت كثيرة إلى حد الساعة فهي تخولنا أننا يكون هناك تجديد ويكون هناك مراقبة مستمرة، وهذا ما هو الآن عازمة عليه الوزارة وما تشتغل عليه الوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

غير احنا ما كنشكوش في المجهودات ديالكم وكنعرفوك أنتي مازال جديدة في هذا الميدان ولكن راك كتديري مجهود، كتبذلي مجهود، وإذن احنا هاد قطاع الغيار المغشوش اللي بدون جودة اللي كيعطي واحد حوادث سير قاتلة، اللي كتخلي مشاكل ديال الأرامل الأيتام، عائلات متشردة، معاقين، كتخلي واحد المشاكل اقتصادية واجتماعية ما عندهاش الحد، واحنا اللي كيهمنا هو الصحة والسلامة ديال المواطنين، أولا.

ثانيا، التأثير ديال على هاذ القطاع الصناعي هي كاينة هذه المنافسة ديال هاذ الناس اللي كنجيبو من عندهم هاد السلع اللي هي فيها مشاكل، كاينة أثمنة بخسة، أثمنة بخسة، يعني تتقام بواحد الثمن عادي بالعمل ديالنا احنايا بالشركات اللي تيديروا الصناعة ديال هاذ (les Pièces) كيكون عندهم جودة على هاذ السلالات اللي تتجي.

إذن عندنا ما نقدروش ننافسهم، ملي ما غاديشاي نقدرو نافسهم، غادي يمشي للشركات ديالنا باش يسدوا وهاذ قس على ذلك، راه كاين واحد العدد ديال الشركات دابا مثلا شركات النسيج، شركات الزليج عدد ديال الشركات اللي هما تيسدو اليوم وهاذ الناس دياولنا فين تيمشيوا؟ تيمشوا للبطالة، يعني احنايا خاصنا نديرو حد من هاذ المشاكل، خاصنا ندافعو على هاذ الصناعيين ديالنا ندافعو على هاذ، لأن إلى ما دافعناش عليهم راه كاينة دابا بطالة كاين ناس متشردين عائلات أولادهم مشردين، حتى لاين هاذ الشي غادي نبقاو به؟

إذن خاصنا نخممو لهاذ الصانع باش نحلو ليه المشاكل ديالو وباش يكون حتى هو في واحد المستوى اللي هوايا راقي، لأن إلى بقينا في هاذ الطريقة هذه راه ما غاديشاي نزيدو وعاد تسنى اللي جاي، احنا مثلا في برشيد عندنا، احنا برشيد كانت هي ثاني منطقة صناعية، اليوم عندنا 35 وزين اللي سدات، إذن هاذ الناس ديالها في غادي تمشي؟

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس، السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

تنظن بأن التجديد حيث باقية جديدة تنظن بأنني حريصة أكثر وأكثروغادي نكون حريصة أكثروأكثر، لأنني حريصة على المنطقة ديالك وحريصة على جهات أخرى، إذن أنت ذكرت ليا غادي نرجع أنت ذكرت ليا التنافسية اللي تتخليكم باش تسدوا هاذ المصانع، أنا متفقة معك بأن المنتوج أو المنتج المغربي خاصنا نحافظو عليه في التنافسية ولكن أنا بالنسبة لي نرجع للسؤال اللي هو قطاع الغيار اللي هي مهمة جدا.

الوزارة دارت إجراءات، دارتها بالنسبة أولا دارتها ل16 مواصفة إجبارية كتهم كابلات الفرامل، السرعة، مبدل السرعات، البطاريات، زيوت الفرامل، أحزمة نقل الحركة، أسطوانات الفرامل، مبدل السرعة، مصفاة الزيوت والوقود، خراطيم أنظمة الكبح الهيدروليكي، العجلات، النوابض والزجاج، كلها هذه مواصفات إجبارية.

كتعرف بأن اليوم هناك قانون إجباري بالنسبة لقطاع الغيار في الاستيراد أنهم ملزم كل قطاع غيار غادي يدخل للمملكة بالنسبة للمستورد يكون هناك قانون إجباري باش أن هذاك المنتج يمشي لمختبرات مختصة باش تعاينوا، أيضا هذا بالنسبة للإستيراد.

هناك أيضا بالنسبة للمنتوج اللي كيكون محلي، هناك أيضا حملات اللي تتدار دائما في .. نعطيك غير كمثال 2017 كان 34271 ملف استيراد اللي تخاذت، تخاذت منه 762 عينة للفحص، 73 صنف منه كان ما

تيطابقش للمعايير التقنية، ولذلك فهناك إجراءات متخذة وهاذ الأمور كلها تتمشي للقضاء.

أيضا بالنسبة للإجراءات اللي خذاتها الوزارة في هاذ المجال، هناك أيضا إجراءات اللي خذاتها وهي أيضا مع اللجنة الوطنية للملكية الفكرية ومحاربة التمرد بالتعاون مع الشركاء في القطاع العام والخاص لأن ما يمكنش نشتغلو بدون هذين القطاعين، تتقوم بوضع نظام علامة خاص بخدمات توزيع قطاع غيار السيارات، سلامتنا، وهذا كيمكن المستهلك من التمييز بين الأصلي والمزور.

أنا متفقة معك بأن رغم هذه المجهودات المبذولة في هذا القطاع، ولكن هناك أيضا إكراهات، الإكراهات هي أيضا داخلة في إطار المنتوجات اللي تتدخل عن طريق التهريب فهذه اللي ما تتخليناش أننا نواكبوا أو أننا نسيطروا على هذا القطاع بالشكل كبير.

أنا متفقة معك بأن الإجراء تبذل بشكل أوسع والمجهودات كتدار بشكل أوسع، ولذلك هناك تقنين إجباري بالنسبة للمستهلك وأيضا للمستورد وأيضا بالنسبة للقطاع المحلي.

هناك أيضا درنا بوابة الكترونية اسميتها (khidmat) فقط غير هذي للإشارة، (khidmat-almostahlik.ma) يعني أي مشكل ممكن التبليغ عليه أو لا الرجوع لهذه البوابة للتبليغ به.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كذلك نحن ساهمنا في إطار المرونة من أجل السلامة. نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم، شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة السابعة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 21 ربيع الأول 1439هـ (9 يناير 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مجلس المستشارين برأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الثقافة والاتصال والذي يتولى أيضا الإجابة على الأسئلة المتعلقة بقطاع التربية الوطنية، بإدراج الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية والثقافة والاتصال في بداية الجلسة لارتباط السيد الوزير بنشاط حكومي طارئ.

وبمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع التربية الوطنية حول مراقبة الوزارة للمطاعم المدرسية بالقطاع العمومي والتعليم الخصوصي إلى جلسة لاحقة.

وبمراسلة من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يطلب خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع التربية الوطنية، حول وضعية أساتذة الدرجة الثالثة السلم التاسع إلى جلسة لاحقة.

وبلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 9 يناير 2018:

- عدد الأسئلة الشفهية: 22 سؤالا؛
- وعدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛
- وعدد الأجوبة الكتابية: 10 أجوبة كتابية.

كما نحيط المجلس الموقر علما، بأننا سنكون على موعد مع نهاية هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن، السيد الوزير المكلف بقطاع التعليم مازال ما التحقش.

إذن ننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشغل والإدماج المهني، ومعنا سؤالين آنيين موجهين لقطاع الشغل والإدماج المهني والذين يجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وموضوعه أوضاع المستخدمين والمس بالحريات النقابية بالتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

نسائلكم، السيد الوزير، حول أوضاع المستخدمين بالتعاضدية العامة للإدارات العمومية ووضع العمل النقابي في هذه المؤسسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السؤال الثاني، ما عدا إلى ابغيتو.. نشوفو السيد الوزير واش ممكن، لأن السيد الوزير كان طالب نبداو به هو الأول إلى ما كانش عند السيد وزير الشغل مانع.

نعم تطرح السؤال، إذن السؤال الثاني، موضوعه الأوضاع المهنية والمادية لمستخدمي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

نفس السؤال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال، جواب للسيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

أعتذر لزميلي وزير التربية الوطنية والاتصال، لأن كان بودي أن أستجيب لطلبه، ولكن نظرا للالتزامات صعب علي ذلك.

جوابا على سؤالكم، الفريقان المحترمان، أود أن أقدم التوضيحات والمعطيات التالية:

أولا، تتوصل الوزارة بعدد من الشكايات من عدد من مستخدمي التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية، تشير إلى مجموعة من الخروقات والمضايقات التي يتعرض لها مستخدمو هذه التعاضدية، ومنها قرارات طرد تعسفي في حق أعضاء من المجلس الإداري، صدرت في حقها أحكام قضائية نهائية، رفض المكتب المسير تنفيذها أو نفذها بطريقة ظرفية، ثم عاد إلى إصدار قرارات جديدة من خلال تهم جديدة.

ثانيا، صدرت أيضا عن بعض المركزيات النقابية بلاغات تؤكد وجود احتقان كبير في أوساط المستخدمين بسبب هضم حقوق المستخدمين والتضييق على الحريات النقابية والإجهاز على المكتسبات التي راكموها.

كما توصلنا وتتوصل الوزارة بعدد من العرائض في نفس الموضوع، موقعة من مئات من المستخدمين الذين يسجلون تذمرهم من خدمات التعاضدية المذكورة.

وللأسف الشديد، فإننا نلاحظ أنه بدل أن يتحمل هذا الجهاز المنتخب الذي انتخب من أجل معالجة اختلالات في عمل جهاز سابق سنة 2009، للأسف الشديد نلاحظ أنه صاريراكم عدد من الخروقات والتجاوزات القانونية، وهو ما دفع المفتشية العامة إلى تسجيل عدد من الخروقات منها:

عدم احترام القانون الأساسي للتعاضدية في الجمع العام المنعقد سنة 2011، وهي الخروقات التي استمرت أيضا خلال عملية انتخاب مناديب التعاضدية برسم سنة 2015، وخاصة عدم احترام الفصل 16 من النظام الأساسي الذي حدد عدد المناديب وانتخابهم وأيضا الفقرة الثالثة من الفصل 20 الذي يحدد مدة وكيفية تمثيل المنخرطين.

أيضا استمرت عدة اختلالات في التدبير المالي حسب نفس التقرير وتدبير الصفقات العمومية والقيام بعمليات بناء وتهيئة وملكيات عقارية دون ترخيص من الوزارة.

القيام أيضا بتنظيم قوافل طبية، في تحد صارخ للمساطر القانونية ذات الصلة بتنظيم هذا النوع من الأنشطة، وهو ما كان موضوع مراسلتين من الهيئة الوطنية للأطباء، للسيد رئيس الحكومة.

سجلت الوزارة أيضا والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي عدد من الخروقات للمقتضيات التنظيمية والتشريعية من قبيل خرق مقتضيات المادة 24 من القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية للأفراد ومن قبيل تشغيل المركز أمل سوس أكادير دون الترخيص من السلطات الوصية وفق ما ينص عليه القانون، والقائمة طويلة طويلة جدا.

بطبيعة الحال الخروقات التي تتعلق بالحريات النقابية ما هي إلا غيض من فيض، ولذلك ينبغي أن نذهب لمعالجة المشكل في جوهره، ونتمنى أن تتجاوب معنا التعاضدية لمعالجة هذه الخروقات.

لذلك، فإن الوزارة قد عملت وستعمل من أجل:

أولا، دعوة التعاضدية للمسارعة إلى تسوية وضعيتها القانونية ومعالجة الاختلالات المشار إليها، سنوجه رسالة إلى السيد وزير المالية من أجل القيام بمراقبة في عين المكان حول التدبير الإداري والتقني والمحاسبي للتعاضدية المذكورة، على أن يكون من بينها بطبيعة الحال كل ما ورد من أقوال وما ورد في بعض البلاغات وفي بعض -كما قلت- العرائض من مساس بحقوق الموارد البشرية ديال التعاضدية.

ثم أخيرا، أود أن أدعو مجلسكم الموقر للمسارعة على المصادقة على القانون رقم 109.12 بمثابة منظومة للتعاضد، لإعطاء التعاضد دينامية جديدة ولإصلاح القطاع وتقويم جميع الاختلالات التي ميزت تدبيره، ونحن سنكون بطبيعة الحال منفتحين على كل التعديلات المناسبة التي ستؤدي إلى أن ننهي، آن الأوان أن ننهي هاذ الحكاية الطويلة ديال تيجي مكتب من بعد تيولي مشاكل وكتضطر الوزارات المعنية باش تتدخل، خاصنا نطبقو القانون أينما كان، وهذا الكلام ليس موجها ضد أي جهة وضد أي أحد وإنما هو كلام من أجل القانون ومن أجل المصلحة العامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وننطلق إلى مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة تنشكروك لأنك درتي لنا واحد التشخيص للوضعية ممكن تغنينا عن الكلام، ولكن احنا اللي تنتساءلو ما يمنع الوزارتين الوصيتين من تطبيق القانون؟

في الحقيقة ما يمكنش هذه راه أموال أرامل، أموال يتامى، أموال متقاعدين، أموال مرضى أمراض مزمنة، فما يمكنش نتعاملو معها بأننا تنتظرو التجاوب من التعاضدية، لا.

كاين خروقات وقف عليها آخر تقرير اللي نشرته الصحافة التقرير ديال لجنة المراقبة المنبثقة من المجلس الإداري، اللي وقف على واحد المجموعة ديال الاختلالات مالية، وكاين أيضا لماذا لم تتم المتابعة ملي خرج التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات في 2013؟ واللي وقف على اختلالات اللي من المفروض ذات طابع جنائي من المفروض أننا نمشيو نتابعو هاذ المسؤولين.

احنا ما يمكن لناش نسكتو على هاذ المسألة هاذي، الحريات النقابية انتما عارفين درتو التشخيص حتى انتما، يعني راه الناس تيتم الطرد ديالهم، راه كاين منع حتى واحد الخناق اللي تيضيق على الناس منعو يتنقل من مكتب لمكتب، وكاين استفسارات للتوزيع ومكتوبة، للأسف، الناس ما عندهاش مشكل، توزيع البيان النقابي كاين استفسار مبعوث للناس اعلاش تيوزعو؟

كاين طرد ديال متعاقدين بعد عقد مجالس صورية ديال هذا قبل نهاية العقدة، يعني كاين اختلالات لا في التدبير ولا في المالية اللي من المفروض أنها توقف.

بالإضافة أن حتى الانتخابات ديال ممثلي الأجراء، أنتم عارفين، كاين مراسلة ديال وزارة التشغيل في شخص الوزير السابق، اللي تتقول بأن النظام الأساسي اللي داير ديال الموظفين أو ديال المستخدمين غير قانوني، وبالتالي ما بني على باطل فهو باطل، والانتخابات ديال ممثلي الأجراء في اللجان الثنائية أو لا في مناديب العمال هي غير قانونية بحكم القانون.

والآن كيتم الحوار فقط مع واحد النقابة على أساس أن هي اللي عندها الأكثر تمثيلية، في حين أنها خارج القانون، وهذه راه ما كاينش اللوائح، ما كايناش موجودة يعني ديال المناديب ما موجوداش في اللوائح اللي عندكم في الوزارة.

فهذه مسؤوليتكم، خصكم تطبقوا القانون، الناس ما عندهاش الممثلين، كيتم الحوار مع جانب واحد، وكيتم التعسف والطرد ومنع حتى التنقل من موظف عادي امشى يدير عمله كيتم الاستفسار ديالو اعلاش امشيتي للبناية الأخرى؟ في حين أن عندو الوثائق اعلاش امشى، امشى يؤدي العمل ديالو، هذا في إطار التضييق على الحريات، لا حرية العمل ولا الحرية النقابية.

فاحنا صحيح، السيد الوزير، شخصتو وقلتو بأن كاين اختلالات حقيقية، ولكن ما كننتظروش منك أنك تدير فقط التشخيص، كننتظرو العمل، واحنا السيد الوزير السابق راه طلبناه وتكلمنا معه وادوينا معه في هذا الموضوع، ولكن للأسف لم تقم الوزارتين الوصيتين بعملهما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة في إطار التعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عندك حلول كان ممكن تطبقها من خلال القانون الحالي، خصوصا وأنكم تتعرفوا كما شخصتو أن التعاضدية العامة تتعرف عدة انتهاكات سواء في الحقل النقابي أو في حقوق المستخدمين بصفة عامة، وبالتالي عدم شرعية الأجهزة المسيرة لهذه التعاضدية.

السيد الوزير،

تتعرفوا أنه الوزارة الوصية اللي هي وزارة المالية كانت راسلت مرتين والأولى بشأن أنها تؤكد انتهاء صلاحية رئيس التعاضدية منذ غشت 2011، والثانية تطلب من السيد الوزير السابق للتشغيل بإعمال الفصل 26 من قانون التعاضد الذي يتم بموجبه حل الأجهزة المسيرة لهذه التعاضدية.

كما راسلت وزارة التشغيل في هذا الشأن في 26، 2011 الرئيس غير الشرعي مؤكدة على عدم شرعية الجمع الذي نظم بمراكش في 2011، كما وقف تقرير المفتشية على عدة خروقات، ومن ضمنها عدم شرعية الجمع العام المذكور.

ورغم كل ما سبق، استمر مسلسل انتهاك القانون، حيث تم تنظيم انتخابات جديدة لمناديب منخرطي التعاضدية سنة 2015، وقبل الشروع في هذه الانتخابات راسلت المركزيات النقابية الوزارتين الوصيتين، مطالبة إياهم بالتدخل لوقف هذه المهزلة وإعمال الفصل 26، ومع ذلك لم تحرك الوزارتين الوصيتين ساكنا واكتفتا بالتفرج على الانتهاك الصارخ للقانون.

السيد الوزير،

أما فيما يتعلق بانتهاك الحقوق النقابية وقانون الشغل داخل هذه التعاضدية، فيتمثل بطرد كافة المستخدمين والمتعاقدين بعد مشاركتهم في الوقفة الاحتجاجية سنة 2010 للمطالبة بتسوية أوضاعهم، وأمام

تعنت الإدارة اضطروا إلى الدخول في اعتصام مفتوح بمقر التعاضدية لما يناهز السنتين والذي تم فضه بتدخل عنيف للقوات العمومية.

كما تعرض باقي المستخدمات والمستخدمين الرسميين الذين شاركوا في هذه الوقفة ولازالوا يتعرضون لكل أشكال التعسف والترهيب والتخويف، وطرد أعضاء من المكتب النقابي بسبب دفاعهم عن هؤلاء المتعاقدين، ومازال عدد من مناضلي الاتحاد المغربي للشغل يتعرضون للتعسف والتضييق بسبب انتمائهم النقابي.

السيد الوزير،

بل في 2012 تمت متابعة الكاتب العام للمكتب النقابي جورا وظلما، بمقتضى الفصل 288 من القانون الجنائي، وهي التهمة التي برأهم منها القضاء بعد 4 سنوات من المعاناة، ولحدود الساعة، السيد الوزير، لم يتم تعويض المطرودين الذي تم إرجاعهم عن الحيف الذي طالهم في الأجور والترقيات، كما أن 11 من المتعاقدين لم يتم إرجاعهم بعد حوالي 8 سنوات من الطرد والتشريد.

السيد الوزير،

نطالبكم بالتدخل الفوري وتطبيق القانون الحالي في انتظار مجيء القانون الذي ذكرتم من قبل دقائق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ما تبقى له من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

على كل حال، خاص نقولو الله يحسن اعوانك، لأنهم أولا وفي نفس الوقت كتقول لي جهاز غير شرعي وكتطلبوا مني نتعامل مع الجهاز غير الشرعي، راه كاين واحد الإشكال، ولكن رغم ذلك المسؤولية ديال الحكومة قائمة، القانون ديال التعاضد كيفتح بزاف ديال الإمكانيات احنا كنتمناو ما باغيين ندخلو في صدام مع حتى شي واحد، نتمناو أن الفرقاء، وللأسف الشديد الأمر يتعلق بفرقاء نقابيين لأنهم هاذو جايين من نفس الأسرة، أتمنى يتغلب الحكمة وتدار مبادرات لتصحيح الوضعية القانونية دون أن نلجأ إلى الحلول الجراحية، ولكن رغم ذلك القانون فوق الجميع، وسننتهي إذا لم نصل إلى أي طريق آخر غير القانون، فأؤكد لكم أننا سنعمل على تطبيق القانون مهما كانت النتيجة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه ربط إستراتيجية التشغيل بالإستراتيجيات القطاعية وتعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في هذا المجال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

الزملاء والزميلات المحترمات والمحترمين،

السيد الوزير،

في إطار إستراتيجية التشغيل في أفق 2025 بحول الله، التزمت الحكومة بتشكيل وزارة تنكب على تبسيط مسطرة التشغيل، فإلى متى وماذا قامت به الحكومة في هذا الإطار؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم،

شكرا على سؤالكم الدقيق، لأنه كيربط الإستراتيجيات القطاعية بالدور ديال الجهات بالقضية ديال التشغيل، احنا اليوم استنبطنا من الإستراتيجية التي تتكلم عنها برنامجا أو مخططا وطنيا، هاذ المخطط الوطني الآن احنا عاكفون على تحويل إلى إجراءات عملية إلى مخطط تنفيذي سيصدر إن شاء الله في غضون الأسابيع القادمة وسيعرض على اللجنة الوزارية، وهذه مسألة مهمة جدا نعاود نكرر بأن المقاربة اليوم ديال الحكومة هي مقاربة جديدة، هي مقاربة التقائية، يعني 15 قطاع وزاري كيشتغل تحت المسؤولية المباشرة ديال السيد رئيس الحكومة، وهاذ اللجنة الوزارية انبثقت عنها 5 ديال المجموعات الموضوعاتية كتشتغل على المحاور الخمسة أو التوجهات الإستراتيجية وفيها الاشتغال على الإستراتيجيات القطاعية، كل الإستراتيجيات القطاعية ينبغي من الآن فصاعدا أن تسائل عن مضمونها من التشغيل.

الاستثمار نفسه، السؤال ديال الاستثمار، الاستثمار المنتج لفرص الشغل لأنه كاينة استثمارات والتوطين كذلك ديال الاستثمار.

الجهوية اليوم احنا غاديين في الجهوية الموسعة ولكن قريبا غادي يصدر المرسوم المتعلق باللاتركيز الإداري، غنعطيو للقطاعات الحكومية فرص أكبر باش تولي قريبة، وكاين البعد الجهوي اللي هو اليوم كيف ما تعرف السيد المستشار المحترم أن القانون التنظيمي للجهات من

بين القطاعات ومن بين القضايا التي هي أصبحت من الاختصاصات الذاتية ديال الجهات هي التشغيل.

ولهذا، بطبيعة الحال الجهات ما غادي يمكنش من الآن فصاعدا، ولكن احنا ابدينا درنا ندوات وملتقيات جهوية ديال التشغيل، عندنا الآن حوالي 6 ديال الاتفاقيات مع 6 ديال الجهات خدامين معهم كنصاوبو برامج جهوية، كنصاوبو منظومات جهوية، وكنفكرو كذلك حتى في التمويل ديال هاذ الجهات، وغنديرو في جميع الجهات غيكونوا عندنا في إطار اللجنة ديال التشغيل ما يسمى بنقط ارتكاز ديال جميع القطاعات وغيبداو الناس يجلسوا تما في الجهات ونفكرو جميعا.

وكاينة عندنا واحد البعد آخر اللي هو اليوم عندنا بزاف ديال البرامج مع عدد من الشركاء الدوليين اللي كنمشيو وامشينا لبزاف ديال المناطق، امشينا لتاونات، امشينا لصفرو، اليوم عندنا عمل كبير في بزاف ديال المناطق اللي كاينة برامج عملية، بالإضافة لعملية تستهدف الإمكانيات الموجودة في كل قطاع وفي كل جهة وحسب كل إقليم والخصائص ديالو، مثلا فتازة امشينا للتعليم الأولي وامشينا للقضية ديال ما يسمى بالنباتات العطرية، وبدات تكوينات تما مع واحد المؤسسة ألمانية.

فإذن كاين عمل، إن شاء الله ما يكون غير الخير في المستقبل. دون شك أن القضية صعبة قضية التشغيل، ما غنقولش لك بأن الحكومة غادي تجيب حل سحري ولكن احنا غنشتغلو وغنتوكلو على الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والتعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

الهدف من طرح هذا السؤال هو التسابق أو سباق الفريق الاستقلالي من أجل حث الحكومة على العناية بالتشغيل وبتشغيل الشباب، أما والآن وقد حصحص الحق نرى الاحتجاجات المطالبة بالتشغيل وكلها مطالب إيجابية، الشيء الذي دفع الفريق الاستقلالي اليوم بأن يطرح هذا السؤال وبإلحاح.

يجب العناية بالجهات الضعيفة والفقيرة والتي تعاني ساكنتها على باقي الجهات، ولكن نعطي أسبقية دائما للجهات الحدودية مثلا جرادة، وغيرها، إلى مشينا على الشريط الشرقي الحدودي فكلها من فكيك إلى الراشيدية إلى أنيف، السفالات، ونمشيو حتى لورزازات، كلها دابا تاونات هضرتي تاونات كنشكركم، تاونات وغيرها من الأقاليم تعاني من قلة المؤسسات الإنتاجية، اليوم خصنا نوحدو الفكرة ديالنا ما فيهاش حكومة أو لا معارضة ولا أغلبية بقدر ما فيها المصلحة العامة دالوطن تقتضي الانكباب على النقط أو الأماكن التي تدعي وبإلحاح وتتطلب واحد الوقفة ديالكم وهاذ الشي ماشي غريب عليكم.

لا أزايد بقدر ما أنني أنبه كدوري هنا أن أقول باسم الفريق الاستقلالي حان الوقت اليوم لنعطي أولوية الأولويات امتصاص غضب الشارع، امتصاص المطالبين بالبطالة، دعم المقاولات دعم المقاولات اللي المقاولات الصغيرة والمتوسطة، راه هي المفتاح وراه هو اللي غادي يمكنا نمتصو به هاذ الشبح أو هاذ الغول ديال البطالة، اللي تتعاني منها جميع الدول ليس المغرب وحده ولكن يجب أن نتغلب عليه بالتعاون، الله موفق. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل للسؤال الرابع وموضوعه، عمالة النساء بقطاع الصناعة التحويلية للمنتوجات البحرية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تقومون بها وتلك التي تعتزمون القيام بها لاحترام قانون الشغل بقطاعات الصناعة التحويلية للمنتوجات البحرية، لاسيما ونحن نسجل مجموعة من المخالفات تمس عمالة النساء بهذه القطاعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

اسمحي لي، السيدة المستشارة، بما أن السيد ذكر ورزازات وأنا ورزازات عندي معاها علاقة دموية، هاذ البرنامج ديال تاونات غادي نمشي إن شاء الله لورزازات وغادي نمشي لمجموعة ديال المناطق النائية التي أشرتم إليها.

كل المناطق النائية إن شاء الله غادي نحاولو نمشيو لها وغادي تمشي لها الوكالة الوطنية ديال التشغيل عندنا واحد البرنامج ديال الوكالات متحركة غادي نطلقه عاجلا إن شاء الله، وغادي نستهدف المناطق القروية والمناطق البعيدة، تأكد حصحص الحق، أنا معك كذلك في حصحصته وسنشتغل جميعا.

فيما يتعلق بالعمالة ديال النساء في قطاع الصناعة التحويلية، أريد أن أؤكد على أن البرنامج الحكومي خصص لهذه النقطة أو المحور الأول لصون الحقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة بما في ذلك المساواة بين الرجال والنساء، وأكد على عزم الحكومة على النهوض بأوضاع المرأة.

عملت الحكومة بطبيعة الحال على إطلاق النسخة الثانية للخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" 2017-2020، وفي هذا الصدد عملت وزارة الشغل والإدماج المهني على تفعيل الإجراءات المتعلقة أساسا بمناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء ولتكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل من خلال عدد من التدابير، ومن خلال على كل حال التفعيل راه كاينة مقتضيات واردة في مدونة الشغل تشير إلى هذا المعطى.

بطبيعة الحال الوزارة خصصت برنامجا، عندها واحد البرنامج اللي هو لدعم الجمعيات العاملة في مجال حماية حقوق المرأة وتمكينها الاقتصادي، واستفادت منه لحد الساعة خمس جمعيات برسم سنة 2013 و3 برسم السنة الجارية، بالإضافة إلى إنجاز دراسة تقييمية حول مراقبة احترام تطبيق المقتضيات المتعلقة بضمان ظروف العمل اللائق للنساء.

وبطبيعة الحال في إطار البرنامج الوطني ديال التفتيش عندنا واحد المحور كيركز على الجانب ديال مراقبة احترام تطبيق القانون في حق النساء، وأنا نقول لك، وهذه مسألة ظاهرة عالمية، اليوم كاين تمييز ضد النساء لا في الوظيفة العمومية، لا فيال تمكين ديال النساء في مراكز القرار حتى في البرلمانات، ولكن أشد من يعاني من التمييز هم النساء.

ولهذا، هذا التزام ديال الحكومة وخصنا نلتزمو جميعا باش نواجهو هاذ الظاهرة، لأنه ما يمكنش مجتمع يكون منتج إلى ما كانش النصف ديالو مكرم وإلى ما كان النصف ديالو تيساهم في الإنتاج في ظروف قانونية وفي ظروف تضمن الكرامة لنصفه الأكبر ونصفه الأهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي تفضلتم بذكرها، مع أن عمالة النساء الصناعات التحويلية له خصوصيته، ومن خلال رصد وتتبع واقع الحال في بعض وحدات الصناعة التحويلية الخاصة بقطاع الصيد البحري، توقفنا على مجموعة من الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة العاملة في هذا القطاع على مستويات متعددة، لا بأس من التذكير بها لأنه بالنسبة للعلاقات التعاقدية، نجد أغلب النساء العاملات يشتغلن بعقد عمل محدد المدة وأحيانا عن طريق المناولة، مما يضاعف انتهاك حقوقهن، ويجعل المرأة ضحية شغل هش لا يحقق لها الاستقرار في العمل، وبالتالي الاستقرار العائلي.

هذه الهشاشة في العمل تفسح المجال أيضا لانتهاكات أخرى كالتسريح والطرد التعسفي والإيقاف المستمر عن العمل دون أدنى الحقوق.

بالنسبة للأجور لا تتقاضى العاملات تعويضا عن ساعات العمل الإضافية، ولا يعكس الأجر المؤدى عدد الساعات الحقيقية، وكما يسجل حرمانهن من امتيازات الأقدمية.

أما فيما يخص التغطية الاجتماعية، فإننا نسجل غيابا واضحا لها وأيضا عدم التصريح بأغلب العاملات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ما يضفي الهشاشة أكثر على ظروف العمل.

بالنسبة للصحة والسلامة المهنية، العاملات في هذا القطاع يتعرضن أثناء أداء عملهن إلى مخاطر المواد الكيماوية المستعملة في الصناعات التحويلية، مخاطر الأذى الناتج عن ضجيج الآليات في غياب أدوات الوقاية والحماية والألبسة الخاصة، فضلا عن الوقوف لساعات طويلة والاشتغال ليلا في ظروف صعبة.

بالنسبة للحق النقابي، نسجل تضييقا كبيرا على النقابيين، حيث يقوم بعض أرباب العمل ديال هاذ الوحدات الصناعية بعقوبتهن عقب ممارستهن لحقهن النقابي.

لكل هذه الأسباب، ندعوكم، السيد الوزير، إلى التدخل السريع للحد من هذه الانتهاكات والدفاع عن حقوق المرأة العاملة في هذا القطاع، ضمان حقها في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، التزاما بما نص عليه الدستور، مدونة الشغل وأيضا الاتفاقيات الدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ثواني.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

مجموعة ديال الأرقام اللي هي ناتجة عن الزيارة ديال التفتيش، سجلنا 198982 عاملة شملهم اسميتو، منها 11 ألف و57 مسؤولة داخل المقاولة، 651 مندوبة للأجراء، 320 مسؤولة نقابية، بمعنى أن الأمور كتقدم، ولكن غير كافي، وأنا غادي في البرنامج الوطني للتفتيش غنعطيو الجانب ديال المراقبة ديال...

إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع التربية الوطنية، وأول سؤال في هذا الموضوع، حول تعميم التعليم الأولي بالوسط القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال تعميم التمدرس، إلا أن معدل التعليم الأولي لازال دون مستوى الطموحات.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الأسباب التي حالت دون بلوغكم الطموحات المنشودة في تعميم التعليم الأولي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الأعرج، وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هذا السؤال.

وهاذ السؤال هو يثير العديد من الإشكاليات المرتبطة، خصوصا بتعميم التعليم الأولي في الوسط القروي، وهذا من الانشغالات الأساسية ديال وزارة التربية الوطنية، خصوصا في الأهداف المسطرة فيما يتعلق بتعميم هاذ التعليم على مستوى الوسط القروي.

ولكن لابد أن نقول بأن هاذ الموضوع يتميز خصوصا في التعميم ديال التعليم الأولي في الوسط القروي، يتميز بتدخل العديد من القطاعات الحكومية وكذلك المجتمع المدني ومجموعات من المؤسسات العمومية.

وقد عرف طبعا التعميم ديالو على مستوى الوسط القروي بعض الصعوبات وبعض الإكراهات، وهذا لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار، ولكن لابد نقول واحد الإحصائيات المتعلقة بمجموعة مؤسسات التعليم الأولي برسم سنة 2016-2017، ما يناهز 23 ألف مؤسسة ديال التعليم الأولي، منها 50% تقريبا 12395 بالوسط القروي، وتنقسم هاذ المؤسسات من حيث التراخيص الموكولة لها إلى بعض المؤسسات تخضع لمقتضيات قانون 05.00، وبالتالي هي عندها مواصفات الجودة ويعني المعايير الدولية، و كاين بعض المؤسسات الأخرى لا تخضع لهذا القانون، وتم فتحها قبل هذا القانون.

ولكن هناك مجموعة من التدابير متخذة من طرف وزارة التربية الوطنية لتجاوز هاذ الإكراهات وهذه الصعوبات، وهنا يمكن لي نقول لكم بأنه فيما يتعلق بالتدابير، خصوصا الأولويات لدى وزارة التربية الوطنية، وتعميم التعليم الأولي ذي جودة لجميع أطفال أربع سنوات، من خلال التدابير التالية:

أولا، إرساء وتفعيل الإطار المرجعي للتعليم الأولي، واستقبال تلاميذ التعليم الأولي ما بين أربع أو خمس سنوات، يعني غادي تدخل في المنظومة الجديدة ديال التعليم الأساسي غادي يبدأ من أربع سنوات، حاليا راه وصلنا خمس سنوات ونصف، وبالتالي كاين واحد التدرج فيما يتعلق تلقي المدارس العادية لهؤلاء التلاميذ اللي عندهم أربع سنوات.

طبعا كاين هناك إستراتجية لدى وزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بتكوين مربي التعليم الأولي، كذلك هناك الانخراط التدريجي للجماعات الترابية في هاذ المنظومة ديال التعليم الأولي على مستوى الوسط القروي، وطبعا كاين هناك مجموعة من الإجراءات المتخذة سعيا إلى التعميم وسعيا إلى الجودة.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

وبالنسبة لنا احنا ما كنقولوش بأنكم ما كتوليوش أهمية للموضوع، ولكن طرحنا للسؤال أصلا حتى احنا نابع من حيث الأهمية اللي كيحتلها التعليم الأولي، ولكن يمكن غنتكلم معك السيد الوزير، فيما يخص خصوصا أنا اللي كنعرف أن بالنسبة للواقع اللي كيعيشو هاذ التعليم الأولي هو واقع مأساوي، وهذا أكدتو لنا الدراسة اللي تنجزت بطلب من وزارة التربية الوطنية وبتعاون مع منظمة اليونيسف، اللي بينت على وجود تفاوتات كبيرة.

السيد الوزير،

سجلت الدراسة اللي تجرات في 4 جهات لما يعادل 40% من ساكنة المغرب على أن 80.4% يعتمدون تعليم أولي تقليدي، وتعلمون السيد الوزير أن هذا النوع من التعليم كيعرف ضعف بنيات الاستقبال المعد

لهؤلاء التلاميذ، إضافة إلى ضعف تكوين المربيين ووجود تفاوتات في مجال التكوين ديالهم.

السيد الوزير،

هذه الدراسة نبهت إلى كون 40% من الأطفال البالغة أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات لا يلجون أي تعليم عمومي، وبهذا كنسجلو عجز واضح في المناطق القروية، بحيث أن نسبة الالتحاق لا تتجاوز 39.4% وبالنسبة للإناث لا تكاد تصل 25.5% بنفس الوسط، الشيء الذي يؤكد السيد الوزير أن التعليم الأولي بالعالم القروي لا يزال في حاجة إلى مجهودات أكبر، ويتضح ذلك من خلال الملاحظات الهامة الذي أبدتها طبعا الدراسة واللي كنذكر منها، غياب رؤية للتعليم الأولي، عدم وجود مناهج مبنية على أساس مبادئ واضحة وقيم تربوية مناسبة للأطفال، بالإضافة إلى عدم انتظام مصادر التمويل وغيرها من الإشكالات العويصة التي تحتاج إلى رؤية واضحة إن كنا فعلا نريد الإجابة عنها.

السيد الوزير،

بالرغم من جل الإجراءات المستعرضة في الرؤية الاستراتيجية للتعليم 2015-2030 واللي التزمت وزارتكم باتخاذها في مجال التعليم الأولي إلا أننا نسجل وجود تناقضات واختلالات في تدبير التعليم الأولي.

اللي كنعرف السيد الوزير هو أن التعليم الأولي خاصو يخضع بحالو بحال التعليم الثانوي الإعدادي، الابتدائي، لأن التعليم الأولي ما كنعرفش أنا واش هو تيخضع يدبر من طرف القطاع الخاص ولا القطاع العام، بالإضافة إلى غياب آليات تتبع ومراقبة للمؤسسات المعنية بالتعليم الأولي، بالإضافة إلى غياب شعب لتكوين الأطر اللازمة للتعليم الأولي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بالفعل، كما قلت بأن كاين هناك إكراهات وصعوبات على مستوى تعميم التعليم الأولي على الوسط القروي، ولكن في إطار رؤية إستراتيجية سنعمل أنه التعليم الإلزامي غيبدا مع 4 سنوات، والإشكالية اللي كاينة حاليا فيما يتعلق بالتعليم الأولي في الوسط القروي هي ناتجة أساسا بضعف الاستثمار ديال القطاع الخاص في هذا التعليم الأولي.

كذلك عدم قدرة بعض الأسر على المصاريف، خصوصا على مستوى هذا التعليم الأولي في الوسط القروي، وهذا تيجعلنا أن هناك بالفعل كما قلتم بأن إشكالية ديال التعليم، خصوصا على مستوى العالم القروي ولكن تنزيل الخطة والرؤية الاستراتيجية سيتم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه، ظاهرة التدخين في المؤسسات التعليمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

طلعت علينا وسائل الإعلام المكتوبة مؤخرا بأرقام خطيرة كشف عنها البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التعليم، حيث ذهب التقرير إلى أن هناك 15% من التلاميذ يدخنون فيما 10% منهم يستهلكون الخمور، أما الشيشة فحدث ولا حرج.

وأقر التقرير بذلك، وهنا تكمن الخطورة بأن الثانويات تعد فضاءات غير آمنة، إلا أن وتحت غطاء التقدم والتفتح بدأنا نرى تفسخا وانحلالا يغزو مجتمعنا يوما بعد يوم، ويطمس تلك الأخلاق المرعية بيننا وينحرف بأبنائنا ليجعل منهم نبتا شيطانيا لا جذور له، حتى أخذ هذا الانحلال والانحراف يظهر في شوارعنا، وما بدأنا نشاهده من مناظر مشينة أمام أبواب الثانويات، وما بدأنا نشاهده من مناظر مشينة أمام أبواب الثانويات، وذلك نظرا لعدم كفاية المراقبة وفي غياب تنفيذ الإستراتيجية التي تهدف الحفاظ على أمننا الروحي والعقائدي من هذه الهجمات الشرسة.

وعليه نسائلكم السيد الوزير، ما هي مخططاتكم للحد من الآفات التي تهدد المدرسة ومحيطها حتى نحافظ على أمننا الروحي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

هو بالفعل كما قلتم يدخل في إطار الانشغالات كذلك ديال وزارة التربية الوطنية، ولدى الوزارة واحد المقاربة استباقية تقوم على ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير، هي تدابير طبعا تربوية بالدرجة الأولى،

وكذلك تدابير وقائية للحد من هاذ الإشكالية ديال تفشي الظاهرة المتعلقة بهاذ الآفة ديال التدخين داخل المؤسسة التعليمية، وبالتالي هناك مجموعة من المرتكزات أو مجموعة من الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف وزارة التربية الوطنية، تكمن أساسا على مستوى التدابير التربوية بإعداد مجموعة من الدلائل المتعلقة بالحياة المدرسية، بالأندية التربوية وكذلك الأنشطة التربوية.

كذلك كاين التنسيق مع قطاعات حكومية أخرى خصوصا وزارة الداخلية فيما يتعلق بالحملات التمشيطية بمحيط بعض المؤسسات التعليمية، كذلك كاين هناك تدابير أخرى تربوية أساسية تتعلق باعتماد واحد البرنامج جديد في مجموعة من الأقاليم ومجموعة من الجهات يسمى برنامج "إعداديات وثانويات ومقاولات بدون تدخين" هو برنامج مشترك ما بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الصحة ومؤسسة للاسلمى للوقاية والعلاج من السرطان، وهناك كذلك إعداد برنامج "إعداديات وثانويات ومقاولات" كذلك بدون تدخين.

طبعا كاين هناك كما قلت لابد أن تكون هناك مقاربة تربوية ووقائية، وهذا الموضوع يندرج ضمن الانشغالات الأساسية ولكن سنسعى في إطار مقاربة تشاركية طبعا مع قطاعات حكومية أخرى، وكذلك المجتمع المدني ومجموع الفاعلين الأساسيين داخل المدارس وخصوصا المدرسة العمومية، يمكن أن نتغلب عليها خصوصا وأن الوزارة حاليا تشتغل على إنجاز مجموعة من الدراسات والأبحاث حول إشكالية هذه الظاهرة وكيف يمكن الحد منها، خصوصا وأنها تهدد أبناء هذا البلد مستقبلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات ديالو، مع الأسف السيد الوزير يمكن نقول لك بأن قطاع التعليم ووزارة التعليم من أهم القطاعات اللي عندنا فالمغرب، من الأهم اللي نعطيو لها ماشي غير إستراتيجية وماشي غير مجموعة ديال التدابير فيما يخص الأبناء، لأن الجيل القادم إلى ما اعطيناهش الآن واحد الدفعة وواحد الاحترام وكل ما يمكن له من الإمكانيات لا المادية ولا البشرية، راه احنا كون على يقين ذاك الشي اللي اكسبناه كيفما كان في المجالات الأخرى راه غادي يكون ما كيساوي لا شيء.

لهذا، كنتمنى هاذ السؤال ما يبقاش سؤال وجواب، كنتمنى باش تبعوه تدابير حقيقية وواقعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

أنا متفق طبعا مع السيد المستشار، لا بد تكون واحد الحملات وكذلك تدابير إدارية وتربوية وأمنية إن اقتضى الحال.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث حول موضوع المناهج بوزارة المناهج بوزارة التربية الوطنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية وبمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة التي تصادف 13 يناير من كل سنة وعلى بعد أربعة أيام، فريق التجمع الوطني للأحرار يهنئ جميع المغاربة بهذه المناسبة السعيدة، راجيا من الله العلي القدير أن يدخل علينا بالخير واليمن والبركات، وأن تستجيب الحكومة لمطلب الفريق بترسيم هذا اليوم.

سؤالنا وفي سياق إصلاح منظومة التربية والتكوين التي يجمع الكل على راهنيتها، اتخذت وزارتكم السيد الوزير مجموعة من الإجراءات المهمة التي كان لها الأثر الإيجابي بالنسبة للدخول المدرسي لهذا الموسم، لكن في المقابل، نسجل أن التعثر لازال سيد الموقف في شأن تجديد المناهج والبرامج التربوية.

سؤالنا، ما هي الإجراءات العملية التي تعتزمون القيام بها لمعالجة هذه التعثرات واستدراك التأخر الذي يعرقل دخول الإصلاح مراحله المهمة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال.

فيما يتعلق بمناهج وزارة التربية الوطنية، لابد أن أؤكد مرة ثانية على أن هناك مجموعة من الالتزامات في إطار البرنامج الحكومي تتعلق أساسا 2017-2021، تتعلق بمناهج وزارة التربية الوطنية والتي تروم بالدرجة الأولى إلى تطوير النموذج البيداغوجي، تحسين جودة التربية والتكوين من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات:

1- تنزيل الهندسة اللغوية الجديدة؛

2- إرساء فعلي للجسور والممرات بين مختلف قطاعات التربية والتكوين؛

3- إيلاء عناية خاصة لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛

4- وكذلك الاعتناء بالجالية المغربية في المجال التربوي من خلال تطوير وتجويد برنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة أبناء الجالية.

طبعا هناك مجموعة من التدابير المتخذة فعليا في هذا المجال، بدأت وزارة التربية الوطنية في تنفيذ هذه الالتزامات خصوصا تدابير تتعلق بتنزيل الهندسة اللغوية الجديدة والدعم التمكني من اللغات، ولهذا تنشوفو بعض اللغات الأجنبية بدأت مع الدراسة في الابتدائي.

كذلك هناك إرساء الجسور والممرات بين مختلف قطاعات التربية والتكوين، خصوصا فيما يتعلق مواصلة تنويع العرض في الباكالوريا المهنية، حيث قامت الوزارة بتحضير برامج دراسية للمواد العامة والمهنية بالنسبة للمسالك المحدثة في 2017-2018 ووصلت عددها تقريبا 21.

طبعا هناك برنامجا يتعلق بالأطفال في وضعية إعاقة وكذلك تطوير وتجويد برنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة أبناء الجالية المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

جميل ما قلته، السيد الوزير، وأنا أشكركم على جوابكم، ولكن أسباب نزول هذا السؤال راجع لكون مراجعة المناهج لم تتم لمدة تناهز 14 سنة كاملة، ومع دخول الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 حيز التنفيذ، تم اتخاذ القرار بتعديل مناهج السنوات الأربعة الأولى للتعليم الابتدائي مع السيد الوزير السابق وهو ما يعرف بالمنهاج المنقح، ولكن ما نعيشه الآن هو تجميد هذا القرار، السيد الوزير.

نريد أن نعرف ومعنا الرأي العام أين يمكن المشكل بالضبط؟ هل القرار الذي اتخذه الوزير السابق لم يكن موفقا؟ أم أن مصالح الوزارة المعنية بهذا الملف والمسؤولة عليه من الناحيتين التقنية والتربوية هي التي تتحمل مسؤولية مختلف الأخطاء التي يعرفها هذا الأمر؟ والذي يتسبب في عدم وضوح الرؤية تربويا على مستوى الأهداف من المدرسة، ويخلق نوعا من عدم الاستقرار في الاختيارات التربوية وارتباكا لدى المدرس والمتعلم على السواء.

وهنا، لابد أن نشير مثلا إلى التأخر في تأليف وطبع كتب مدرسية، كما حدث بالنسبة لكتاب اللغة الفرنسية للتعليم الإعدادي والكتب المخصصة لمادة التربية الإسلامية، علما أنه لم يتحدد إلى الآن من المسؤول عن الأخطاء المعرفية الجسيمة في كتاب التربية الإسلامية؟

يعني حالة الصدام المفتعل ما بين التفكير الفلسفي والفكر الإسلامي التي عرفتها بالنسبة للثانوي التأهيلي في السنوات الماضية، والذي أصبح موضوع رأي عام دولي.

كما يروج السيد الوزير أنه في هذه السنة هناك كتب لم يتغير منها إلا الغلاف، بينما المحتوى..

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار.

انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

غير اللي ابغيت نأكد للسيد المستشار بأن هذا الورش المتعلق بمناهج وزارة التربية الوطنية هو ورش كبير، وبالتالي يقتضي خصوصا هو فيه العديد من المتدخلين المعنيين بالمراجعة، مؤسسات دستورية، مؤسسات اقتصادية، مثقفين، مفكرين، وشركاء اجتماعيين، وبالتالي كاين هناك تدرج في تنزيل هذا الورش اللي هو ورش كبير لا يمكن أن يكون في سنة أو سنتين ولكن هو على سنوات، متعدد السنوات.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو حول موضوع المساهمات المالية

للتلاميذ، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاشتراكي يتمحور حول مآل المساهمات المالية التي يقدمها التلاميذ في إطار التعاون المدرسي.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكر.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال المتعلق بالمساهمات المالية للتلاميذ.

هاذ الأمر يتعلق أساسا بالتعاونيات المدرسية، والتعاونيات المدرسية تخضع لمقتضيات متعلقة بتأسيس الجمعيات، وكذلك لمقتضيات النشرة الوزارية الصادرة في 1968، وهنا يمكن أن نؤكد بأن التعاونيات هي هيأة ذات منفعة عامة، تتمتع طبعا بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والاستقلال المالي، طبعا طبقا للمقتضيات المتعلقة بالجمعيات.

وهنا سنجد على أن هناك على مستوى مجموعة من المديريات الإقليمية يتشكل مكتب إقليمي لجمعية تنمية التعاون المدرسي، ينتخب على مستوى كل جهة ممثلا عنه عن مهامه، والهدف ديال هذه التعاونيات أساسا هو دعم العمل الاجتماعي لفائدة التلاميذ المحتاجين، توطيد روابط التفاهم والتضامن بين المدرسة والأسرة، طبعا واختصاصات وصلاحيات مهمة بالنسبة لهذه.

اللي ابغيت نقول بالنسبة للمداخيل ديال الجمعيات، تتشكل مداخيل الجمعية من مساهمة التلاميذ المحددة في 10 دراهم توزع كالتالي 40% تستفيد منها المؤسسة التعليمية، 20% مخصصة لدعم الإطعام المدرسي، 20% للمكاتب الإقليمية، 10% يتم تحويلها للمكتب الوطني للجمعية من أجل تمويل الأنشطة الوطنية، و10% يتم تحويلها لجمعيات المخيمات الصيفية، والوزارة تنكب حاليا على دراسة سبل تطوير عمل التعاونيات المدرسية وملاءمتها خصوصا مع التوجهات الإستراتيجية الجديدة للوزارة.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

عندك سهو، السيد الرئيس، ربما في الترتيب ديال الأسئلة ربما.. غير باش..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب.

في الحقيقة الفريق الاشتراكي يتقاسم معكم الرأي حول الهدف الذي كان من وراء خلق الجمعية ديال تنمية التعاون المدرسي التي أسست هذه مدة تناهز نصف قرن.

والهدف كان هو تطوير المدرسة المغربية، وكذا تيسير السبل حول تنشيط الحياة التعليمية، لكن السيد الوزير، الفريق الاشتراكي ارتأى طرح هذا السؤال لأن الوزارة هي من تدبر الشأن العام للمغاربة فيما يتعلق بهذا القطاع.

والفريق من خلال الملفات التي توصل بها لاحظ على أن هناك غياب ديال المراقبة ديال القطاع الحكومي فيما يتعلق بمجالات صرف المالية ديال هاد التعاونية.

أيضا الفريق عندو ملاحظة فيما يتعلق بمجال التدخل ديال ذات الجمعية، ونعطيكم مثال، مثلا فيما يتعلق بدعم التعليم المدرسي، أحنا السيد الوزير تفضلت مشكورا ووضحت للبرلمان ومن خلالنا الرأي العام الوطني، المغاربة تيتابعونا الآن 40% في 20 في 20، 10 في 10، أحنا ابغينا نقولو بأن الخدمة اللي اليوم تتقدمها هاذ الجمعية لا ترقى إلى ما يطمح إليه التلاميذ، خاصة فيما يتعلق بالدعم المدرسي.

ونعطيكم مثال اليوم في المغرب العميق في الهوامش واش هاذ الجمعية تتوفر التدفئة للتلاميذ باش يمكن لهم يتابعوا الدرس ديالهم مع الأستاذ؟ أبدا السيد الوزير.

فعلا ما تفضلتم بذكره بأن التخييم هاذ الشي كاين، يعني على المستوى الوطني كاين بعثات لفرنسا، للولايات المتحدة هاذ الشي ما

تناقشوه، ولكن ما يمكنش التلميذ اللي ماجي من أزيلال أو ماجي من الشاون ويعطي ذيك 10 دراهم باش على المستوى الوطني يتم التصرف فيها بكيفية أحادية دون إشراك هؤلاء التلاميذ اللي غيمكن لنا نعتبروا غير خزان لتمويل هاذ الميزانية.

ثانيا السيد الوزير، عدم إشراك التلاميذ، لأنه اليوم أقول أن بعض وليس الكل بعض المديرين هم من يستفردون بتدبير هاته المالية في غياب استشارة قبلية مع التلاميذ.

احنا الفريق الاشتراكي، السيد الوزير، يطالب بمراقبة جادة لأوجه صرف هاذ المالية العمومية، لأن هاذي فلوس ديال التلاميذ المغاربة من طنجة إلى الكويرة، وأقصد هنا المدرسة العمومية، يساهمون بهاذ 10 دراهم ولكن طريقة الصرف ديالها تشوب حولها شبوهات، ما كاينش شفافية، ما كاينش مسك ديال المحاسبة، وبالتالي آن الأوان لتتدخل الوزارة لتكثف الرقابة ديالها عن ذلك.

أخيرا السيد الوزير، السيد الرئيس الحركي أدى لي واحد، ثلاث ثواني السيد الوزير.

السيد الوزير، في الأخير تنقول بأن اليوم تم تأسيس واحد الجمعية ديال مدرسة النجاح، أحنا مزيان، أحنا مع التعدد الحزبي والجمعوي ولكن بغينا نقولوا اليوم ما خصناش هاذ الجمعية اللي دارت واحد الخدمة على قرابة ديال ..السنة تمشي الأشغال ديالها سدى ولابد من فتح حوار وطني لتقييم الدور الذي قامت به هذه الجمعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار على هاذ التعقيب ديالو اللي أبدى من خلاله مجموعة من الملاحظات، ولكن اللي نبغي نقول بأن فيما يتعلق بوزارة التربية الوطنية والقطاعات الحكومية المعنية، الأساس هو الحكامة طبعا والشفافية والفعالية والجودة، وبالتالي هذه الملاحظات اللي سجلتها المتعلقة بغياب المراقبة ومجال التدخل لدعم التعليم المدرسي، وكذلك أن المديرين هم الذين يستفردون بالتدبير، سيتم البحث في هاذ المسألة انطلاقا من الإجراءات المتخذة خصوصا في إطار الحكامة والشفافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى موضوع آخر يرتبط بآفاق قطاع التكوين المهني، لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، ومعذرة على تأخيره.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

لا أحد ينكر أهمية قطاع التكوين المهني ببلادنا وكونه عاملا أساسيا في مجال محاربة البطالة والهدر المدرسي، إلا انه لازال يعرف اختلالات كبيرة بين متطلبات سوق الشغل ونسبة المتخرجين العاطلين، مما يحتم على الحكومة ضرورة النهوض بقطاع التكوين المهني بشكل يتماشى مع مخططاتها الحكومية، ووضع آليات لتحديد مهن المستقبل.

وبهذه المناسبة نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة للنهوض بأوضاع التكوين المهني حتى يستجيب لمتطلبات سوق الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال المتعلق بآفاق قطاع التكوين المهني، طبعا هو من القطاعات ذات الطبيعة الإستراتيجية خصوصا في ظل التحولات التي تعرفها مجموعة من القطاعات، ولمواكبة كذلك المستجدات المتعلقة بمجموعة من الأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة.

إذن هناك، خصوصا هاذ المسالة ديال قطاع التكوين المهني ببلادنا قطع أشواطا كبيرة هاذي لا بد أن نسجلها.

كذلك هناك مقاولات تعتبر شريكا أساسيا بالنسبة للقطاع ديال التكوين المهني، كاين هناك مجموعة من الأهداف الأساسية لدى كتابة الدولة المتعلقة بالتكوين المهني خصوصا المواكبة الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة وبالأخص المشاريع المهيكلة الكبرى.

إذن كاين هناك مجموعة من الالتزامات والإجراءات المتخذة من

طرف الحكومة، خصوصا وأن البرنامج الحكومي تضمن الرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني بهدف تزويد سوق الشغل بحوالي مليون و700 ألف خريجة وخريج، وكذا إحداث 123 مؤسسة للتكوين المهني، هذا في إطار برنامج الحكومي في أفق 2021.

كذلك هناك ضمان ملائمة مجموعة من الحاجيات المعبر عنها، تعمل هاد كتابة الدولة بشكل وثيق مع المهنيين على إحداث شعب جديدة وصياغة هندسة بيداغوجية جديدة تنبني أساسا على مقاربة تفعيل المنظومات الصناعية المتضمنة أساسا بمخطط التسريع الصناعي وكذلك بعض الشعب المتعلقة بقطاع السيارات والنسيج والجلد إلى غير ذلك.

بالتالي هناك تخصصات جديدة لمواكبة الأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم، فالحقيقة لا أحد ينازع في كون أنه كاين مجهود كبير فهاذ القطاع ديال التكوين المهني، ولكن السيد الوزير كيف تتعرفوا أنه الإشكاليات اللي مطروحة حاليا واللي كنخافو أننا مستقبلا نعيشوها مع الأبناء ديالنا أننا غادي نخلقو واحد كذلك الطلبة اللي هما معطلين من بعد، وبالتالي يجب الملاءمة ما بين التكوين وما بين الطلب ديال الشغل اللي كاين حاليا، كيف ما عملتو فالقطاعات ديال السيارات والقطاعات ديال الطيران، كذلك نطلبو أنه يكون واحد المعهد إلى كاينة إمكانية ديالو ديال المعادن في تنغير، لأن كتعرف المنطقة كلها ديال المعادن، كنتمنى أنه يتخذ بعين الاعتبار كذلك هاذ المنطقة وتكون واحد التكوينات اللي خاصة لهاذ الفئة في المجتمع.

كاين إشكاليات، السيد الوزير، اللي كذلك كيعيشوها أبناؤنا الطلبة هي المسألة ديال (les stages) أنا كنتمنى من الوزارة وخصوصا الإخوان ديال التكوين المهني أنهم يعقدو شراكات مع مجموعة ديال الشركات باش يحلو هاذ المعضلة ديال (les stages) ، لأن ماشي أي واحد عندو هاذ الفرصة هاذي، وبالتالي مطلوب هاذ (les stages) مطلوبين لهم في آخر السنة.

فإلى كان إمكانية على الأقل الشركات اللي تابعة للدولة أو المؤسسات ديال الدولة تعمل على أنها تاخد واحد المجموعة ديال الطلبة اللي يعملو هاذ (les stages) هاذو.

كذلك تنطلبو من السيد الوزير إلى كاينة إمكانية أنه يتعاون القطاع ديال السياحة، التكوين ديال السياحة فيما يخص الناس اللي ماعندهومش شهادة، خصوصا بعض النساء وبعض الناس اللي معندهومش شهادة، لأنه لا بد كيطلب ليهم أنهم يكونوا قاريين.

كاين بعض المسائل اللي يمكن ليهم يعملو فيها بحال العاملات في الفنادق، يمكن لينا منطلبو ليهمش هاذ الشواهد، لأنه هذا إشكال كيتطرح حاليا لمجموعة ديال الناس ملقاوش كيفاش ياخدو هاذ الشهادة لأنهم مقريينشاى، بالتالي تنطلبو منكم أنكم تاخدوهم بعين الاعتبار في التكوين المهني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال، القائم مقام وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار على هاذ الاقتراحات، وراه تم تسجيلها وستحال على القطاع ديال كتابة الدولة المتعلقة بالتكوين المهني، طبعا هذا قطاع إستراتيجي كما ورد فالكلام ديالكم يواكب الأوراش الكبرى اللي كتعرفها المملكة، ولابد نقول بأن هذا قطاع استراتيجي، خصوصا وأن الحكومة أصدرت مرسوم يتعلق بمنح طلبة التكوين المهني لأول مرة، وهذا من المكتسبات الأساسية في أفق يعني إعطاء واحد الدفعة يعني جديدة ومقاربة جديدة وديناميكية جديدة لهاذ القطاع التكوين المهني من خلال مرسوم التي تم الموافقة عليه بمنح طلبة التكوين المهني..

إن شاء الله، المهم راه بدينا وهذا من المكتسبات الأساسية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الثقافة والاتصال، وموضوعه صيانة وتثمين التراث الثقافي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

المغرب يتوفر على تراث ثقافي مادي وغير مادي مهم، كبير جدا، والحكومة إلتزمت بتجديده وبالعناية به.

سؤالنا، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لكي توفوا بهاذ العهد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال.

طبعا نتمنى أن نفي بالعهد وبالالتزامات الملقاة على عاتقنا، خصوصا وأن الأمر يتعلق بالتراث، بتاريخ المملكة، بالثقافة، بالهوية، وبالتالي لابد أن تكون واحد المقاربة جديدة لإعطاء دينامية جديدة لهاذ القضايا المرتبطة بحماية التراث.

طبعا نحن في إطار اتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة بحماية التراث أولا، سواء على مستوى الترسانة القانونية، ونشتغل على إخراج مجموعة من النصوص القانونية وكذلك المراسيم إن شاء الله في الأشهر المقبلة ستحال على المؤسسة البرلمانية، الهدف من هاذ الترسانة القانونية هو حماية التراث أساسا، ويمكن أن نقول بالحماية القانونية.

كذلك هناك مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالحماية التي يمكن أن نسميها بالحماية المادية، من خلال ترميم مجموعة من المآثر التاريخية، وعندي هنايا واحد المجموعة ديال الإحصائيات، كذلك إحداث مجموعة من المراكز والدراسات والأبحاث المتعلقة بالتراث، سواء التراث المادي أو اللامادي.

كذلك نعمل دائما يعني يمكن لي نعطيكم من بعد الإحصائيات المرتبطة بترتيب وتصنيف هاذ المواقع الأثرية، اللي احنا كنعتزوا بها كثيرا، وخصوصا وأن حاليا يتم تسجيلها في منظمة "اليونسكو" كتراث اللامادي، وكان آخرها ذيك المتعلقة ب.. كاينة غير فرقة "تسكيوين" من الأطلس الكبير، هذيك تم تسجيلها وهي كتعتبر من التراث الناذر، كذلك عندنا واحد اللائحة طويلة فيما يتعلق بتصنيف هاذ التراث سواء المادي أو اللامادي وتسجيله على المستوى العالمي، وبالتالي كاين إجراءات على مستوى الترسانة القانونية وكذلك على مستوى الحماية المادية.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

كنعرف في الواقع العمل ديالكم في هاذ الاتجاه ونشجعكم في هذا الاتجاه، المغرب عندو روافد ثقافية متعددة، فهو في العمق العربي الإسلامي، العمق الأمازيغي، الصحراوي، الحساني، الأندلسي، اليهودي، إلى آخره، إذن هاذ المجموعة ديال الثقافات التي صنعت هاذ المغربي، اللي كنسميوها "تمغربيت" "تمغربيت" زاد بهاذ الشي، هذا هو المغربي، المغربي عندو هاذ العلاقة، وبالتالي هاذ الخلط، وهاذ المزيج أعطى كذلك مزيجا واختلافا وتنوعا فيما يخص الثقافة سواء كانت مادية أو اللامادية.

فيما يخص الثقافة اللامادية، كتعرفوا عندنا مدن في التاريخ، عندنا مدن، عندنا آثار كبيرة جدا ولكن فيها إهمال كبير جدا للإمكانيات، لأن كثيرة جدا، وبالخصوص الوزارة ديالكم كنعرفوا الميزانية ديالها، لا تتوفر على ميزانية التي تكفيها لكي تقوم بهاذ الصيانة، وبالتالي لابد في البحث عن إشكاليات لكي نقوم بصيانة هاذ التراث اللي هو كثير جدا، كثير بزاف على وزارتكم باش يمكن دير هاذ الشي.

كذلك لابد من أن نعمل على أن تقوم هاذ التراث الثقافي المادي بأن يكون عنصر إقلاع اقتصادي، احداكم وزير السياحة وتتعرفوا أن السياحة الثقافية الآن تلعب دورا كبيرا جدا في العالم.

هناك مدن ثقافية معروفة، باريس في فرنسا، وفي واحد العدد ديال الدول في الغرب على أن مدينة وحدة تيجي لها 70 مليون، 80 مليون في العام، وبالتالي أن هاذ الموروث هاذ الغنى الثقافي فهو رافعة اقتصادية ونستطيع أن نريد أن تكون فعلا رافعة اقتصادية في مراكش، في فاس، في مكناس وفي واحد العدد ديال الدول اللي فيها هاذ التراث الثقافي المادي، إذن لابد من صيانته والمحافظة عليه كذلك لأن هناك بعض الناس اللي تيترماو عليه.

إذن يجب المحافظة عليه، يجب البحث عن تقنيات يدخل جهات، يدخل جماعات، يدخل واحد العدد ديال المسائل اللي يتمكن..

كذلك فيما يخص التراث الغير المادي ما بغيناش تكون الدعم ديالها في اتجاه أن يكون مسألة فلكلورية فحسب، نجيبو هاذوك الأمازيغ ولا نجيبو هاذوك .. غير باش الفوق. لا يجب أن يكون هاذ الفلكلور أو لا هاذ التراث الأمازيغي والتراث العربي والتراث ديال الصحراوي الحساني أن يكون فعلا تراثنا فيه دراسات، كما قلت، فيه كذا.. للمحافظة على ثقافتنا وعلى تاريخنا هذا هو الذي يجعل المغربي مغربي، هذا هو "تمغربيت" ديالنا.

عندنا تمييز يميز على الصعيد العالمي، كذلك في هاذ التراث غير المادي نتمنى أن تقوم، أنتم عرفنا الحرص ديالكم، على أن 13 إن شاء الله غدي يحتافل أو الأمازيغ اللي هو جزء من المغرب جزء من أن يحتفل في 13 في الشهر الجاي، فأن تكون هاذ العطلة الأمازيغية إن شاء الله

تدفعوا أنتم باش تكون عطلة رسمية في عيد السنة الأمازيغية إن شاء الله.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار.

طبعا هاذ الاقتراحات ديالكم هي يعني مأخوذة بعين الاعتبار في الأولويات والانشغالات ديال وزارة الثقافة، وكما قلت بان كاين طبعا الحماية القانونية من خلال النصوص القانونية، وكاينة الحماية المادية من خلال التسجيل والترتيب إلى غير ذلك وترميم هذه المآثر التاريخية، وطبعا أساسي كذلك أن تكون هناك مراكز للدراسات والأبحاث تسعى أساسا إلى حماية التراث.

طبعا احنا عدنا توجه بأن الثقافة لابد أن تكون هناك ما يمكن أن نسميه ثقافة رافعة للتنمية الاقتصادية ما تبقاش مسألة ثقافة ثانوية، وكذلك الثقافة هي مسؤولية مشتركة ديال الجميع ليس فقط وزارة الثقافة، ونعتقد أننا في إطار هذه الإجراءات سنصل إلى المبتغى وهو أن تبقى المآثر التاريخية والحفاظ على هاذ التراث الثقافي سواء المادي أو لا مادي من الأولويات لدينا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الثاني، موضوعه عدم مهنية قنوات القطب العمومي في تغطيتها لبعض الأحداث الاجتماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدتين الوزيرتين،

الإخوة والأخوات المستشارين،

السيد الوزير،

لقد عمدت بعض قنوات القطب العمومي في نقل أخبار بشكل غير مهني، ومنها الأحداث التي عرفها إقليم الحسيمة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن خلفيات هذه الممارسات التي تمس في العمق مصداقية الإعلام العمومي؟

والإجراءات التي تنوون اتخاذها لتصحيح هذه الصورة التي أصبحت سلبية بشكل نمطي حول قنوات الإعلام العمومي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا للسيد المستشار على هاذ التساؤل ديالو، اللي كذلك يندرج ضمن انشغالات الوزارة أساسا هي تتعلق بمعايير الجودة بأخلاقيات المهنة، كذلك الأخذ بعين الاعتبار بالتنوع والتنافسية والمنفعة العمومية، كذلك الحرية، كذلك المسؤولية وربطها بالمحاسبة.

وهذا كله يتم تنظيمه على أساس مبدأ المساواة في الولوج إليها خصوصا الولوج إلى القنوات العمومية، كذلك الإنصاف في تغطية مجموعة من الأنشطة وكل ما يتعلق بانشغالات الرأي العام الوطني، خصوصا على مستوى التراب الوطني، ويعني النشرات الإخبارية طبعا تقدم أهم الأحداث الوطنية والجهوية والدولية الراهنة في مجلات مختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع احترام التوازن وتعددية تيارات التعبير والرأي ومعالجة الخبر في إطار المهنية.

وبالتالي هناك مجموعة من دفاتر التحملات، هناك مجموعة من العقود المبرمة بين القطب العمومي والوزارة، وكاين هناك مؤسسة دستورية ديال "الهاكا" هي التي تراعي هاذ الإشكاليات ربما إلى كان هناك خلل فيما يتعلق بالتزام مجموعة من المعايير خصوصا فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة والمهنية والجودة، إلى غير ذلك.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة نحن يعني الجواب ديال السيد الوزير ينسجم تماما مع ما هو مطلوب، فالأمور التي عرضتموها هي المطلوبة، لكن السيد الوزير، مع الأسف نجد أن السياق، سياق طرح السؤال طبعا، كان هو ما وقع في الحسيمة، والمحاولة ديال تضليل الرأي العام وتزييف الحقائق في بعض الأحداث، وهو اللي خلى أن القنوات ديال القطب

العمومي تفقد مصداقيتها.

هاذ السياق مع الأسف، نجده مازال مستمرا في تغطية مجموعة من الأحداث، الآن بلادنا مجموعة من الأحداث الاجتماعية التي تعرفها مجموعة من المناطق، زاكورة، الصويرة، ما وقع في جرادة، الاحتجاجات التي تقع في أوطاط الحاج إقليم ميسور، مجموعة من الأحداث الاجتماعية يفترض أن يكون هناك حضور الإعلام العمومي لخلق واحد النقاش عمومي، لأنه يكون واحد الفضاء من أجل النقاش ومن أجل مقاربة الخلفيات ديال هاذ الاحتجاجات.

في الواقع، السيد الوزير، نجد إما غياب ديال قنوات القطب العمومي، إلى مغابتش بعد مرور أحداث معينة بأيام تغطي بمعنى التأخر في تغطية الأحداث، وإذا غطت في الغالب كتكون تفتقد للمصداقية ويعني للواقعية في نقل الحقائق.

أشرتم، السيد الوزير، كذلك في الجواب لمجموعة من المعايير المهمة، التوازن، الشفافية، الجودة، والإنصاف، وكما قلت هي اللي خصها تكون، وهنا نحن لا نسجل يعني هاذ الأمور أو ندين الصحافيين، بقدر ما هناك إدانة للخط التحريري، الخط التحريري، وأساسا إلى خذينا النموذج ديال القناة الثانية راه كاين مس واضح لدفتر التحملات، كاين أمور مقتضيات قانونية يتم المس بها، القضية ديال إشهار القمار مثلا، رغم أنها تصادم وتعارض ما هو موجود في دفتر التحملات، القضية ديال التوازن والإنصاف والشفافية ونقل الإشكاليات أو لا النقاش العمومي، نعطيوا غير نموذج من هاذ المؤسسة السيد الوزير، من هاذ المؤسسة القانون ديال المالية، كاين اللجان اللي الأشغال ديالها استمرت أزيد من 60 ساعة، ولو دقيقة واحدة تمت تغطيتها في وسائل القنوات ديال القطب العمومي.

وبالتالي، كنتمنى يكون مجهود، السيد الوزير، في ضبط عمل هاته القنوات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

طبعا المجهود ديال وزارة الاتصال هو الحث دائما على المصداقية والمهنية، هو أساس عمل هاذ قنوات القطب العمومي، وبالتالي لابد أن تنقل الأحداث الاجتماعية، الأحداث الاجتماعية اللي كانت في الأيام الأخيرة ديال جرادة، تم نقلها في العديد من النشرات الإخبارية في القطب العمومي، وكاين هناك بعض النقط التي تم إثارتها سننظر فيها خصوصا وأن دفتر التحملات هو الذي يأخذ بعين الاعتبار هاذ المسالة هاذي.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وموضوعه، توالي إغلاق المقاولات الصغرى، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

شكرا السيد الرئيس،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

إلتزمت الحكومة بدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال توفير الرعاية والتكوين والمواكبة والتحفيز المالي والجبائي لهذه الشريحة من المقاولات.

ورغم تنوع البرامج والإستراتيجيات الحكومية، إلا أن عدد من المقاولات لازالت تعيش شبح الإفلاس والتصفية القضائية مع كل ما سيترتب عن ذلك من فقدان مناصب الشغل، نسائلكم السيدة الوزيرة، ما هي التدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها لوقف نزيف إفلاس المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة ارقية الدرهم، كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

أنا لابد من التأكيد بان دعم المقاولة المغربية والرفع من تنافسيتها تيشكل الهدف الأساسي لتنزيل مختلف الإستراتيجيات القطاعية

التي تتشرف عليها الوزارة، لاسيما الشق المتعلق بتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وجات الإستراتيجية الجديدة لتسريع الصناعة أو من التسريع الصناعي 2014-2020 تتعزز هاذ التوجه وتتشكل بذلك قفزة نوعية فيما يخص عصرنة المقاولات الصغرى والمتوسطة خاصة.

رغم بعض المشاكل اللي تكلمت عليها اللي تتعرض هاذ المقاولات خاصة منها الصغرى، لا يمكن النظر إليها دون وضعها في إطار محيطها الاقتصادي ومقارنتها بعدد المقاولات التي يتم خلقها سنويا.

في هذا الصدد تبذل الوزارة والحكومة مجهودات من أجل حلحلة الصعوبات وتحسين محيط المقاولة وتطوير المبادرة المقاولاتية حتى تكون في مستوى التحديات الوطنية والدولية.

وهناك بعض الإجراءات نذكر على سبيل المثال مجهودات الصندوق المركزي للضمان من خلال آليات تمويلية تستهدف إعادة هيكلة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، الإستراتيجية الجديدة اللي ذكرت منها تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، إنشاء وتقوية وتنشيط المنظومات حول مقاولات القاطرات، ملائمة برامج الدعم الموجه للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وخاصة تلك المكونة للمنظومات، وضع آلية لدعم المقاولات الصغيرة جدا من أجل تطوير الروح المقاولاتية وتطويرها، وضع الإطار القانوني الجديد لإنشاء محيط مقاولاتي، محفز المقاولة الصغيرة جدا من خلال أجرأة نظام المقاولاتي الذاتي.

أيضا في إطار المجهودات الأخرى المبذولة للحفاظ على نشاط المقاولات ومناصب الشغل التي توفرها، هاذ الوزارة بصدد توقيع اتفاقية مع وزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة حول آليات إعادة هيكلة المقاولات المتواجدة في وضعية صعبة، تتضمن إجراءات أولية لإعادة الهيكلة، إجراءات للتسريع بإعادة الهيكلة بالإضافة إلى مواكبة إعادة الهيكلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة من بين السؤال العريض اللي ما لقينالوش جواب في الممارسة الميدانية لتسيير الشأن نحو الأزمة الحالية ديال الشغل هو البطالة، البطالة اللي أصبحت تنخر المجتمع خاصة الشباب الطموح الآن، الأحداث اللي تنشفوها في المغرب في المملكة ف 70% من صلب المشكل هي البطالة، هي أزمة الشغل هو البحث عن قوته اليومي وعن العمل.

السيدة الوزيرة،

الحكومة ما دارتش واحد المجهود، ملي تنلاحظوا الأرقام إقبار 5000 مقاولة، فهناك خلل ما؟ يا أزمة التسيير ديال رؤساء المقاولات يا أزمة حكومة عليها بكل صراحة تقديم استقالتها؟ لأن انعدام التحفيز، المواكبة، التأطير، غادي نحاسبوا المقاولة على سوء تدبير الرئيس ديالها ممكن، ولكن نحاكموا مقاولات اللي تم الإفلاس عمدا عن طريق تأخر الأداء فهذه هي الجريمة الكبرى.

هناك مقاولات تتعرض للإفلاس عن طريق تأخر الأداء، شحال يصبر هاذ المقاول؟ سنة، سنتين، شحال يصبر؟ راجعوا، اطلعوا الإحصائيات يعطيوهم لكم ديال المؤسسات كم من مقاولة تعرضت للإفلاس؟ وظلم هذا أن هذا يمشي بنادم للسجن وكيسال للدولة 3، 4 المليار، ظلم.

إذن هنا خص واحد الإجراء واحد المواكبة، واحد التكوين قبل من ذاك الشاب الطموح اللي تيجي تيقول لك بغيت نصنع مقاولة، فرحان أنه يصنع مقاولة خص يشدو ويقول له آجي نوريك أشنو غادي دير؟ نحلوا العين ديالو مزيان فين غادي يحط رجلو، لأنه ملي غادي يحط رجلوا في المقاولة يرأس مقاولة ولي غارق في المشاكل.

أولا، التحفيزات غايبة ديال الأبناك؛

ثانيا، الإثقال ديالو بالضرائب؛

ثالثا ملي تيفتح ذيك الشركة تيولي تابعوا الخدام ب (LA CNSS) وما كاينش التسهيلات في الأداء، إذن هنا تنرميوه للعافية وتنزيدو المشاكل الاجتماعية أكثر تعقيدا، خاص نقل التجارب ديال الدول، وبكل احترام أننا ناخذو التجارب هما ما كيفرطوش في الشركات، ملي تيشوفو واحد المقاولة، للأسف الحكومة خاص تحتضن ذيك المقاولة على أساس ديالها من الرئيس ومن العامل ومن التقني ومن المهندس، ملي يآمنوا أن ذيك المقاولة في الملك ديالهم الخاص هنا أن المقاولة نضمن لها النجاح والاستمرار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا الحكومة غير عازمة على الاستقالة، بقدر ما هي عازمة على

المدافعة ومواجهة كل التحديات اللي تتواجهها المقاولة المغربية، ومن ضمن هذه التحديات اللي قلت لك بأن الأجرأة اللي أخذتها الوزارة وهي القانون اللي دارتوا اليوم مع وزارة الاقتصاد والمالية وفيه هاذ الشراكة مع الأبناك، خصوصا الوساطة مع الأبناك، اللي فعلا ذكرتوها اللي هي ممكن محفز بالنسبة للمقاولات أنها تبقى وأنها تضمن باش يكون استمرارية وما يكونش الإغلاق ديالها.

وهذه الإجراءات مرتبطة بالوساطة البنكية، إجراءات مؤسساتية وأخرى مرتبطة بالضمان والقروض المستوردة ومنح الاستثمار ومخططات تنموية ميدانية ملائمة للوظائف الأساسية للمقاولة.

أنا تنشاطرك الرأي بأن بعض المقاولات فعلا كاينين هناك بعض المشاكل اللي تتعارضها بأنها ما تتخلصش في الوقت، ولكن الحكومة أيضا عازمة على حلحلة هذا المشكل، وإن شاء الله، قريبا غادي يكون نتائج إيجابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

وننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه تمشيط الأحياء الصناعية من البقع الغير المستغلة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيدين الوزرين،

سؤال الفريق الاستقلالي اليوم يتأسف لوجود بقع أرضية مجهزة في أحياء صناعية ولا تستغل، فما دور وزارتكم، السيدة الوزيرة، لفك هذا اللغز؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال، صراحة مهم ومهم جدا، لأننا فعلا هذه البقع الأرضية التي أعطيت في إطار (les zones industrielles) تدارت لمسألة وحيدة وهي الاستثمار، للأسف أننا هاذ الاستثمار استغلوه بعض المضاربين العقاريين واستغلوه بشكل اللي عوض ما يكون هناك استثمار واستغلال فرص أو خلق فرص الشغل استغلوه لذواتهم، وهذا كان عليه خطر بالنسبة للاستثمار وأيضا هناك كانت شكل خطر بالنسبة لنا أو لا لخلق فرص الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أظن أننا لا نختلف السيدة الوزيرة، فقد شاطرتموني الرأي، اليوم حان الوقت لننكب جميعا على إحصاء هذه البقع، عيب في بلادنا اليوم شباب مؤهل عندو رغبة للاستثمار وما تيلقاش بقع أرضية، في حين كاينين بعض الناس منعدمي الضمير يستغلون هذا الامتياز ولازالوا ما حشموش.

فالرجاء السيدة الوزيرة، عيب يكون عندنا المستشفيات عندها نقص في الأطباء وعندنا الأطباء معطلين، عيب يكون عندنا بقع كثيرة وكثيرة جدا في شتى أنحاء المغرب.

ما دور المراكز الجهوية للاستثمار؟ ما دور الضمير اليوم الضمير الحي، الضمير الوطني؟ أين هي الغيرة الوطنية؟ كفى من الاستغلال، أنا لا أؤاخذكم السيدة الوزيرة، ولكن أطرح السؤال اليوم المغرب في حاجة للتعاون، اليوم المغرب في حاجة إلى جلب الاستثمار وكبح هاذ الغول نتاع البطالة، المستثمرين كاينين، ولكن البقع الأرضية غتكلفهم إما يخرجوا على المدار الحضري أو ما كاينينش.

فأظن هذا نداء، نداء الوطن اللي تيستغل شي بقعة أرضية وما مستعدش يستثمر فيها يعطيها للوطن ما غيعطيها لا لزيد ولا لعمر، كفى من الاستهتار كفى من التحايل على القانون، أنا كنعرف أحياء صناعية مع كامل الأسف تحولت بقدرة قادر إلى سكن.

عيب تنشري المتر بثمن بدرهم رمزي للاستثمار وكنستغلو استغلال فاحش بتحايل ونبيعو بملايين الدراهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

أنا دائما أشاطرك الرأي ومتفقة معك كليا لأن هذا الناس فعلا، ولكن غنقول لك قضية وحدة، إلا ما تيحشموش هما فالحكومة ما غاديش تحشم حتى هي معهم، وغادي تكون عندها إجراءات زجرية لقمع هاذ الناس اللي تيستغلوا هاذ الأراضي وهاذ البقع بشكل اللي غير سليم لأنه ما عندو حتى نتيجة إلا أنه تيوقف لنا الاستثمار أولا، وتيقمع استغلال أو إعطاء فرص للشغل، وكاينين هناك بعض الإجراءات اللي تتخذها الوزارة من أجل وقف أوردع هاذ الأمور:

أولا، الأمور المسطرية أو القانونية هي إعداد إطار تشريعي بمثابة مشروع قانون لحل المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي كالمضاربات العقارية واسترجاع الأراضي الغير مثمنة، ويوجد مشروع هذا القانون والذي يهم بالتحديد شروط تهيئة وإنشاء وتسيير فضاءات الاستقبال الصناعية حاليا قيد الدراسة مع الوزارات المعنية لضمان نجاعة التدابير التي يتضمنها وتسيير تنفيذ مقتضياته.

أيضا هناك قيم لجن محلية مشتركة بتتبع عملية تفويت الأراضي في مختلف المناطق الصناعية، وأي إخلال بإحدى البنود السالفة الذكر يترتب عنه إلزام المستثمر بأداء ذعيرة إلى أن يتم إلغاء تسجيل عقد بيع البقعة الأرضية، ويتم نزع الملكية المحفظة أو التي لم تحفظ بعد عن طريق المساطر الجاري بها العمل وإدماج اعتماد نموذج الكراء العقاري، العقار الصناعي عوض تفويته في بعض مشاريع فضاءات الاستقبال الصناعية، والتي تمتاز المشاريع بنسب تثمين جد مهمة تفوق 90% مقارنة بالمشاريع التي تعتمد للبيع.

إذن الأراضي أو البقع التي لم تستغل ولن تستغل في إطار ما اللي هو مفروض للاستثمار فسوف تنزع الملكية منهم قريبا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

ننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه قطاع النسيج بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل قطاع النسيج والألبسة قطاعا حيويا ببلادنا، حيث يشغل ما يفوق 400 ألف شخص تتوزع ما بين 60% من النساء، و56% من الشباب، وأكثر من 62% بدون شهادة أو تأهيل مهني، حسب أرقام 2016.

وفي إطار المنظومات الصناعية المندمجة والمتكاملة (Ecosystèmes) في قطاع النسيج والملابس الجاهزة، واكبت الحكومة المهنيين بإحداث 50000 منصب شغل من أصل 100000 مبرمج وأكثر من 4 ملايير درهم للاستثمارات خلال 5 سنوات الأخيرة وشكلت صادرات القطاع خلال سنة 2017 رقما تجاوز 35 مليار درهم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعلمون أن غزو المنتوجات من دول أخرى للسوق المغربية ساهم بشكل مباشر في إلحاق خسائر جسيمة بالقطاع خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تضررت الشركات المحلية العاملة في هذا القطاع الحيوي، نتج عنها فقدان حوالي 100 ألف منصب شغل بمعدل 20 ألف فرصة عمل ضائعة سنويا، مما نتج عنه إغلاق شركات وتسريح عمال، الأمر الذي جعل الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة (AMITH) وفي خطوة استباقية مع الوزارة الوصية والمهنيين، اعتماد إستراتجية في مقاربة ايجابية مع الوزارة الوصية للنهوض بالقطاع لكي يصبح أكثر تنافسية، وذلك للحيلولة دون استمرار هذا النزيف المزمن.

وفي هذا الصدد، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن القرار الحكومي ممثلا في وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، الرامي إلى فرض رسوم الاستيراد على منتوجات النسيج والألبسة المصنعة بتركيا، بعدما تظاهرت الشركات المغربية العاملة في القطاع بسبب تنامي الواردات التركية، دون الإخلال باتفاق التبادل الحر، المغربي، التركي.

السيدة الوزيرة،

يجب علينا الاهتمام وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل السوق الداخلي، يجب على الحكومة أن تبادر إلى وضع خطة استعجالية لتطويق أزمة قطاع النسيج ببلادنا، من خلال رفع تنافسية القطاع ودعم الابتكار وتأهيله لكي يتلاءم واحتياجاته الجديدة خاصة مواكبة المستثمرين الوطنيين، ومحاربة القطاع الغير المهيكل والتهريب والتزييف العلامة التجارية التي تمثل أهم الممارسات الهامشية المضرة بالقطاع المنظم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن تصوركم لتطوير ومواكبة وتحديث هذا القطاع الصناعي الهام ببلادنا وحصيلة المنظومة الصناعية (Ecosystèmes) ؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا غير الأرقام ذكرتها فمغاديش نرجعوا لها، يعني بالنسبة للقيمة ديال هاذ القطاع شنو كيمثل بالنسبة للاقتصاد أو القيمة المضافة بالنسبة للصناعة، فهو كيمثل 7%، إذن الأرقام الأخرى ذكرتها.

أيضا ابغيت نتكلم على ربما اللي مهم جدا هو التدبير الوقائي اللي دارتو الوزارة اللي هي كتلبي المطلب ديال هاذ المستثمرين في هاذ القطاع ديال النسيج اللي جا مؤخرا، البارح تنشر في الجريدة الرسمية، أكيد كيدخل مباشرة حيز التنفيذ، وهو تدبير وقائي لحماية، وقائي ولكن فقط مدة 2018، يعني مدة سنة، هو تدبير للحلحلة لهاذ القطاع النسيج باش نشوفوا مع شركائنا، كيف ما ذكرتوا، لأننا عندنا اتفاق التبادل الحر مع تركيا، فهو شريك خصنا نتفاوضوا معه، خصنا يكون عندنا هناك لقاءات من أجل حلحلة هذا الموضوع.

هذا التدبير الوقائي غادي يساهم في الرفع من المنتوج أو حماية المنتوج المغربي في قطاع النسيج، غادي يكون عندو أيضا تداعيات كبيرة ومهمة جدا وإيجابية بالنسبة للاقتصاد الوطني كيف ما ذكرتوا، وهو أيضا بالنسبة لخلق فرص الشغل.

أما بالنسبة لقطاع النسيج في المغرب، فكتعرف بأن هذا قطاع مهم وحيوي جدا، كيمثل يعني كاين هناك تدابير كثيرة، وهي هما يعني خلق فرص الشغل اللي كتمثل 100 ألف منصب شغل، فالوزارة عازمة على الرفع والوصول إلى هذا الرقم، اليوم احنا كنتكلموا على 42 ألف ولكن احنا كنتكلموا على 2020، يعني تقريبا وصلنا النص قبل ما نوصل ل2020، فالوزارة هي عازمة على الرفع من هذا القطاع وأيضا على حلحلة هذا القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونواصل مع السؤال الموجه لقطاع السياحة، وموضوعه تأهيل المرشدين السياحيين الغير الرسميين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان المستشارين،

السيد الوزير،

ينتظر المرشدون السياحيون غير المعتمدين تفعيل مقتضيات المادة 31 من القانون 133.13 والقاضية بإدماجهم، ونظرا للتأخير الذي عرفه تطبيق هذه المادة، نسائلكم حول الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة لتسوية وضعية هؤلاء المرشدين؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار،

شكرا على وضع هذا السؤال المتعلق بتنظيم القطاع ديال المرشدين السياحيين، وبالخصوص هاذ الفئة ديال المزاولين ديال هاذ المهام بدون رخص رسمية.

في الحقيقة هاذ القطاع عرف واحد تطور كبير فهاذ السنوات الأخيرة منذ إصدار هاذ القانون المنظم لهاذ المهنة ديال المرشد السياحي، لأنها مهنة أساسية هي اللي في الواجهة مع السياح وهي اللي كتلعب واحد الدور أساسي في بيع هاذ المنتوج السياحي ديالنا وبيع كذلك الحضارة ديالنا والثقافة ديالنا، فهاذ المستوى ديال هاذ المرشدين لابد ما يكون في مستوى التحديات ومستوى السمعة اللي كنعطيو لبلادنا.

بقات فعلا هاذ الفئة ديال الممارسين اللي كانوا كيشتغلوا في هاذ الميدان بدون الحصول على الرخصة الرسمية، وفعلا هاذ القانون لما خرج انتبه لهاذ الفئة من هاذ النشيطين في هذا القطاع ونص على ضرورة تنظيم واحد الطريقة باش يمكن لهم يندمجوا فهاذ الفئة ديال المرشدين الرسميين.

وفعلا يمكن تأخرنا شوية في تنظيم هاذ الامتحان وهاذ الإجراء لإدماج هاذ المرشدين، وأنا كنواعدكم أن قبل نهاية هاذ الأسبوع غادي يخرج إعلان لتنظيم امتحان متخصص لهاذ الفئات ديال المزاولين ديال

هاذ النشاط اللي عندهم خبرة ميدانية واللي لابد ما نجبرو لهم حل باش يلعبوا الدور ديالهم كفاعلين أساسيين في هذا القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

السيد الوزير،

هاذي بشرى لهؤلاء المرشدين الغير المعتمدين أن تفك هاذ الإشكال ديال انتظار هاذ النص التنظيمي الذي يحدد إدماجهم ضمن المرشدين المعتمدين.

فعلا، السيد الوزير، أسباب نزول هاذ السؤال هو أن المدة الانتقالية لتحديد هاذ الإدماج ستنتهي في 18 مارس 2018، وبشرتنا أنه في الأسبوع المقبل وهاذي بشرى لهاذ الناس، اللي كيعيشوا واحد الوضع غير قانوني رغم أنهم يتوفرون على واحد التكوين ميداني كبير ويشتغلون في المناطق اللي ما كيشتغلوش فيها المرشدين المعتمدين، حيث كنمشيو للسياحة الجبلية ولا الواحية ولا الصحراوية ما كنلقاوش المرشدين المعتمدين، كنلقاو المرشدين اللي ما عندهومش بطائق ما عندهومش شارات، وكيعيشوا في واحد الوضع فيه الخوف والقلق لأن غادي يتابع وغادي يتحاسب وربما كيقدر يعطي واحد الانعكاس سلبي للسائح في حالة إذا ما–لا قدر الله–وقع شي ظرف من الظروف وكيتخلى على الفوج ديالو، يعني كيعطي واحد الانعكاس سلبي.

لذلك، نطالب، السيد الوزير، اللي فعلا باعتماد هاذ المباراة اللي بشرتي بها السيد الوزير احنا كنتمناو أن يكون معامل ديال الكفاءة الميدانية، (normalement) غادي نديرو معاملات بالنسبة للمباراة، نتمناو المعامل ديال الكفاءة الميدانية يكون عندو واحد الحظ أكبر، وما نعتمدوش على الكفاءة على المستوى الدراسي لأن أغلب هاذو كتلقى عندهم المستوى الدراسي متواضع، ولكن خبرته في الميدان كبيرة، يتقنون اللغات وخا لم يلجوا المراكز ولم يلجوا التكوينات، ولكن عندهم إتقان في اللغات والتواصل مع السياح، إذن السيد الوزير هذا من جهة.

من جهة ثانية نطالب بفتح مراكز ديال التكوين، كاين مركز واحد في المغرب اللي هو المركز ديال ورزازات بعد إغلاق المركز ديال أزيلال، نطالب بفتح مراكز ديال التكوين، لأن تسويق المنتوج السياحي خاصو مسوق، وهاذ المسوق ما يكون إلا المرشد السياحي، هاذ الناس خاصهم يتكونوا وتراعى لهم الحقوق ديالهم الاجتماعية وكذلك يلجون إلى يعني هاذ الخدمات الاجتماعية التي بموازاة مع زملائهم في مجموعة من القطاعات الإنتاجية الغير الحكومية.

أيضا، السيد الوزير، احنا تمنينا أن تكون واحد المبادرة دارتها الوزارة اللي هي حصر المؤسسات السياحية وكذلك سواء المعتمدة أو غير المعتمدة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا هاذ القضية ديال الإدماج ديال هاذ المرشدين حتمية والآجال اللي بقى عندنا، لهذا أنا خبرتك اليوم أننا غادي نديرو هاذ الإعلان قبل نهاية هاذ الأسبوع باش نستغلو هاذ الفترة المتبقية باش نديرو هاذ العملية ديال الإدماج ديال هاذ العاملين الميدانيين في هاذ القطاع ديال المرشدين السياحيين.

بغيت نضيف كذلك أنه تمت واحد العملية في إطار نفس القانون اللي كان تيسمح بها القانون هو إدماج بعض المتخرجين اللي كانوا في المراكز القديمة ديال التكوين، ومنها المركز اللي ذكرتوا مركز ديال تبانت اللي موجود في المنطقة ديال أزيلال، واللي لعب دور كبير في تكوين واحد الأجيال ديال المرشدين ديال السياحة الجبلية، واحنا اليوم بصدد إبرام اتفاقية مع الوزارة ديال الداخلية لإعادة فتح هاذ المركز تبانت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة، وموضوعه محاربة المضاربين في المواد الغذائية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يعتبر تدخل الوسطاء والمضاربين في مختلف مراحل ومسالك عمليات توزيع وبيع المنتجات، خاصة الفلاحية إحدى العوامل المباشرة لارتفاع الصارخ لأسعار العديد من المواد الغذائية.

من أجل ذلك نسائلكم السيد الوزير: ما الذي قمتم به وستقومون به من أجل محاربة المضاربين وحماية المستهلك المغربي والفلاح على حد

سواء من تبعات تدخلهم في مختلف مسالك التوزيع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الداودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد المستشار.

أستسمح للصوت، هاذ الشي اللي اعطى الله.

فيما يخص الفساد ما غاديش نقولو ما كاينش، ما غاديش نقولو الحكومة قضت على كل المفسدين، فين ما حاربت 10 تيجيوا 20، وهذا حرب مستمرة، شهر واحد ديال نوفمبر تقريبا تم إتلاف 40 طن ديال المواد الاستهلاكية، لكن هاذ الشي غير اللي بان، واش 40 طن فقط هي اللي فاسدة؟ عندنا عدد ديال الخرجات في شهر واحد، 1207 خرجة ديال اللجن، عدد النقط اللي تمت المراقبة ديالها 16290 وخاصنا نراقبو مئات الآلاف ماشي 16000، عدد ديال المخالفات 477، عدد ديال الذعائر 218، إذن المجموع 40 طن في شهر واحد، واحنا مستمرين، اللجن خدامة يوميا وفين ما اتصلوا بنا الناس راه اعطينا رقم أخضر كنحاولو ما أمكن نستاجبو لهاذ الشي ولكن هذا واقعنا خاص عمل مستمر، احنا تنقومو به إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير.

لكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

السيد الوزير،

السؤال ديالنا احنا ماشي هو هاذ الجواب اللي قلتي، السؤال ديالنا هو تنقولو بأنه كاين الفلاح المنتج تيعمل وتيشقى وتيتعذب حتى تيجيب المنتوج، ملي كيدخل للسوق وتيدير التعشيرة وتيتلاق مع لوبي، مع وسطاء، مع مضاربين، اللي تيتمكنوا في الثمن، بمعنى أن الثمن ما كاينش العرض والطلب، لا، هما اللي تيحددوا الثمن، وهما اللي تيديروا الثمن، وبالتالي كيستغلو الفلاح وكيديروا والثمن كيديروه 3 المرات ولا 4 المرات مضاعف على الثمن اللي شراوا، وشكون الضحية؟ الضحية هو المستهلك والفلاح بزوجهم.

إذن، احنا اللي تنقولو أشنو هو الإجراء باش تقضيوا على هذه الوساطة، على هاذ المضاربين، هذا هو السؤال اللي قلنا السيد الوزير المحترم.

إذن تنطلبو منكم اتخاذ تدابير إجرائية قانونية فعلية باش نحدوهم ونحيدوهم، إذن جاء الوقت لأن السوق ديال الجملة والسوق الداخلي خاصو يتنظم ويتضبط من طرف الحكومة بوسائلها الخاصة، هذا هو الهدف ديالنا من السؤال.

أيضا خاصنا نكثرو، السيد الوزير، من السوق ديال القرب، أسواق القرب، خاصها تكون باش تساهموا فيه في جميع المملكة، باش الفلاح المنتج يعود مباشرة يدخل لهاذ الأسواق ويبيع المنتوج ديالو، باش يستافدوا المستهلك.

السيد الوزير،

هذا هو الأساس ديالنا وكنتمناو أنكم تاخذو شي إجراءات عملية وفعلية باش تقضيو على هاذ الوسطاء وتقولوا لنا أشنو اللي عملتوا؟

أما بالنسبة للرقم الأخضر اللي ذكرتي السيد الوزير ما خدام كاع بعدا هذا هو الأول، ما خدامش، فاحنا كنعيطو في الرقم الأخضر مرارا ما كاين اللي كيجوب ما كاينش، وبالنسبة لهاذوك الخرجات اللي تتقولوا المخالفات وهذاك الشي هذه إجراءات بوحدها. احنا تنقولو على الوسطاء، تنقصدو الوسطاء وهاذوك المضاربين وهاذو هم اللي تيهموا الفلاح اللي هو تيدير مشاق ومتاعب كثيرة وملي تيجي ما تيبيعش بالثمن اللي هو مناسب، بالمقارنة مع الثمن اللي كاين في السوق.

الآن جميع الفئات الاجتماعية كتعاني من ضعف القوة الشرائية، كتعاني من البطالة، كتعاني من الفقر وزدناهم أيضا هاد المضاربين اللي هما رفعوا الأثمنة ديال المواد الفلاحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

وبعدا احنا خدام هاذ الرقم إلا غير عندكم ما خدامش الله أعلم، وأما الوزارة خدامة تيتصلوا ما نعرف واش غا عندو ولا لا؟ ياكما عندك شي رقم آخر؟ راه 0537777444، خاص تكون حافظوا باش تقول ما خدامش، لأن دروك إلى مشينا ولقيناه خدام إيوا كيفاش دبا، نبداو نكذبو الناس، سقسيونا نقولو لكم إيه لا، ممكن يكون شي (panne) ممكن، ولكن نقولو للمواطنين راه ما خدامش ولا دروك مشى شي مواطن وعيط ولقاه خدام، خاص أخويا راه عندنا.

شوف هاذ الوقت في الحقيقة المضاربة كاينة في كل بلاد والتدقيق ديالها والمحاصرة ديالها هي عمل مستمر يوميا، فالظروف راه المواد في البرد راه المطيشة تنقطع في الناحية ديال أكادير، راه تزادت تقريبا بأكثر من 22%، ولكن كاين مواد أخرى اللي هي المنتوج ديال الساعة نقصات البطاطس نقصو تقريبا ب 7%، المندرين، الحامض كلهم نقصوا، لأن المنتوج ديال هاذ الوقت، في الصيف عاود ثاني المطيشة تهبط، واش بغيتوا السنة كلها تبقى المواد هي هي راه ما يمكنش، خاصة في هاذ الظروف ديال الجفاف، لا قدرالله، الحمد لله اللي أغاثنا الله، راه أكادير إذا ما تدارتش تصفية ديال ماء البحر، راه ما عندو مستقبل، بركان راه ما عندها مستقبل إلى ما دارت تصفية ماء البحر، راه تأخرنا كثير، إذن خاص الماء ديال سبو خاص يمشي يسقي لي حدا الشاوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع النقل وموضوعه بعض اختلالات اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من أجل مواكبة مدونة السير، قمتم السيد الوزير بمجموعة من المبادرات من أجل تحسين مهن السياقة وأهمها التعريفة، الكوطا، التكوين، دفتر التحلات وغيرها من الإجراءات التي تربك هذا القطاع.

وعلى هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير ما هي التدابير التي تتخذونها لأجرأة المذكرات والقرارات الهادفة لإصلاح منظومة النقل؟

كذلك، السيد الوزير، غادي نسولوكم على واحد المركز ديال تسجيل السيارات بإنزكان اللي تقريبا دشنتوه انتوما السيد الوزير، هاذي تقريبا سنتين وكان السؤال ديالكم للمسؤولين تما شحال تقريبا ديال الوقت؟ قالوا لك سنة، قلتي لهم أودي سنة راه كثيرة باش يخرج هاذ باش يتنجز هاذ المشروع.

اللي نقول لكم السيد الوزير راه هاي تقريبا سنتين وهاذ المشروع راه باقي ما كاين لا.. هذا هو تقريب الإدارة للمواطنين، ولكن للأسف انتوما بغيتوا تقربوه ما بغيتوش ذيك سنة، ولكن هي دابا سنتين ولكن للأسف هاذ المشروع مازال ما خرجش للوجود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هو السؤال وصلني فيه شيء درتوه في 2015 وعلى (les retards) وعلى التأخرات إذن هاذي واحد.

المسألة الثانية طرحتي مجموعة من الأمور اللي مرتبطة بالإصلاح.

المسألة الثانية هاذ الشي ديال إنزكان عاد طرحتيه، وبالتالي المعطيات غادي نحاول.

الموضوع ديال الإصلاح ديال قطاع ديال التعليم السياقة بالأساس فيه عقد برنامج اللي كان في 2014 واللي فيه واحد 14 إجراء، وهاذ الإجراءات اشتغلنا عليها مع المهنين ومع القطاعات الأخرى الوزارية اللي هي مرتبطة بها، وبالتالي اليوم في إطار ما يتم إنجازه لاستكمال عقد البرنامج خرجنا واحد الرزنامة ديال الإجراءات اللي مرتبطة بالتعرفة، مرتبطة بالمعدل ديال النجاح، مرتبطة ب 45 يوم ديال الاختبار، مرتبطة بالإصلاح ديال النظام التطبيقي، مرتبطة بالمنظومة الجديدة باش نحلوا المدارس ديال تعليم السياقة بالمسافة ب (la caution) بواحد المجموعة دالإجراءات التي غادي تدخل في يناير 2018، وهاذ الصباح كنت جالس مع العديد من المهنيين اللي بالفعل يمثلون القطاع على أساس أننا عاود ذكرنا اليوم معهم في إطار التنزيل ديال هاذ الإصلاحات، عموما وأقول عموما الحمد لله المهنيين متفهمون جدا، هاذ الإصلاحات هما الإشكال اللي عندهم اليوم هما تيقولك عطينا شوية ديال الوقت فترة انتقالية زيدنا شوية إلى آخره، دوزنا ذاك الشي اللي كان في 2017 وإلا الحمد لله المهنيين في العموم مع الإصلاح، واحنا ماشيين معهم وحدة وحدة، وإن شاء الله غادي نوصلو للمبتغى.

هاذ الشي ديال إنزكان فيه أمور اللي هي مرتبطة فقط بالعدد ديال (les étages) لأنه تتعرفوا كاين الإخوان ديال المجال العسكري تما، وكان خصنا ضروري الترخيص لأن ما يمكنش نعليو وبقينا تنتفوضو معهم حتى عطاونا دابا مؤخرا ذاك أوكي باش نزيدو نديرو في إطار ذاك الطابق اللي كان واحد باش ما يكونش أعلى أكثر، ونتوما تتعرفوا هذا المجال اللي هو مجال شوية خاص وتيطلب بعض الإنجازات اللي هما رسميين، فالآن احنا حصلنا عليهم على أساس أننا نستكملو إن شاء الله الإنجاز في أقرب وقت ممكن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير.

أنا اعلاش قلنا، علاش طرحنا هاذ السؤال لأن تنعرفكم السيد الوزير الصرامة ديالكم والتتبع ديالكم لهاذ المشاريع مثل هاذ المشاريع اللي انتوما اللي وقفتو عليها في التدشين ديالها، هذا هو اعلاش زدنا هاذ السؤال وباش لأن التساؤلات ديال الناس ديال أكادير لأن حضروا لهاذ التدشينات وبالفعل هما ومازال ما كانش، وكان الجواب ديالكم فعلا..

تفاعلا، السيد الوزير، مع جوابكم نؤكد أن في الفريق الحركي أن التعديلات المقترحة على نظام منح رخص السياقة تحمل إيجابات لا شك أنها ستساهم في التقليص من نسب حوادث السير ببلادنا، وكذلك غادي تعطي واحد القيمة لرخصة السياقة المغربية ببلادنا كذلك السيد الوزير.

كذلك غير كاينة واحد، كاينة شي مسائل اللي تزادت على هاذ الناس هي تقريبا واش 10 المرشحين في الشهر لكل سيارة، واش ممكن هاذ الناس غيمشيو بها؟ تنطلبو منكم باش إعادة النظر في هذه التعديلات.

كذلك، السيد الوزير، التعرفة، التسعيرة وصلتوها 3500 درهم، راه هذا غادي يكون عبء لا على المرشحين ولا على الأسر ديالهم، السيد الوزير.

كذلك السيد الوزير واحد عدد المسافة هذا كلها هاذي مسائل مهمة، ونطلب منكم، السيد الوزير، غير باش تاخذوها بعين الاعتبار.

كما نسجل أيضا، السيد الوزير، غياب حملة تحسيسية وإعلامية لإحاطة الرأي العام الوطني علما بمستجدات ومضامين نظام منح رخص السياقة بالمغرب، واعطيتو للقاصرين، كندويو على القاصرين دابا السيد الوزير واش هاذ القاصرين اللي غتعطيوهم باش يسوقوا السيارات الخفيفة واش ممكن ما غيكونش واحد المشكل كبير على الأبناء ديالنا اللي في الحقيقة غير الدراجات النارية وكاين مشكل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

غير للتصحيح، نبدا من هاذ الأخيرة القاصرين راه ما غايسوقوش الطوموبيلات، اللي درنا احنا في التعديل الأخير اللي جا من الحكومة واللي روجوا لو بطريقة سلبية وللأسف هو الناس المواطر اليوم خرج واحد البيرمي جديد اللي ما فهش (la pratique)ن فيه غير النظري، باش ملي تيجي يعرف يوقف في (stop) لأنه تيمشي، هاذوك اللي ولى عندو 14 عام لـ (AM) هذا بيرمي جديد للمواطر واللي أقل من 59cc يعني (cylindre) ديالو، هاذوك غادي يديروا لهم واحد البيرمي، والدراري هما اللي تيسوقوا اليوم المواطر، ها انتوما ما بين 14 و18 خاص يكون عندو الكفيل باش يسمح لو.

هاذ الشي ديال 10 لكل سيارة تعليم ومدرب إلى جينا نديرو التقسيم اللي هو تقسيم ديال مدونة الشغل اللي تيقول المدرب خاصو يشتغل 8 ديال الساعات، قسمنا ذاك الشي وفق مدونة الشغل، اليوم تناقش مع المهنيين اعطى لنا 10 في الشهر، قلنا لهم إلى خرجتو لنا شي حاجة اللي هي قانونية أنا معكم هو ماشي قرآن منزل، ولكن ديروا لي الحساب المدرب غيخدم 8 ديال الساعات بالسيارة تعطينا 10 في الشهر. إلى نديرو شي حاجة خارج القانون لحد الآن ما كيناش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد كاتب الدولة، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير في جدول أعمال هذا الجلسة ديال الأسئلة الشفهية، وهو موجه لقطاع التنمية المستدامة، وموضوعه تنفيذ اتفاق باريس للمناخ، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

تنفيذا لاتفاق باريس حول المناخ، ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم، السيدة الوزيرة، للمساهمة في التقليص من انبعاثات أوكسيد الكربون أو من انبعاثات الغازات الحرارية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال حول موضوع اليوم هو تحدي للكون وله رهان عالمي سياسي، وكذلك يطرح إشكالية

الأمن الإنساني، لأنه يمس أولا توازن النظم الإيكولوجية ومواجهة واحد الظاهرة اللي اليوم العالم مجمع حولها باش يتخذ إجراءات راهنية، لابد من الإقرار بالدور المحوري للمغرب في الريادة، في الإشعاع وكذلك في الدينامية والانخراط للوصول إلى هذا الاتفاق المتعدد الأطراف اللي هو بلادنا منخرطة بدينامية وبكذلك بمشروع على مستويين، أولا من أجل الانخراط في تنفيذ اتفاقية باريس اللي إن شاء الله النصوص التنظيمية غتخرج غالبا في شهر أبريل، على مستويين.

المستوى هو ملاءمة التشريع الوطني من أجل الانخراط في مسلسل التنفيذ؛

المستوى الثاني هو أجرأة اتفاقية باريس عبر الخطط الأفقية وكذلك إجراءات قطاعية اللي مرتبطة بكتابة الدولة للتنمية المستدامة على أساس أنها القطاع الوصي.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على ما تقدمتم به من معطيات.

نحن نقدر الخطوات التي اتخذها الحكومة لتنفيذ المساهمة المحددة لنا وطنيا فيما يتعلق باتفاق باريس، وذلك في إطار الوفاء بالتزاماتنا الدولية في هذا المجال.

وهذه مناسبة كذلك لنشيد بالرؤية الاستباقية التي أطلقتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله، والمتعلقة بالتنمية المستدامة التي تروم الحد من العواقب الوخيمة لتغير المناخ، خصوصا وأن بلادنا بدأت تستشعر خطورة هذه الظاهرة من خلال ما سجل في السنوات الأخيرة من خسائر بسبب الفيضانات والأمطار العاصفية المفاجئة، بالإضافة إلى الارتفاع الملموس الذي أصبحت تسجله بلادنا من درجات الحرارة، كما أن خطر الجفاف أصبح يتهددنا في أية لحظة، وما سيكون لذلك من انعكاسات وخيمة على مؤشر النمو في المملكة التي تعتمد بشكل كبير على عائدات الفلاحة.

السيدة كاتبة الدولة،

حذرت الأمم المتحدة مؤخرا من التداعيات الخطيرة لتغير المناخ على مجموعة من الدول الإفريقية بالخصوص، من بينها المغرب، ونفس التحذير أطلقته منظمة "السلام الأخضر"، مما يعني أن بلادنا ومحيطها الإقليمي مهددان بتواتر ظاهرتي الجفاف والفيضانات وبندرة الموارد المائية وبتدهور النظم الإيكولوجية وبتصاعد وثيرة الهجرة.

وإدراكا منا لطبيعة هذه التهديدات، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو الحكومة إلى التفكير في سن إستراتيجية وطنية لمواجهة التغيرات المناخية عبر قوانين وإجراءات كفيلة بتعزيز ما تقوم به حاليا من مجهود، وقد أخبرتمونا قبل قليل حول هاذ الإجراء مشكورة، عبر قوانين وإجراءات كفيلة بتعزيز ما تقوم به حاليا من مجهود في هذا المجال.

كما ندعوها إلى المزيد من الحكامة في التدبير من خلال العمل على إدماج هذا المعطى في جميع الإستراتيجيات القطاعية، بما يكفل لبلادنا التكيف الشامل مع متغيرات المناخ، بما يضمن أمننا الغذائي والاقتصادي والبيئي والصحي كذلك.

ومن جهة أخرى يتعين على الحكومة كذلك العمل على إدماج المحيط الإقليمي للمغرب في تدبير هذا الملف، بما يضمن احترام دول الجوار لمضامين اتفاق باريس، حيث أن التفكير والتعاطي مع التغيرات المناخية لابد أن يكون من منظور شمولي ومفهوم أوسع في الحدود الجغرافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما قلت، بالفعل بلادنا هي منخرطة في التنزيل الفعلي للانخراط في التقليص من انبعاثات الغازات الدفيئة، أولا عبر تهيئ الترسانة القانونية ديالنا اليوم خاصنا يكون عندنا على المستوى القانوني نتفقوا على الحدود القصوى لهذه الانبعاثات، وبالتالي المرسوم راه هو عند الأمانة العامة للحكومة، كذلك هناك إعداد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية المتعلقة ببعض القطاعات الصناعية المعدنية، هذا إطار مستلزم أن نقوم به للانخراط والاستفادة والإعداد في إطار اتفاقية باريس.

على المستوى الإجرائي اليوم عندنا مولودين، المولود الأول هو أننا اليوم عندنا برنامج وطني لجودة الهواء، اللي به كيف ما غتكون عندنا درجات الحرارة في كل مدينة وفي كل جهة إن شاء الله، غيوليوا عندنا إن شاء الله التقييس بالنسبة لجودة الهواء، اللي غيتبعو التشخيص واللي غتبعو بالطبع المعالجة الأفقية القطاعية لأن هذا عمل أفقي.

بالإضافة إلى ذلك بلادنا كيف ما قلتوا السيد المستشار أننا من البلدان اللي قدمت المساهمة المحددة وطنيا اللي 42% منها 25 قابلة للتنفيذ 25 احنا من البلدان اللي مهيئين واجدين أعطينا الإطار ديال الاتفاق ديال الأمم المتحدة، 10 مشاريع أفقية واجدة باش ملي يبدا

عملية التنزيل سنكون إن شاء الله من أول البلدان التي يمكنها تعبئة التمويلات، ثم نهيأ أنفسنا باش نكونو داعم أساسي ومواكب للدول الإفريقية من أجل أن تؤهل نفسها وأن نواكبها في إطار الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لتقوية خبرتنا من خلال المركز ديالنا اللي هو (4 س) مركز الكفاءات للتغير المناخي، من أجل تعبئة الأموال والقيام ب..

كذلك عندنا مخططات جهوية للتغير المناخي في أربعة جهات: طنجة–تطوان–الحسيمة – مراكش- آسفي، هاذ تدارت، على أساس أن من 4 جهات ستعمم في 2018-2019، في الجهات الأخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، وأشكركم جميعا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الثامنة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 21 ربيع الآخر 1439 (9 يناير 2018 ه).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الالاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

المستشار السيد عبد الالاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

ونفتتح الجلسة التشريعية مباشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وقبل الشروع في مناقشة المشروع القانون الذي بين أيدينا، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وللسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على الجهد الذي يذلوه في الدراسة المعمقة لهاذ النص قبل رفعه إلى الجلسة العامة.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بمشروع القانون رقم 31.13 حول الحق في الحصول على المعلومة كما صادقت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين يوم 2 يناير 2018.

وأود فقط التذكير بأنه سعيا من الحكومة لتنزيل وتفعيل المقتضيات الفصل 27 من الدستور وتجسيدا لأهداف ومرامي البرنامج الحكومي في جانبه المتعلق بتعزيز الثقة في علاقة الإدارة بالمتعاملين معها، تم إعداد مشروع قانون حق الحصول على المعلومة، ووضع إطار قانوني لتفعيل هذا الحق، جاء لاستكمال الجهود المبذولة في هاذ السياق كالمصادقة على مجموعة من النصوص القانونية من بينها، القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، وكذا القانون رقم 01.03 المتعلق بتعليل الإدارات لقراراتها السلبية تحت طائلة البطلان، فضلا عن القانون 08.09 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بالإضافة إلى خلق عدة مؤسسات لمواكبة هاذ الجهود كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات الوسيط والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وقد تم إعداد مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة في إطار مقاربة تشاركية، حيث تم توسيع الاستشارة في هذا الموضوع الحيوي الذي يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني والدولي.

حضرات السيدات والسادة،

أود التأكيد على أن مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، هذا يعد ركيزة أساسية لدعم قواعد الانفتاح والشفافية ورافعة قوية للبحث العلمي والحق المعرفي ولتنمية الوعي القانوني والإداري لدى المواطنين، إضافة إلى كونه يشكل ترجمة فعلية لإجراءات ومبادئ مشروع الحكومة المنفتحة وترسيخ أسس وضوابط تخليق الممارسة الإدارية والمسائلة وبالتالي ضمان الشفافية والمصداقية والنزاهة في تدبير الشأن العام.

هاذ المشروع يؤكد التفاعل الإيجابي لبلادنا مع الاهتمام الدولي بهاذ الموضوع وذلك في نطاق الالتزام بما تقتضيه مواثيقها ومعاهداتها في هاذ الشأن وما يستوجب تشبثها الراسخ بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

وغير خاف عليكم أن هاذ الحق يستمد أهميته من كونه أحد المفاتيح الرئيسية لمكافحة الفساد إذ يمكن الحق في الحصول على المعلومات جميع الفاعلين من الانخراط الإيجابي في الحياة العامة من خلال المشاركة في مراقبة عمل الإدارة وفي اتخاذ القرار.

كما يستمد مرجعيته الأساسية من الإعلانات والمواثيق الدولية المنبثقة عن منظومة الأمم المتحدة خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 دجنبر 48 في مادته التاسع عشر، وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 3 ماي 79، وكذا اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة سنة 2003 في مادتها العاشرة التي نصت على اعتماد إجراءات أولوائح تمكن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعملية اتخاذ القرارات فيها.

واعتبارا لهذه المرجعية الدولية كرست دستور فاتح يوليوز 2011 في الباب المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية كرس التزام المملكة المغربية الدائم بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها، والأهمية البالغة التي يكتسيها تفعيل الحق في الحصول على المعلومات لترسيخ دولة الحق والقانون وتعميق قيام الشفافية والديمقراطية، أذكر أنه قد تمت مراعاة المبادئ العامة الأساسية المعتمدة في التشريعات الدولية عند

إعداد هذا المشروع خاصة مبدأ كشف الحد الأقصى من المعلومات ومبدأ النشر الإستباقي للمعلومات واعتماد استثناءات واضحة ودقيقة ومحدودة ومبدأ مجانية الحصول على المعلومات ومسطرة سهلة للحصول عليها، وكذا منح ضمانات قانونية كافية لطالب المعلومات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل تقديم أهم مضامين مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات لابد من أن أنوه وأشيد بالسيدات والسادة المستشارين، أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر، الذين ساهموا في دراسة ومناقشة وإغناء مضامين هذا المشروع والمصادقة عليه، وقد تفاعلت الحكومة بإيجابية مع هذا النقاش حيث وافقت على مجموعة من التعديلات المقترحة من طرف مختلف الفرق البرلمانية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تضمن مشروع القانون 7 أبواب، إذ تناول الباب الأول أحكاما عامة وكذا المقصود ببعض المصطلحات القانونية مستعملة في هاذ القانون وهي المعلومات والهيئات والمؤسسات المعنية ومجال وكيفية تطبيق القانون، ووسع المشروع دائرة المستفيدين من حق الحصول على المعلومات من خلال تنصيصه على منح هاذ الحق للمواطنات والمواطنين المغاربة وكذلك الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية على اعتبار أن إتاحة المعلوماتية أيضا عامل من عوامل جلب الاستثمار الأجنبي.

كما خصص الباب الثاني استثناءات للحق في الحصول على المعلومات إذ تضمن استثناءات واضحة ودقيقة ومحدودة متعلقة بالدفاع الوطني وبأمن الدولة الداخلي والخارجي وتلك المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد أو التي تكتسي طابع معطيات شخصية والمعلومات التي من شأنها الكشف عنها المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور وحماية مصادر المعلومات.

إضافة إلى ذلك نص المشروع ضمن الباب الثالث على مبدأ كشف الحد الأقصى من المعلومات ومبدأ النشر الاستباقي للمعلومات التي بحوزة الهيئات والمؤسسات المعنية عن طريق جميع وسائل النشر المتاحة، ولو في غياب أي طلب للحصول على المعلومات، كما ألزم المشروع المؤسسة أو الهيأة المعنية باتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات الكفيلة بتدبير المعلومات التي في حوزتها وتحيينها وترتيبها وحفظها وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال بشكل يسهل عملية تقديمها لطالبيها طبقا لأحكام القانون، كما تم التطرق في هذا الباب إلى الشخص المكلف بتقديم المعلومة والمهام المنوطة به.

أما الباب الرابع فتطرق لإجراءات ومسطرة وآجال الحصول على المعلومات وتقديم الشكاية ثم الطعن أمام القضاء.

كما نص المشروع على مبدأ مجانية الحصول على المعلومات كقاعدة أساسية والاستثناء هو تحمل الحد الأدنى من التكاليف المتعلقة بإعادة إنتاج المعلومات.

حضرات السيدات والسادة،

نفس المشروع نص في بابه الخامس على لجنة الحق في الحصول على المعلومات التي سيتم إحداثها لدى السيد رئيس الحكومة والتي سيكون من بين مهامها السهر على ضمان حسن ممارسة الحق في الحصول على المعلومات، تقديم الاستشارة والخبرة وكذا النشر الاستباقي للمعلومات التي في حوزتها، تلقي الشكايات، التحسيس بأهمية توفير المعلومات وتسهيل الحصول عليها وإصدار توصيات واقتراحات لتحسين جودة مساطر الحصول على المعلومات.

ولأجل الالتزام بالتطبيق السليم لأحكام هذا القانون تم التنصيص في الباب السادس على العقوبات التأديبية في حق الأشخاص المكلفين الممتنعين عن تقديم المعلومات المطلوبة، وذلك كضمانة أساسية لردع كل من يسعى لتغيير مسار القانون عند إصداره.

أما الباب السابع والأخير فقد حدد تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ وأجل دخول تدابير النشر الاستباقي حيز التنفيذ، وفي هذا الصدد تم تحديد مدة سنة واحدة مخصصة لقيام المؤسسات والهيئات المعنية باتخاذ التدابير المتعلقة بالنشر الاستباقي، وكذا التدابير الأخرى المتعلقة بتحيين وضبط المعلومات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الأخير لا يخفى عليكم أن تكريس حق الحصول على المعلومة في هذا القانون يأتي لتعزيز الثقة لدى المواطن ودعم الإصلاحات التي تعتمدها الحكومة في إطار تنزيل الدستور الرامي إلى إخضاع المرافق العمومية لمعايير الانفتاح والشفافية وتوطيد الديمقراطية التشاركية، مما سيؤهل بلدنا للمصادقة والانضمام إلى المبادرة الدولية المتعلقة بالشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

تلكم هي السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم مضامين مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر قصد المصادقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكر السيد الوزير على هذا التقديم.

والكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون، إذا التقرير وزع على الجميع، ونفتح باب المناقشة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ستعطوه مكتوب.

فريق الأصالة والمعاصرة كذلك مكتوب.

فريق العدالة والتنمية، ديال الأغلبية مجموع، الاتحاد العام لمقاولات المغرب كذلك موجود، الاتحاد المغربي للشغل، كذلك الفريق الدستوري ما كاينش، مجموعة الكونفدرالية للشغل كذلك مكتوب، الفريق الاشتراكي ماشي مع الأغلبية، طيب، إذا بعد تلقي.. نعم، الكلمة باسم الأغلبية، نعم ... لا تقريبا إذا غادي دخلوا هو الحق ديال التدخل هو مكفول، واللي ما بغاش يدخل كيعطي المداخلة مكتوبة ماشي مشكل، تفضل السي أعمو، لا ما كاين مشكل تفضل السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا لي باسم الأغلبية أن أتناول الكلمة حول هذا المشروع الذي نحن بدراسته، هذا المشروع يعتبر نقلة نوعية في نظرنا جد مهمة ليس فقط من باب تنزيل الدستور ولكن من باب ما سيمكن أن يساهم به في تحويل المجتمع نحو مأسسة الحوار والوصول إلى استكمال منظومة حقوق الإنسان في هذا البلد.

ندرك جيدا أن خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان مازالت تستثني بعض الجوانب، يعتبر هذا المشروع بابا واسعا من أجل العمل من أجل إستكمال ورفع الاستثناءات لقفل باب المنظومة حقوق الإنسان في بلدنا ليكون الدستور المغربي كاملا، فقيل الكثير حول هذا المشرع ونحن كذلك اجتهدنا مع الحكومة في اللجنة من أجل تحسين والرفع من مستواه والحكومة تجاوبت بشكل إيجابي لا بأس به في كثير من منافذه، ولكن في نفس الوقت لابد أن نسجل إيجابيات هذا المشروع التي هي كثيرة جدا انطلاقا من تقريره بشكل نهائي بأن الحق في المعلومة هو حق أصلي وليس مطلقا لأن الدستور بنفسه جعل إمكانية خلق الاستثناءات بمقتضى القانون.

فلذلك فالاستثناءات الواردة في الدستور لا تجعله ينقص قيمة من أهميته إطلاقا، فالاستثناءات الواردة في المشروع ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: يتعلق بتنزيل الاستثناءات الدستورية كما هي في الدفاع الوطني والأمن الداخلي إلى آخره والمعطيات الشخصية.

الاستثناءات ذات الطابع مشترطة بحصول الضرر، بحصول الضرر في حالة عدم وجود الضرر ليس هناك استثناء.

الصنف الثالث: الاستثناء المتعلق بمصدر قانوني الذي اعتبره سرا كالتداول اللجان في البرلمان إلى آخره.

فإذن ليس هناك توسيع بالمعنى الذي نسمعه في الاستثناء، بل هناك ترتيب وتدبير واحترام المقتضيات القانونية القائمة.

أهمية أخرى إيجابية، أن المواطن تم إشراكه في المنازعة في رفض طلبه من المعلومة تحت مظلة الاستثناء، فيمكن للمواطن الرجوع إلى القضاء لمناقشة أسباب رفض طلبه، وهذا شيء إيجابي.

مسألة ثالثة: آليات التنفيذ، وفي مقدمتها اللجنة الوطنية التي أحدثت بمنظور الاستقلالي، لأن استقلاليتها، فيها اللجنة الوطنية لمراقبة المعطيات هي التي تترأسها، فيها المؤسسات الأخرى من البرلمان والحكومة إلى آخره، والمجتمع المدني كذلك.

رابعا: مهام لهذه اللجنة نعتبرها إيجابية جدا، لأنها ذات طابع شمولي فيها ما هو جوهري وأساسي وعام الذي يتعلق في ما آتى به الفصل، لن أريد أن أقرأ عليكم كل هذا، ضمان حسن الممارسة وتطبيق، هذا قليل فين كنوجدو القانون يحمل طيات تصرح بأنها تضمن التطبيق.

تقديم الاستشارة إلى المؤسسات والهيئات المطلوبة بتقديم المعلومات، كذلك وظائف خاصة التقرير في الشكايات والبت فيها، تحسيس بأهمية الحصول على المعلومة لأنه نستهدف المواطن حتى لا يكون ضحية للإشاعة والقيل والقال، ونستهدف المواطن لاستكمال مشروع بناء مواطنته بشكل كامل، تحقيق لتفعيل المساطر حتى لا تبقى المساطر الواردة في هذا المشروع حبرا على ورق، بل تحريكها بأدوات وهذه مهمة هذه اللجنة، تنمية الحق في المعلومة، بمعنى أننا لسنا في نقطة النهاية بل نحن في نقطة البداية، والمشرع رأى أن اللجنة لها أن تنمي هذا الحق ليشمل كافة المجتمع، كذلك تزويد المؤسسات بالرأي لما يحتاج المؤسسة بالرأي في موضوع تحقيق وتقييم المعلومة.

وأخيرا المسألة التي تتعلق بإصدار تقرير سنوي، بمعنى أنه دخلنا في مرحلة مؤسساتية، شمولية للمجتمع والدولة بإنتاج آليات وتقارير ذات الطابع المرجعي، وهذه التقارير وهذا العمل هو الذي سيجعل بالفعل أننا نوسع باب الشفافية ونثق في ما نتلقاه من معلومات.

وبذلك نظن بأنه من موقع الأغلبية أن دراستنا لهذا المشروع كان بهاجس وخوف أن يكون المشروع لا يستجيب لمطالب المرحلة الراهنة ولكنه نريد أن نكون في ضمن المسار التنموي ضمن المشروع التنموي والمسار للتشريع للجيل الجديد من التشريعات التي تحمل هذا الهم.

في التقديم الذي سمعناه، قدم مرجعيات ومصادره والتزامات الحكومة باحترامها، ولكن أكثر من ذلك أن الصيغة والحلة التي جاء بها المشروع تجعلنا ندافع عنه ونصوت عنه، هناك بدون شك سلبيات أو نقائص.

ولكن لا يمكن أن ننظر إلى الكأس بشكل شفاف، لابد أن نضع الأمور في سياقها ونقيم الجوانب الإيجابية بما يتطلبه المرحلة من أجل صيرورة تطور خصوصا ونحن في بناء لأنه تنزيل الدستور في اعتقادنا ليس مجرد أن نأخذ القوانين وتكون مثالية، تنزيل الدستور هي فلسفة وثقافة تجعل من الدستور يقود ويجر المجتمع بكل ما يحمله من قيم وحقوق حتى يبقى الانسجام التام والنمو في ظل هذا الانسجام طبعا في

ظل الاستقرار وهذا ما نسعى إليه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار.

بالطبع الكلمة ديالكم أخذت حوالي 7 ديال الدقائق، على أساس أنك تكلمت باسم الأغلبية، الكلمة نعم.. الكلمة للفريق الاستقلالي، بالطبع الفريق الاستقلالي في حدود 16 دقيقة. ما عدا إذا كنتي غادي تكلم باسم واحدين آخرين، باسم الفريق الاستقلالي إذا 16 دقيقة.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في موضوع أو حول مشروع قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

إن مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات يندرج ضمن تنزيل مقتضيات الدستور المتعلق بحماية الحريات وضمان الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الفصل 27 منه، حيث يقول "للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيآت المكلفة بمهام المرفق العام، ولا يمكن تقييد هذا الحق إلا بمقتضى القانون بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والحماية الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في دستور وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة".

وعلى صعيد آخر يشكل المشروع لبنة أساسية لحصول المغرب على العضوية الكاملة في المبادرة الدولية المتعلقة بالشراكة من أجل الحكومات أو الحكومة المنفتحة، والتزام المغرب بالمواثيق والمعاهدات الدولية وأساسا المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إذن هذه الأرضية أساسية وكانت ضرورة باعتبار أنها هي المرجعية أو نقطة الانطلاق أو البنى الحقيقية التي نرى من خلالها ونستبصر كذلك المعطيات المتعلقة بهذا المشروع، لذلك السيد الرئيس المحترم نعتبر أن الحق في الحصول على المعلومة له أهمية قصوى في تعميق الديمقراطية القيمة وكذلك عن طريق التزام الإدارات العمومية بضرورة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستها لهذا الحق تعزيزا للشفافية وترسيخا لثقافة الحكامة الجيدة.

وفي هذا السياق، لابد أن نثير بعض الملاحظات حول النص الذي نحن بصدد مناقشته.

أولا، التأكيد على أن على كل جهة معنية بهذا القانون مختصة في المجال الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي أو الإحصائي والذي بحكم نشاطها تنتج معلومات في المجالات السالفة، أن تنشر بصفة دورية المعلومات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية وكل المعلومات المتعلقة بالمالية العمومية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الكمي، المديونية العمومية والحسابات الوطنية وأصول وديون الدولة والتوقعات والمعطيات حول النفقات العمومية والتصرف في المالية العمومية بصفة عامة، وكذلك المعطيات التفصيلية المتعلقة بالميزانية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

ومن أجل ترسيخ هذا الحق الدستوري وتفعليه يجب الأخذ بمقارنة شمولية ترتكز على عدة دعائم ضرورية من قبيل، ضرورة مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية خاصة في الشق المرتبط بالسر المهني الذي وقفنا عليه كثرا خلال المناقشة في اللجنة وعدم مواجهة المؤسسات الوطنية المختصة في الحصول على المعلومة بمبرر الحفاظ على السر المهني فقط.

إعادة النظر في النصوص القانونية التي تتعارض مع الحق في المعلومة بإعطاء الأولوية لقانون حق الحصول على المعلومات مقارنة مع باقي القوانين، كذلك ضرورة تقليص مجال الاستثناءات وربطها بمبررات واضحة، وهذا ما تاه أحيانا ونحن نناقش هذا النص.

ثم كذلك التنصيص لزوما على إلزامية الإدارة على إعطاء المعلومات لطالبها وصياغة القانون بلغة واضحة ودقيقة لا تترك أي مجال لتأويل الفضفاض، ووقفنا كذلك ونحن كذلك نناقش على بعض الكلمات التي قد تخضع إلى تأويل ومن شأن ذلك التأويل أن يؤثر سلبا على المضمون الحقيقي للنص.

ثم كذلك إعادة النظر في تركيبة اللجنة الأولية للحق في الحصول على المعلومات بما يضمن تمثيلية أوسع للمجتمع المدني ويعزز من استقلاليتها، ثم نشر الوعي لدى عموم المواطنين بأهمية الحق في الحصول على المعلومة والترويج لخدمة إتاحة المعلومة عن طريق تنظيم الحملات الإعلامية والمبادرات التحسيسية حول كيفية استعمال هذا القانون.

تقوية برامج الحكومة الإلكترونية عن طريق الاعتماد على وسائل تكنولوجية في المعلومات والاتصال.

السيد الرئيس،

إن هذا النص القانوني المنظم لحق الحصول على المعلومات يشكل رهانا، رهان تنزيله على أرض الواقع أكبر تحدي يواجهه كل الأطراف المتدخلة في هذا الإطار، ولعل هذا ما كنا ولا زلنا نطالب به في حزبنا وفي فريقنا كما نؤكد على أن الإسراع بإخراجه إلى حيز التنفيذ على اعتبار أن وصول المواطن إلى المعلومات وحصوله عليها ليس غاية في حد ذاتها بقدر ما هو وسيلة لتحقيق التواصل وتعميق الشفافية وترسيخ الحكامة الجيدة وتكريس احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة ومحاصرة الفساد عن طريق التقييم وتحديد المسؤولية وربطها بالمحاسبة، وذلك دعما للتواصل واستعادة للثقة المفقودة للمواطن اتجاه الإدارة.

وتأسيا على ما سبق ونحن نناقش هذا الموضوع فإننا تعاملنا معه معاملة إيجابية، ذلك أننا رغبتنا الأساسية هو أن يخرج هذا القانون إلى حيز الوجود.

أما فيما يخص التعديلات والملاحظات فنحن نتركها للممارسة على أرض الواقع، هذا النص لأول مرة يخرج للوجود، إذن لا بد من أن نعطه الفرصة ليحتك بالواقع ومن خلال ذلك يمكن أن نتقدم بالتعديلات للمستقبل، لذلك فإننا ومن منطلق رغبتنا وحرصنا على إخراج هذا النص إلى حيز الوجود لأهميته الداخلية والخارجية فإننا سوف نتعامل معه بالإيجاب ونصوت بالإيجاب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد احمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بتقديم مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع قانون 31.13.

السيد الوزير المحترم،

يندرج مشروع قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على معلومات في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور الذي اعترف ولأول مرة بهذا الحق في انسجام مع المجهودات المبذولة من طرف الدولة والرامية إلى تعزيز مطالب الشفافية والانفتاح وكذلك استجابة للانتظارات السياسية والحقوقية والثقافية والمتزامنة مع ورش محاربة الفساد وتفعيل مبادئ الحكامة الجيدة وربط مسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

يعتبر الحق في الحصول على المعلومة أحد أهم آليات التعزيز ودعم ممارسات العديد من الحقوق الأخرى على اختلاف أنواعها وأداة هامة لتعزيز انفتاح والشفافية والمساءلة، كما يعتبر من آليات الحاسمة لدى المواطنين وهيئات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين من أجل مكافحة الفساد.

ويشكل بداية الطريق للقطع مع ثقافة السرية والكتمان ووسيلة لتعزيز الثقة في المؤسسات والفاعلين من خلال جعل المواطنين أكثر قربا من الإدارة وإتاحة الفرصة لهم لمعرفة ما يروج داخل هذه الإدارة، فتصبح العلاقة بينهما علاقة تعاون وتشارك وليست علاقة نفور وابتعاد، بل إنه يشكل وسيلة لضمان فعالية ونجاعة السياسات العمومية لأن توفير المعلومات والمعطيات والوثائق المتعلقة بإعداد السياسات العمومية تعتبر آلية ناجعة في متناول المواطنين ومختلف الفاعلين من أجل مساهمة في تحسين نوعية القرارات والسياسات المتخذة وتجويدها وتأمين وتتبع إنجازها وتقييمها، وبالتالي المشاركة المنتجة والعملية في كل مراحل تفعيل القرار.

السيد الرئيس،

وإن كان هذا مشروع القانون يكتسي أهمية بالغة فلابد من إبداء بعض الملاحظات:

ملاحظة أولى جوهرية، تتعلق بالتأخر الكبير في إحالة هذا المشروع القانون بالرغم من أهميته بحيث سادت حالة من الترقب استمرت 6 سنوات بعد دستور 2011، وأربع سنوات بعد أول مسودة؛

عدم اعتماد هذا القانون منع المغرب من الولوجية التصنيف الدولي المتعلق بالحكومات المنفتحة وهذا بالطبع يؤثر على صورة المغرب عالميا في علاقته بالمانحين الدوليين وبمؤسسات الدولية وبالمستثمرين، بالإضافة إلى تجميد المبادرة البرلمانية ترددت الحكومة بشكل كبير قبل إحالة المسودة الأولى للمشروع التي تم نشرها بالموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة بتاريخ 11 يوليوز 2013 والتي عرفت تفاعلا كبيرا من طرف مختلف الفاعلين والهيئات المعنية بموضوع الشفافية ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة؛

ضعف تفاعل الحكومة مع الاستشارة العمومية ومذكرات العديد من الهيئات والمؤسسات الرسمية والغير رسمية ونعطي بعض الأمثلة، مذكرة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة (transparency)، الشبكة المغربية للحق في الحصول على المعلومة، منظمات المادة 19، نرى بأن كفالة هذا الحق تتطلب أن يكون القانون المتعلق في الحصول على المعلومة من جهة ملائمة للمبادئ والمعايير الدولية وباقي الممارسات الفضلى ومن جهة أخرى ينبغي أن يتميز بالبساطة والوضوح وقابلية للتنفيذ، فضلا عن وجود بيئة سياسية وثقافية حاضنة للحقوق والحريات وقادرة على تدشين

مرحلة جديدة من الشفافية والإنفتاح.

نلاحظ أنه بالرغم من التكريس الدستوري للحق في الحصول على المعلومة لازالت تشوب هذا المشروع العديد من الثغرات وعدم التنصيص داخل ثناياها على العديد من الملاحظات والمقترحات التي تضمنتها مذكرة مختلف الفاعلين؛

نسجل ارتباط إقرار هذا الحق بالمناخ السياسي والحقوقي العام وكذلك بالإعمال الجيد لكل المقتضيات الدستورية المرتبطة بالجوانب التدبيرية بالشأن العام، سواء على مستوى ترسيخ مبدأ الشفافية والمشاركة أو على مستوى إعمال مبدأي المساواة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ونظرا لعدم تجاوب الحكومة مع التعديلات التي قدمها فريق الأصالة والمعاصرة سواء على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أو على جلستنا يمكن اللي غادي تجي من بعد والله أعلم، فإننا سوف نتعامل مع هذا القانون ارتباطا بتعامل الوزير مع الاقتراحات التي سوف نقترحها، التعديلات اللي نقترحتها الآن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الإخوان في (CGEM)، الفريق الدستوري غير موجود، مجموعة الكونفدرالية قدمتم، إذن تفضلي.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

بالنسبة لنا نحن كذلك نسجل إيجابيا أننا الآن يمكن أن نقول على أننا عندنا قانون بالنسبة للحصول على المعلومة، وأريد أن اذكر على أن هذه من بين المطالب كذلك السياسية والاجتماعية التي قضتها الأحزاب السياسية، وكذلك النقابات والجمعيات في إبان نقاش مشروع الدستوري الذي كان محط نقاش واسع واستشارة واسعة.

نسجل كذلك على أنه بالنسبة لنا، هي تدخل في إطارتزويد المواطنين بالمعلومة، وكذلك من أجل أن تكون هناك دمقرطة في الحصول إلى المعلومة، الإيجابيات فعلا ونسجل كذلك إيجابيا السيد الوزير تفاعلكم مع بعض التعديلات التي تقدمنا بها ككونفدرالية ديمقراطية للشغل، وما يمكننا إلا أن نشكركم لأنكم فعلا أوضحتم على أنكم منفتحون على كذلك الآراء الأخرى.

غير أننا في بعض النقط التي كانت جد مهمة بالنسبة لنا وهي مثلا الدمقرطة في الوصول إلى المعلومة، لأنه عندما نقربمصاريف الحصول على المعلومة الذي يطلبها، فهذا تيبين السيد اللي تيكون أو السيدة، طالب المعلومة اللي عنده جميع الإمكانيات، اللي عندو الإمكانيات المادية سيحصل عليها والذي لا يتوفر على لإمكانيات سوف يكون عنده مشكل.

هناك كذلك بالنسبة لنا بعض النقط التي يجب أن يحصل فيها على المعلومة، وكنا قد تشبثنا بالنقطة المتعلقة بكل ما هو مالي وبكل العمليات المالية التي تقوم بها الدولة، لأننا نعتبر على أن شفافية هذا الجانب تدخل في إطار كذلك الحصول على المعلومة والشفافية والنزاهة وكذلك الحكامة الجيدة.

بالنسبة لنا كانت نقطة، كنا نتمنى لأننا عندما طرحنا أن تكون مقبولة من عند السيد الوزير، وخصوصا أن مجموعة من الأحزاب المشكلة لهذه الحكومة هي تنادي بالمناصفة وتنادي بالمساواة، هناك ملاحظة حول التشكيلة للجنة التي ستنكب، للأسف هناك يمكن السيد الوزير أن يقول على أنه الرفض جاء من طرف، لم نكن ننتظر أن يرفض، بالنسبة لنا نسجل على أن بالنسبة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نحن نؤمن على أننا نحصل على أشياء ونناضل من أجل تحسينها وتجويدها وكذلك تحسينها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيدة المستشارة.

وننتقل للتصويت على المواد التي يتألف منها مشروع القانون

أعرض عليكم المادة الأولى للتصويت، ليس فيها تعديل، تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

فريق الأصالة والمعاصرة تشبث بالتعديلات التي لم تقبل بها الحكومة في اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

عندما سنصل إليها، عندما نصل إلى المواد التي فيها التعديل سنطرح التعديل، أطرح المادة الأولى كما وردت بالطبع.

الموافقون: إجماع؛

المادة الثانية: إجماع؛

المادة الثالثة ورد بشأنها تعديلان، كاين التعديل الأول من فريق الأصالة والمعاصرة والتعديل الثاني من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين مقدمي التعديل الأول من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

التعديل يروم أنه هو التعديل المقترح هو لكل شخص الحق في

الحصول على المعلومة المشار إليها، لكل شخص، مكان للمواطنين والمواطنات، لماذا؟ لأن لدينا في البداية لدينا أساس دستوري فيما يخص هذا الموضوع اللي هو الفصل 27 والفصل 30 من الدستور الذي ينص على هذه المسألة هذه، وكذلك بالإضافة إلى أن هناك معايير دولية وخصوصا قائمة المنظمة 19 وبالتالي نقترح أن نضع لكل شخص اللي هي مذكورة في هاد قائمة المنظمة 19 شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكر، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

كما سبق أن وضحت في اللجنة، الحكومة لا توافق على هذا التعديل نظرا لعدم ملاءمته مع أحكام الفصل 27 من الدستور اللي حدد المستفيدين من هذا الحق في المواطنات والمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل الذي تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة للتصويت:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 9.

ننتقل إلى التعديل الثاني لا قبل حيث كاين التعديل في نفس المادة تقدم به فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

رغم وجاهة تعديل ديالنا الذي يروم المادة 3 الذي يروم ضمن ما يرومه أنه يخول الحق إلى جانب المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات إلى المقاولات وإلى جمعيات المجتمع المدني بصفتهم أشخاصا اعتباريين الحق في الوصول إلى المعلومة.

هذا الحق أنه غادي يمكن أولا من تحسين مناخ الأعمال وغادي يمكن من اجتلاب الرساميل الأجنبية وكذلك تحسين المغرب في التصنيفات الأجنبية خصوصا لدى هيآت (Doing Business) واجتذاب كما قلت الاستثمار الأجنبي، فللأسف أنه ما تقبلشاي ولكن احنا نظرا للتفاعل الإيجابي ديال السيد الوزير مع تعديلات أخرى اللي قبل منها، وبالطبع نظرا لعدم إحراج الإخوان ديالنا الزملاء والزميلات ديالنا في المجلس، فبعد تشاور مع الفريق أنه ارتأينا سحب هذا التعديل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم، أعرض المادة 3 للتصويت، الموافقون على المادة الثالثة.

الموافقون على المادة الثالثة.

الموافقون..

نعم، لا التعديل متقبلش، كنعرض المادة كما جاءت، كما وردت، المادة كما وردت.

الموافقون= 34.؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون، لا أحد.

المادة الرابعة ليس فيها تعديل.

أعرض المادة الرابعة للتصويت: الإجماع.

المادة الخامسة: الإجماع.

المادة السادسة: الإجماع.

المادة الخامسة لم يرد فيها تعديل.

نعرضها للتصويت.

إذن الموافقون؟

المادة خمسة كما جاءت، كما وردت، مفيهاش تعديل، لم يرد فيها تعديل ولكن الإخوة في الكونفدرالية عندهم تصويت مغاير، شحال العدد.

أعيد التصويت:

الموافقون=34؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون، لا أحد.

المادة السادسة، ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين مقدمي التعديل.

فريق الأصالة والمعاصرة تقديم التعديل.

هذه المادة 6.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

أولا الملاءمة مع التعديل في المادتين 3و4، يروم يعني التدقيق والدقة في تحديد المسؤوليات بالإضافة للشي اللي اعتبرناه في المادتين 3و4 وانسجاما مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالتالي نحن نؤكد على لابد من تحديد الشخص أو الأشخاص المسؤولين والمكلفين بإصدار المعلومات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

سبقت الإشارة إلى أن المعلومة تسلم باسم الهيأة أو المؤسسة وليس باسم الشخص، لذلك فالحكومة لا توافق على هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض تعديل فريق الأصالة والمعاصرة للتصويت.

الموافقون على التعديل.

الموافقون= 12؛

المعارضون=22؛

الممتنعون=10.

إذن أعرض المادة 6 للتصويت:

الموافقون على المادة السادسة كما وردت:

الموافقون= 33؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= لا أحد.

المادة 7 هذي وقع فيها تعديل في اللجنة في البندين "ب" و"ج" واليوم قدمت الحكومة كذلك تعديل على تعديل بشأن البند "ج".

أولا نعطيو الكلمة للحكومة لتقديم التعديل.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

في الحقيقة أنه الأمر لا يتعلق بتعديل هو استدراك إذا تم استساغة هاذ المصطلح لأن كلمة أو لا مدلول لها في هاذ البند ربما غير في الصياغة تسربت ما عندها حتى معنى ذيك كلمة أو هو مجرد تصويب أكثر منه تعديل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعرض تصويب السيد الوزير على هذه المادة للتصويت:

الموافقون= الإجماع؛

المعارضون= لا أحد؛

الممتنعون= لا أحد.

نعرض المادة 7 كما سبق وان عدلت من طرف اللجنة في البند "ب" أخذا بعين الاعتبار تصويب المجلس على التعديل الحكومي بشأن البند "ج".

الموافقون= الإجماع؛

المعارضون= لا أحد؛

الممتنعون= لا أحد.

المادة الثامنة، لم يرد فيها تعديل.

الإجماع.

المادة التاسعة لم يرد فيها تعديل:

الإجماع.

المادة العاشرة ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة يهم الفقرة الأولى من المادة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ الفقرة هو أن نضيف الجملة الآتية أن تعمل على تنظيم وتهيئ والرقمنة والنشر لكل في حدود الإمكان بنشر الحد الأقصى للمعلومات التي في حوزتنا إلى آخره إذ هنا أضفنا جوج المسائل أساسية حتى نسهل الوصول نشر المعلومات، تم كذلك استعمال تقنية التواصل الآن كاينين التقنيات، كاينين الأنترنيت إلى آخره وبالتالي المعلومات يجب أن يكونوا في (les portails) ديال الناس اللي تيحفظوا عليها هذا هو الموضوع ديال التعديل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

طيب فقط أنا فقط أذكر بأنه كان عندنا تعديل ديال، كاين تعديل ديال اللجنة في الفقرة الثانية وعندنا دابا الآن تعديل ديال فريق الأصالة والمعاصرة في الفقرة الأولى.

نعرض تعديل فريق الأصالة والمعاصرة للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 10 ممتنعون.

والآن نعرض تعديل اللجنة للتصويت والذي يهم بنود الفقرة الثانية من المادة.

الموافقون= إجماع.

أعرض المادة 10 للتصويت= إجماع.

لم يرد فيها تعديل، المادة 10 ليس فيها تعديل، المادة 11 لم يرد فيها تعديل، إجماع.

المادة 12 إجماع، 13 إجماع، 14 إجماع، 15 إجماع، 16 إجماع، 17 إجماع، 18 ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

نقترح في التعديل التالي عدم الإشارة إلى الاستثناءات اللي تم الإشارة ديالها في مواد سابقة، فالهيآت هي ملزمة بتعليل جميع القرارات السلبية بشأن تقديم المعلومات، يعني فاش كترد شي مصلحة من المصالح الإدارية والحكومية على الرفض ديالها لتزويد اللي كيطلب المعلومة بدون الإشارة إلى حالات محددة في هذا القانون، يعني عدم حصر المبررات ديال الرفض، إذا فنحن نرى أنه لا حاجة إلى ذكر حالات دون أخرى، ويجب أن يتضمن الرد بهذه الشروط الإشارة إلى حق المعني بالأمر في تقديم بشأن رفض الطلب للمعلومات، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة تتمسك باستعراض هذه الحالات على سبيل المثال لا الحصر وذلك لتيسير تطبيق القانون، شكرا.

بمعنى أننا نرفض التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض تعديل فريق الأصالة والمعاصرة للتصويت.

الموافقون = 11؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 18 للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= لا أحد.

المادة 19 لم يرد فيها تعديل إجماع.

المادة 20 إجماع.

لمادة 21 كما عدلتها اللجنة إجماع.

المادة 22 كما عدلتها اللجنة إجماع.

المادة 23 كما عدلتها اللجنة إجماع.

المادة 24 كما وردت، إجماع، المادة 24.

الموافقون على المادة 24 كما وردت.

الموافقون=33؛

المعارضون=11؛

الممتنعون، لا أحد.

المادة 25 لم يرد فيها تعديل، إجماع.

المادة 26 كذلك إجماع.

المادة 27 إجماع.

المادة 28 إجماع.

المادة 29 كما عدلتها اللجنة، إجماع.

المادة 30، إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون=33؛

المعارضون=3؛

الممتنعون=8.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.**

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

إن مشروع القانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات يندرج ضمن تزيل مقتضيات الدستور المتعلق بحماية

الحريات وضمان الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الفصل 27 منه " للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، ولا يمكن تقييد هذا الحق إلا بمقتضى القانون بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والحماية الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة". وعلى صعيد آخر يشكل المشروع لبنة أساسية لحصول المغرب على العضوية الكاملة في المبادرة الدولية المتعلقة بالشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، والتزام المغرب بالمواثيق والمعاهدات الدولية وأساسا المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن حق في الحصول على المعلومات له أهمية قصوى في تعميق الديمقراطية كقيمة وممارسة، وذلك عن طريق إلزام الإدارات العمومية بضرورة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم لهذا الحق، تعزيزا للشفافية وترسيخا لثقافة الحكامة الجيدة.

وفي هذا السياق، لابد أن نثير بعض الملاحظات حول النص الذي نحن بصدد مناقشته:

- التأكيد على كل جهة معنية بهذا القانون مختصة في المجال الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي أو الإحصائي والذي بحكم نشاطها تنتج معلومات في المجالات المذكورة، أن تنشر بصفة دورية: المعلومات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، وكل معلومة تتعلق بالمالية العمومية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الكمي، المديونية العمومية والحسابات الوطنية وأصول وديون الدولة والتوقعات والمعطيات حول النفقات العمومية والتصرف في المالية العمومية، وكذلك المعطيات التفصيلية المتعلقة بالميزانية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

- من أجل ترسيخ هذا الحق الدستوري وتفعيله يجب الأخذ بمقاربة شمولية ترتكز على عدة دعائم ضرورية من قبيل:

• ضرورة مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، خاصة في الشقّ المرتبط بالسرّ المهني، وعدم مواجهة المؤسسات الوطنية المختصة في الحصول على المعلومات بمبرّر الحفاظ على السرّ المهني؛

• إعادة النظر في النصوص القانونية التي تتعارض مع الحق في المعلومة بإعطاء الأولوية لقانون حق الحصول على المعلومات مقارنة مع باقي القوانين؛

• ضرورة تقليص مجال الاستثناءات وربطها بمبررات واضحة؛

• التنصيص لزوما على إلزامية الإدارة على إعطاء المعلومات لطالبها، وصياغة القانون بلغة واضحة ودقيقة لا تترك أي مجال للتأويل الفضفاض؛

• إعادة النظر في تركيبة اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات، بما يضمن تمثيلية أوسع للمجتمع المدني، ويعزز من استقلاليتها؛

• نشر الوعي لدى عموم المواطنين بأهمية الحق في الحصول على المعلومات، والترويج لخدمة إتاحة المعلومات عن طريق تنظيم الحملات الإعلامية والمبادرات التحسيسية حول كيفية استعمال هذا القانون؛

• تقوية برامج الحكومة الالكترونية، عن طريق الاعتماد على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا النص القانوني المنظم للحق في الحصول على المعلومات، يشكل رهان تنزيله على أرض الواقع أكبرتحد يواجه كل الأطراف المتدخلة في هذا الإطار. ولعل هذا ما كنا ولا زلنا نطالب به في حزب الاستقلال، كما نؤكد على الإسراع بإخراجه لحيز التنفيذ على اعتبار أن وصول المواطن إلى المعلومات وحصوله عليها ليس غاية في حد ذاته، بقدرما هو وسيلة لتحقيق التواصل وتعميق الشفافية، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتكريس احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، ومحاصرة الفساد عن طريق التقييم وتحديد المسؤولية وربطها بالمحاسبة، وذلك دعما للتواصل واستعادة للثقة المفقودة للمواطن اتجاه الإدارة.

وتأسيسا على ما سبق، ونظرا لكون هذا النص يشكل أول تجربة في بلدنا فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا النص ونترك التجربة تحدد إيجابياته وسلبياته.

2- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

يندرج مشروع قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور، الذي اعترف لأول مرة بهذا الحق في انسجام مع المجهودات المبذولة من طرف الدولة، والرامية إلى تعزيز مطالب الشفافية والانفتاح، وكذلك استجابة للانتظارات السياسية والحقوقية والثقافية المتزامنة مع ورش محاربة الفساد وتفعيل مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

يعتبر الحق في الحصول على المعلومات أحد أهم آليات تعزيز ودعم ممارسة العديد من الحقوق الأخرى على اختلاف أنواعها وأداة هامة لتعزيز الانفتاح والشفافية والمساءلة، كما يعتبر من الآليات الحاسمة

لدى المواطنين وهيئات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين من أجل مكافحة الفساد، ويشكل بداية الطريق للقطع مع ثقافة السرية والكتمان ووسيلة لتعزيز الثقة في المؤسسات والفاعلين من خلال جعله المواطنين أكثر قربا من الإدارة، وإتاحة الفرصة لهم لمعرفة ما يروج داخلها، فتصبح بذلك العلاقة بينهما علاقة تعاون وشراكة واحترام وليست علاقة نفور ومخاصمة.

بل إنه يشكل وسيلة لضمان فعالية ونجاعة السياسات العمومية، لأن توفير المعلومات والمعطيات والوثائق المتعلقة بإعداد السياسات العمومية تعتبر آلية ناجعة في متناول المواطنين ومختلف الفاعلين من أجل المساهمة في تحسين نوعية القرارات والسياسات المتخذة وتجويدها، وتأمين تتبع إنجازها وتقييمها، وبالتالي المشاركة المنتجة والعملية في كل مراحل صنع القرارات.

السيد الرئيس،

وإن كان هذا المشروع قانون يكتسي أهمية بالغة، فلابد من إبداء بعض الملاحظات:

- ملاحظة جوهرية تتعلق بالتأخر الكبير في إحالة هذا المشروع قانون بالرغم من أهميته البالغة، بحيث سادت حالة من الترقب استمرت 6 سنوات بعد دستور 2011، وأربع سنوات بعد أول مسودة.

- عدم اعتماد القانون بمنع المغرب من الولوج إلى التصنيف الدولي المتعلق بالحكومات المنفتحة، وهذا يؤثر على صورة المغرب عالميا في علاقته بالمانحين الدوليين والمؤسسات الدولية والمستثمرين.

- بالإضافة إلى تجميد المبادرة البرلمانية، ترددت الحكومة بشكل كبير قبل إحالة المسودة الأولى للمشروع التي تم نشرها بالموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة بتاريخ 11 يوليوز 2013 والتي عرفت تفاعلا كبيرا من طرف مختلف الفاعلين والهيئات المعنية بموضوع الشفافية ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة.

- ضعف التفاعل مع الاستشارة العمومية ومذكرات العديد من الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية:

- مذكرة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة (ترانسبارنسي)؛
- الشبكة المغربية للحق في الحصول على المعلومات؛
- منظمة المادة 19.

- نرى بأن كفالة هذا الحق تتطلب أن يكون القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات من جهة ملائما للمبادئ والمعايير الدولية وباقي الممارسات الفضلى، ومن جهة أخرى ينبغي أن يتميز بالبساطة والوضوح والقابلية للتنفيذ، فضلا عن وجود بيئة سياسية وثقافية حاضنة للحقوق والحريات، وقادرة على تدشين مرحلة جديدة من الشفافية والانفتاح؛

- نلاحظ أنه بالرغم من التكريس الدستوري للحق في الحصول على المعلومات، لازالت تشوب هذا المشروع العديد من الثغرات، وعدم التنصيص داخل ثناياه على العديد من الملاحظات، والمقترحات التي تضمنتها مذكرات مختلف الفاعلين؛

- نسجل ارتباط إقرار هذا الحق بالمناخ السياسي والحقوقي العام، وكذلك بالإعمال الجيد لكل المقتضيات الدستورية المرتبطة بالجوانب التدبيرية للشأن العام، سواء على مستوى ترسيخ مبدأ الشفافية والمشاركة، أو على مستوى إعمال مبدأي المساواة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ونظرا لعدم تجاوب الحكومة مع التعديلات التي قدمها الفريق سواء على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، أو على مستوى جلستنا هذه، فإننا نصوت ضد هذا المشروع قانون.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا القانون الذي جاء لاستكمال تنزيل مقتضيات دستور 2011 ولإرساء الإطار القانوني والمؤسساتي لتفعيل الحقوق والحريات الأساسية لاسيما أحكام الفصلين 27 و30 المتعلقين بالحق في الحصول على المعلومات باعتباره حقا من الحقوق الجوهرية التي تقتضيها الديمقراطية المواطنة وأسس دولة الحق والقانون.

كما أن هذا الحق يستمد مرجعيته من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما الفصل 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفصل 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومقتضيات المادة 103 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أخذا بعين الاعتبار أن المغرب قد انخرط بقوة في تعزيز منظومة حقوق الإنسان بالمصادقة على جل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن وكرس معظمها في دستور 2011.

ونثمن في فريق العدالة والتنمية المقاربة التشاركية التي اعتمدتها حكومة السيد عبد الإله بن كيران في إعداد مشروع هذا القانون بدء بنشر مسودته على موقع الأمانة العامة للحكومة لاستقبال آراء وملاحظات واقتراحات المواطنين والمواطنات ثم بتنظيم مناظرة وطنية

بمشاركة مختلف الفاعلين؛ برلمانا وهيئات المجتمع المدني وخبراء وأكاديمين.

كما نعتبر أن إقرار مشروع القانون الذي يؤطر ممارسة الحق في الحصول على المعلومة يعد مدخلا من المداخل الأساسية لإصلاح الإدارة، في اتجاه جعلها إدارة حديثة ومواطنة، إدارة منفتحة على جميع المواطنات والمواطنين وقادرة على الاستجابة لحاجياتهم وتطلعاتهم. ويعتبر توفير المعطيات والمعلومات التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية، لتحقيق أغراض مشروعة، من الخدمات الأساسية التي يجب أن تحرص الإدارة على تقديمها بالسرعة والجودة المطلوبتين. ونعتقد أن هذا الأمر سيساهم في مساعي إصلاح وتخليق الإدارة العمومية، وذلك بتعزيز قيم ومبادئ الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة وبالانضباط إلى القواعد القانونية والأخلاقية وربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

وبالرجوع إلى مقتضيات مشروع القانون الذي نحن بصدده والتي تروم تحديد الكيفيات والإجراءات التي يتم عبرها الحصول على المعلومات ومبادئ تدبيرها وتحديد طرق حمايتها، فإننا نرى أنها ستساهم في تغيير الثقافة التي سادت في الإدارة المغربية لعقود بتكريس صورة قاتمة حول دهاليزها. ونرى أن الإطار القانوني يبقى غير كاف ويلزم أن تواكبه الإجراءات الضرورية لتنزيله، إجراءات تتجاوز ما هو مسطري لتخلخل الفهم الذي رسخته عقود من الممارسات والسلوكات السلبية.

ومن المعايير الإيجابية التي حرص مشروع القانون على احترامها:

- كشف الحد الأقصى من المعلومات؛

- النشر الاستباقي للمعلومات؛

- مبدأ المجانية والاكتفاء بالحد الأدنى من التكاليف؛

- حق الأجانب المقيمين في المغرب بصفة قانونية في الحصول على المعلومة تماشيا مع الأحكام والاتفاقيات ذات الصلة التي صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها؛

- حق طالب المعلومات في رفع شكاية إلى رئيس المؤسسة أو الهيئة على عدم الرد على طلبه أو عدم الاستجابة له وإلزام هذه الأخيرة على الرد على الشكاية.

ومن المقتضيات المهمة التي تم التنصيص عليها كذلك، اعتبار الإباحة هي الأصل في الحصول على المعلومة، أما الاستثناء فقد جاء على سبيل الحصر، ويتعلق أساسا بمجالات محددة، وهي الدفاع الوطني، والأمن الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد والمعطيات الشخصية، وكذلك ما هو مستثنى بنص قانوني خاص كمداولات المجلسين الوزاري والحكومي، وتحريات السلطات القضائية، والمعلومات التي من شأن الكشف عنها المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور وغيرها. غير أن بعض الاستثناءات كانت تتطلب إلى مزيد من التوضيح والتأطير كما هو الشأن بالنسبة لسرية الأبحاث والتحريات الإدارية التي ترك فيها القرار، بشكل مطلق، إلى السلطات الإدارية نفسها في حين وجب أن يخضع هذا القرار إلى ما تقضي به السلطات القضائية المختصة، وهو ما كان محل تعديل تقدمت به فرق ومجموعة الأغلبية على مستوى اللجنة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد نص القانون على إجراءات مسطرية واضحة وشفافة وسهلة لتمكين المواطن من الحصول على المعلومة، ابتداء من تقديمه الطلب وانتهاء بالإجراءات المحددة بناء على آجال قانونية معقولة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تقدمنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بمعية فرق ومجموعة الأغلبية بمجموعة من التعديلات التي تروم في مجملها تجويد النص القانوني منها:

- تمكين المؤسسات والأشخاص الاعتبارية من الحق في الحصول على المعلومات على غرار حق الأفراد؛

- عدم تقييد الحق في الحصول على المعلومة بالسلطة التقديرية للمسؤولين وللمؤسسات؛

- القطع مع الانتقائية في نشر تقارير دون غيرها، خاصة ما يتعلق بالجماعات الترابية؛

- تمكين المواطنين من معلومة الرقابة البرلمانية خاصة تقارير اللجان النيابية لتقصي الحقائق ولجان الاستطلاع البرلمانية، بالإضافة إلى تقارير المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية للحسابات؛

- وضع آجال معقولة تفاديا للتماطل والتسويف في تسليم المعلومة؛

- التنصيص على حق المعني بالأمر في تقديم طعن أمام المحكمة الإدارية المختصة في حالة رفض طلب تقديم المعلومات.

ونثمن في هذا الجانب تجاوب الحكومة مع عدد من التعديلات المتقدم بها من طرف مختلف مكونات المجلس، ونؤكد على أننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آملين أن تسهم الوكالة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها في التنزيل السليم لهذا المقتضى الدستوري المهم المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 13-31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر للسيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به بخصوص هذا المشروع الذي يكتسي أهمية بالغة في تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور وتفعيل الديمقراطية التشاركية، طبقا لتوجهات الملكية السامية.

السيد الرئيس.

إننا في الفريق الحركي نعتبر محطة عرض هذا المشروع على مجلسنا الموقر للمناقشة لحظة دستورية وسياسية وتشريعية متميزة، بالنظر إلى أهميته في إقرار أجرأة آليات الديمقراطية التشاركية، التي ستمكن المواطنات والمواطنين من الحق في الحصول على المعلوات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، وضمان انخراطهم في صنع القرار العمومي، مما سيساهم دون شك في دعم انفتاح وتقريب الهيئات العمومية من المواطنين وتكريس مناخ النزاهة والشفافية، وتحصين مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ، وتقوية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتحقيق الحكامة الجيدة.

هذا، وسيمكن اعتماد هذا القانون من المساهمة في تأهيل وتحسين المناخ القانوني للعمل المدني وتفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيز إشراك المجتمع المدني في تفعيل مقتضيات الدستور وبلورة وتتبع السياسات العمومية، وترسيخ الثقة لدى المتعاملين مع الإدارة وتوسيع الوعي لديهم.

السيد الرئيس،

يعتبر حق الولوج للمعلومات العمومية حق أساسيا من حقوق الإنسان والذي تضمنته المادة 27 من دستور 2011.من جهة، ومن جهة ثانية فهو متضمن أيضا في المواثيق الدولية في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق الإنسان والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة، وهذا يعكس مدى التزام بلادنا باحترام حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا.

إن المجهودات التي تبدلها الحكومة في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة وتكريس ثقافة احترام حقوق الإنسان في بعدها الكوني، تقتضي تعزيز الترسانة القانونية لبلادنا بقانون يحترم المعايير الدولية في الحق في الحصول على المعلومات العمومية، وتوسيع تداولها والحد من احتكارها والتستر عليها، بما يسهم في تحقيق المصلحة العامة وتعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز مكانة الرأي العام الوطني في مراقبة السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

كما نود التأكيد على اعتزازنا بهذه المبادرة التشريعية التي تترجم حرص الحكومة على التزامها بالمخطط بالمخطط التشريعي، وكذا تنزيل مقتضيات الدستور الجديد وإخراج النصوص التشريعية إلى حيز الوجود، لما في ذلك من دور أساسي في ترسيخ الديمقراطية وتحفيز المواطنات والمواطنين من حق الولوج للمعلومات العمومية من أجل المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام.

غير أنه السيد الوزير، وجب الإشارة إلى تسجيلنا لبعض الملاحظات بخصوص هذا المشروع، سنحاول عرضها خلال مناقشة المواد.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

5- مداخلة السيد محمد البكوري رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون 31.13 يتعلق بالحصول على المعلومة، في هذه الجلسة والذي يأتي في إطار التسريع بالقوانين المؤطرة للدستور تجسد لمرحلة جديدة من الانفتاح وإشراك كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني في القرار العمومي الذي يهم تدبير الشأن العام مؤكدين أن الحصول على المعلومة في سياقها وقنواتها الرسمية، يعفينا جميعا من الخضوع إلى منطق الإشاعة المغرضة التي قد تؤثر بشكل سلبي في الرأي العام الوطني.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لابد أن نهنئ أنفسنا جميعا حكومة وبرلمانا على إخراج هذا القانون الذي طال مع الأسف داخل قبة البرلمان، مهنئين في نفس الوقت الحكومة على تفاعلها الإيجابي مع تعديلات كافة فرق ومجموعات مجلسنا الموقر. مشيدين بالعمل الجبار الذي قام به السيدات والسادة أعضاء لجنة العدل والتشريع بمعية رؤساء الفرق في إخراج هذا النص. الذي سيقطع مع التعتيم وستنظم عملية الحصول على المعلومة في سياق احترام مجموعة من الضوابط الضرورية التي تراعي خصوصية المواضيع المطروحة للمعالجة والنقاش. وستقطع بكل تأكيد مع منطق الإشاعة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن هذا المشروع سيؤسس لعمل مؤسساتي منظم يحدد طبيعة

المعلومة، وكيفية طلبها، وتحديد كل شخص سواء كان طبيعيا أو معنويا (كالجمعيات، والنقابات، والشركات وغيرها) في الحصول على المعلومات والوثائق الإدارية، حيث ميزبين المعلومات وسبل التوسع فيها وتحديد الوثائق الإدارية التي لا تمس إتاحتها للأفراد بمصلحة مشروعة محمية بالقانون.

إن المعلومة التي يحددها هذا القانون والتي نطالب في فريق التجمع الوطني للأحرار أن تكون النصوص التطبيقية المصاحبة له منسجمة مع روح النص وما تم تداوله في الأعمال التحضيرية لعمل لجنة العدل والتشريع التي تناول النقاش فيها مابين أعضاء اللجنة المحترمين والسيد وزير الوظيفة العمومية، الذي التزم بهذا المقتضى حيث تم تنزيل هذا المشروع تنزيلا سليما، تبقى معلومة مسجلة مهما كان شكلها أو وعاؤها أو طبيعتها أو مصدرها أو تاريخ وضعها أو صبغتها القانونية الرسمية سواء كانت صادرة عن الهيأة التي تملكها أم لا، سواء كانت مصنفة كمعلومة سرية أم لا مثل الوثائق والملفات والتقاريروالدراسات والملخصات والمحاضر والإحصائيات والتوجيهات والتعليمات الإدارية والمعطيات والمراسلات الإلكترونية وغيرها من المناشير والمذكرات، وكذا أجوبة الوزراء التي تتضمن تفسيرا لكل المقتضيات القانونية المعمول بها، أوتوثيق لمسطرة إدارية، وكذا الآراء والقرارات التي تصدرها انسجاما مع مقتضى الدستور والقانون والتنظيم وعلى رأسها إدارات الدولة والجماعات الترابية وهيأتها ومعها كافة المؤسسات وكل هيأة كما يمكن أن تأتي المعلومة على شكل مكتوب أو تسجيلات سمعية أو أي وسيلة إعلامية يمكن الحصول عليها لمعالجة إعلامية عادية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كانت هذه مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار داخل مجلسنا الموقر سجلنا من خلالها موقف فريقنا الثابت من مثل هذه القوانين التي جاءت لتفعل المستجدات التي جاء بها الدستور المغربي والذي يعزز للشفافية ويكرس مفهوم الدولة المواطنة منوهين بهذا المشروع وبعمل كافة البرلمانيين الذين عملو على تعديله والذي لا يسعنا من موقعنا إلا أن نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مناقشة مشروع القانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، هذا المشروع الذي جاء في إطار تنزيل الفصل 27 من الدستور والذي يهدف إلى تكريس الحق في الوصول للمعلومات انسجاما مع التزام المغرب الدائم بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وبمقتضيات المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا المادة 103 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي ألزمت الإدارات العمومية بضرورة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم لهذا الحق، تعزيزا للشفافية وترسيخا لثقافة الحكامة الجيدة

السيد الرئيس،

لابد أن ننوه بمستوى النقاش البناء الذي طبع أشغال لجنة العدل والتشريع بمناسبة مناقشة هذا القانون وإيلائه الأهمية اللازمة من طرف أعضاء اللجنة، كما نشكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الرأي الذي أبداه حول هذا المشروع بناء على الطلب الذي قدمه فريقنا إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، هذا الرأي الذي جاء غنيا وتضمن مجموعة من الدراسات المقارنة والمقترحات الهادفة إلى تجويد هذا النص، وهو ما حاول فريقنا ترجمته من خلال التعديلات التي قدمناها حول المشروع غير أننا نأسف لعدم قبول الحكومة مجموعة من التعديلات الهامة التي اقترحها فريقنا حول المشروع من قبيل تمكين الأشخاص الاعتباريين وخاصة المقاولات الوطنية والأجنبية الراغبة في الاستثمار ببلادنا.

السيد الرئيس؛

إننا نعتبر في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن الحق في الوصول للمعلومات بصفة عامة يساهم بشكل كبير في إشاعة ودعم الانفتاح والشفافية، وتعزيز الثقة في علاقة الإدارة بالمرتفقين، وترسيخ الديمقراطية التشاركية، وإرساء إجراءات كفيلة بتخليق الممارسة الإدارية وضمان المصداقية والنزاهة في تدبير الشأن العام، كما أنه يساعد المواطنين بشكل أفضل على فهم الإجراءات والمساطر الإدارية، وعلى حماية حقوقهم، وبالتالي تنمية الوعي القانوني والإداري لديهم، من جهة، كما أن توفير المعلومات يساهم في جلب الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد من جهة ثانية، حيث يتجلى البعد الاقتصادي لهذا النص القانوني في تهييئ المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية وذلك بوضع ضمانات الوصول إلى المعلومات مماثلة للضمانات التي اعتاد الرأسمال الأجنبي أن يعمل في إطارها.

السيد الرئيس،

لابد أن نؤكد على أهمية إقرارحق الحصول على المعلومات باعتباره حقا دستوريا في سياق الاختيار الديمقراطي الذي اعتمدته بلادنا، وفي سياق تكريس احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة التي ما فتئت المملكة المغربية تؤكد على التزامها باحترامها كما هي متعارف

عليها عالميا، وهو ما من شأنه أن يعمق الاختيار الديمقراطي وشفافية العمل الحكومي، ويضع قطيعة مع زمن السرية والتكتم في وضع وتنفيذ السياسات العامة مع حجب المعلومات عن الرأي العام الوطني بما فيه وسائل الإعلام، ولهذا فعملية دسترة هذا الحق جاءت من أجل إعطاء دفعة قوية للمسار الديمقراطي ببلادنا من خلال تمكين الرأي العام الوطني من إحدى الآليات المهمة في الممارسة الديمقراطية، ألا وهي الحصول على المعلومات، والتي بدونها يبقى المواطن خارج أية مشاركة في الحياة العامة.

لكل هذه الاعتبارات ونظرا لأهمية هذا المشروع الذي يعتبر لبنة إضافية في البناء الديمقراطي والترسانة القانونية الحقوقية لبلادنا، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتبنى هذا المشروع ونصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله

7- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يعرف المغرب شأنه شأن باقي الدول في العالم، تحولات عميقة على مختلف المستويات، تحولات أملتها الحاجة الى التطور ومواكبة المتغيرات والمطالب الاجتماعية الجديدة، هاته الأخيرة التي جعلت من إعادة صياغة النظام الاقتصادي والسياسي أحد الأولويات الكبرى في سياسته العامة.

وقد عرف التدبير الإداري بالمغرب اختلالات واسعة خصوصا فيما يتعلق بالمنظومة القانونية التي تؤطره، وتماشيا مع هذا الوضع شهد المغرب تحولات مهمة في مجال الحقوق والحريات الفردية والجماعية خصوصا بعد تكريسه لدستور ديمقراطي شفاف منبثق عن الإرادة الشعبية، والذي يعتبر أيضا مرحلة انتقالية بالمعنى الحقيقي من خلال تضمنه لمجموعة من الحقوق والحريات ذات الطابع الديمقراطي التشاركي، والعمل على إرساء مبادئ الحكامة الجيدة المتجسدة في الشفافية والنزاهة والتدبير المعقلن للشأن المحلي بالمغرب.

من هذا المنطلق، وفي إطار استكمال مسلسل التنزيل الفعلي لمضامين الدستور تقدم المشرع المغربي بمشروع قانون رقم 13-31 يتولى تنظيم أحد أهم الحقوق الدستورية ذات الطابع المدني والسياسي المتمثل بالأساس في الحق في الحصول على المعلومة، هذا الأخير يجد مرجعيته ضمن بنود الفصل 27 من الدستور المغربي الذي جاء في حيثياته "للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة ".

ويستفاد من خلال قراءة الفصل أعلاه، أن توفير المعلومات بالقدر الكافي سيساهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال تحفيز المواطنين على المشاركة في مراقبة عمل الإدارة وفي اتخاذ القرار، كما أن إتاحة المعلومة يعد عاملا من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي، حيث أن المستثمر يبحث عن مناخ يتاح فيه حرية الحصول على المعلومات المتعلقة بالاقتصاد واليات الأسواق ليضع استثماره بالشكل الصحيح في المجالات المناسبة.

السيد الرئيس،

يتأهب المغرب للتوفر لأول مرة في تاريخه على قانون في موضوع الولوج إلى المعلومات وذلك في محاولة لتطبيق الفصل 27 من دستور 2011.

يتم هذا أيضا للتوافق والانسجام مع التزاماته الدولية التي تم التعهد بها سابقا، ومن بينها المعاهدة الدولية لمحاربة الفساد (سنة 2003) وخاصة في فقرة المادة 10 حول إمكانية اعتماد الدول الأطراف "إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول، عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية؛" والمادة 13 المخصصة لمشاركة المجتمع في محاربة الفساد والتي تنص الفقرة "ب" بوضوح فيها على "ضمان تيسّر حصول الناس فعليا على المعلومات.

ان حقَّ الوصول إلى المعلومات يُعتبر مدخلا أساسيا لمحاربة الفساد والنهوض بالنزاهة، وتعزيز مقومات المنظومة الوطنية، حيث إن العلاقة بين الفساد والمعلومات "علاقة ذات تأثيرات عكسية"، فكلما كانت المعلومات متوفرة، كلما كان الفساد محدودا ومعزولا في نطاقات ضيقة، وبالتالي يسهل التغلب عليه. وكلما احتُكرت المعلومات، كلما كان هناك استبداد وشطط في استعمال السلطة، وتفشّت ممارسات الفساد.

كما أن الدولة المغربيّة ستربح الكثير، على المستوى الاقتصادي، بإتاحتها حقّ الوصول إلى المعلومات للمواطنين، إن هذا القانون يشكّل "استثمارا اقتصاديا حقيقيا"، لأنه يساهمُ في تخفيض كلفة محاربة الفساد؛ باعتبار أنّ تدبير مكافحة الفساد على مستوى أجهزة العدالة مكلف جدا، وبالتالي فالاشتغال على الوقاية يشكل فرصة سانحة للدولة لتخفيض الأعباء المادية في تدبير هذا الملف.

السيد الرئيس،

من خلال النظر في هذا النص يتبين أن موعد المواطن مع المعلومة التي يحتاجها يصل إلى شهر ونصف وقد ينضاف إليه في حالة الرفض والطعن شهران آخران على الأقل، في خلاف تام مع منطق ثقافة المعلومة التي تقتضي السرعة والنجاعة.

وفيما يتعلق بمجال التطبيق حدد هذا المشروع في مادته الأولى نطاقه في "المعلومات التي في حوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام"، وحدد الهيئات المعنية به حصريا في "الإدارات العمومية، المحاكم، مجلس النواب، مجلس المستشارين، الجماعات الترابية، المؤسسات العمومية، وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام وكل هيئة أخرى عامة أو خاصة مكلفة بمهام المرفق العام".

السيد الرئيس،

مهما كانت جودة النص القانوني المنظم للحق في الحصول على المعلومات، فإن رهان تنزيله على أرض الواقع يبقى أكبر تحد يواجه كل الأطراف المتدخلة في هذا الإطار.

فوصول المواطن إلى المعلومات وحصوله عليها ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق التواصل وتعميق الشفافية، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتكريس احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، ومحاصرة الفساد عن طريق التقييم وتحديد المسؤولية وربطها بالمحاسبة، وذلك دعما للتواصل واستعادة للثقة المفقودة للمواطن اتجاه الإدارة.

فإعمال هذا الحق بالمغرب سيشكل دفعة قوية لدولة الحق والقانون، وسيساهم في تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة التي أصبحت من بين أسس النظام الدستوري للمملكة بموجب دستور 2011، وسيحسن العلاقة بين الإدارة العمومية والمواطن.

8- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما هو معلوم أن مشروع قانون 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومة جاء ليكرس وليؤكد الالتزام الدائم للمملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وبمقتضيات المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي ألزمت الإدارات العمومية بضرورة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم لهذا الحق، تعزيزا للشفافية وترسيخا لثقافة الحكامة الجيدة.

كما جاء هذا المشروع قانون ليشكل ترجمة فعلية وملموسة لتنزيل مقتضيات الدستور في فصله (27) ومتطلباته القانونية والمؤسساتية، وتعبيرا واضحا عن إرادة سياسية أكيدة تستجيب للحاجيات التي عبر عنها التطور الكمي والنوعي للإدارة والمجتمع.

ومن جهة أخرى سيسهم هذا القانون بحظ أوفر في ترسيخ دولة الحق والقانون وفي تقوية الصرح التشريعي وتعزيز اللبنات القانونية الأخرى التي وضعها المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لكن بالرغم من بعض الايجابيات المشار إليها سالفا، فلابد أن نسجل في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل بعض الملاحظات السلبية على هذا المشروع قانون، فمن جهة أولى إنه يحدّ من مجال الحق في الحصول على المعلومات، حيث يكفل هذا الحق فقط للمواطنين القادرين على إظهار مصلحة قانونية مباشرة لهم في تلقي المعلومات المطلوبة، بدلاً من أن يتيح حق الحصول على المعلومات لجميع الأشخاص. كما أن المشروع قانون لا يتضمن إحداث لجنة مستقلة لضمان حق الحصول على المعلومات، وهو ما يُعد نقصاً جوهرياً.

ومن جهة ثانية؛ أن الاستثناءات لحق الحصول على المعلومات تمت صياغتها بطريقة موسعة وغامضة وتحتاج إلى التدقيق والتفصيل بقدر أكبر. إن الاستثناءات المنصوص عليها لا تنسجم مع المعايير الدولية ولا تكفل بالكامل مراعاة مقتضيات اختباريّ الضرر والمصلحة العامة.

ومن جهة ثالثة؛ وهو الأمر الأكثر إثارة للجدل هو أن مشروع القانون ينص على عقوبات جنائية بحق من أدلى ببيانات "غير صحيحة"أثناء طلب الحصول على معلومات، وعلى عقوبات جنائية لمن قام باستعمال أو إعادة استعمال المعلومات المتحصل عليها في غير الغرض المعلن عنها وكذلك لمن أدخل "تحريفاً"على المعلومات المتحصل عليها.

إن فرض عقوبات جنائية على من يمارسون حقهم في الحصول على المعلومات أمر شائن إذ يجب ألا تكون إتاحة حق الحصول على المعلومات بمثابة الذريعة التي تمهّد لممارسة الرقابة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ظل السعي نحو ترسيخ جوهر الحق في الولوج إلى المعلومة الذي تعكسه توجهات بلادنا، ونظرا لغياب العدد الكافي من مهنيي المعلومة بأغلب مصالح الدولة، فإن هذه الأخيرة بحاجة ماسة إلى استقطاب مزيد من هؤلاء المهنيين، وذلك في إطار مقاربة شمولية تهدف إلى تعزيز الترسانة البشرية واللوجستية التي ستسهر على إدارة المعلومات ونشرها

وتثمينها.

فالترسانة البشرية بدأت تقترن بالتحولات التي طرأت على قيمة التكوين المستمر والمتخصص في مجال علوم المعلومات ببلادنا، وفي مقدمته علم الأرشفة وتقنيات تدبير الوثائق، الإدارية (ورقية كانت أم إلكترونية). أما من الناحية التقنية واللوجستية، فيجب تعزيز إدارات الدولة بأنظمة معلوماتية متطورة لجمع وتحليل واستغلال الأوعية التقنية الخاصة بحفظ المعلومات والمعطيات الإدارية.

وفي الأخير، أصبح الحق في الحصول على المعلومة يستأثر باهتمام متزايد لدى المنظمات والفاعلين الدوليين، لذا فقد حان الوقت للتأكيد على ضرورة إيلاء أهمية وازنة لتدبير المعلومات العمومية كدعامة وشرط أساسي للحق في الولوج إلى المعلومة الذي يعد أحد أسس الديمقراطية ودولة الحق، وذلك حتى يرقى إلى ما هو معمول به في البلدان المتقدمة.

وبناء على كل ما سبقت الإشارة إليه فإننا نصوت بنعم على نص المشروع.

9- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني ان اتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تأتي أهمية إقرار حق الحصول على المعلومات دستوريا في سياق الاختيار الديمقراطي الذي اعتمدته بلادنا، وفي سياق تكريس احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة التي ما فتئت المملكة المغربية تؤكد على التزامها باحترامها كما هي متعارف عليها عالميا، وهو ما من شأنه أن يعمق الاختيار الديمقراطي وشفافية العمل الحكومي، ويضع قطيعة مع زمن السرية والتكتم في وضع وتنفيذ السياسات العامة مع حجب المعلومات عن الرأي العام الوطني بما فيه وسائل الإعلام.

ولهذا فعملية دسترة هذا الحق جاءت من أجل إعطاء دفعة قوية للمسار الديمقراطي ببلادنا من خلال تمكين الرأي العام الوطني من إحدى الآليات المهمة في الممارسة الديمقراطية، ألا وهي الحصول على المعلومات، والتي بدونها يبقى المواطن خارج أية مشاركة في الحياة العامة، بحيث إن دسترة هذا الحق بالمغرب لم تأتي من فراغ أو من إرادة طوعية للمشرع، وإنما جاءت بضغط من هيئات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام وعدد من الناشطين في مجال حقوق الإنسان، فالحق في الحصول على المعلومات كان في صلب اهتمامات العديد من الجمعيات المغربية العاملة في ميدان الشفافية ومحاربة الفساد والرشوة وتخليق الحياة العامة، معتبرة بأن هذا الحق يشكل أحد الأعمدة الأساسية لأي نظام وطني للنزاهة من جهة ومن جهة أخرى أن هذا الحق مرتبط بالمجتمع الديمقراطي الذي يتمتع فيه المواطن بحرية التعبير وبوسائل إعلام قوية وبإلزامية نشر المعلومات الإدارية.

ومهما كانت جودة النص القانوني المنظم للحق في الحصول على المعلومات، فإن رهان تنزيله على أرض الواقع يبقى أكبر تحد يواجه كل الأطراف المتدخلة في هذا الإطار،

فوصول المواطن إلى المعلومات وحصوله عليها ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق التواصل وتعميق الشفافية، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتكريس احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، ومحاصرة الفساد عن طريق التقييم وتحديد المسؤولية وربطها بالمحاسبة، وذلك دعما للتواصل واستعادة للثقة المفقودة للمواطن اتجاه الإدارة.

فإعمال هذا الحق بالمغرب سيشكل دفعة قوية لدولة الحق والقانون التي ما فتئت معظم الخطابات الرسمية تروج لها، وسيساهم في تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة التي أصبحت من بين أسس النظام الدستوري للمملكة بموجب دستور 2011، وسيحسن العلاقة بين الإدارة العمومية والمواطن.

وحرصا منا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتحسين مشروع هذا القانون نقدم مجموعة من الملاحظات والاستفسارات والمتمثلة أساسا في:

- ضرورة ملاءمة مشروع قانون الحصول على المعلومات مع الدستور، والمعايير الدولية؛

- ضرورة مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، خاصة في الشقّ المرتبط بالسرّ المهني، وعدم مواجهة المؤسسات الوطنية المختصة في الحصول على المعلومات بمبرّر الحفاظ على السرّ المهني؛

- إعادة النظر في النصوص القانونية التي تتعارض مع الحق في المعلومة بإعطاء الأولوية لقانون حق الحصول على المعلومات مقارنة مع باقي القوانين؛

- ضرورة تقليص مجال الاستثناءات وربطها بمبررات واضحة؛

- التنصيص لزوما على إلزامية الإدارة على إعطاء المعلومات لطالبها، وصياغة القانون بلغة واضحة ودقيقة لا تترك أي مجال للتأويل الفضفاض؛

- نشر الوعي لدى عموم المواطنين بأهمية الحق في الحصول على المعلومات، والترويج لخدمة إتاحة المعلومات عن طريق تنظيم الحملات

الإعلامية والمبادرات التحسيسية حول كيفية استعمال هذا القانون؛

- تقوية برامج الحكومة الالكترونية، عن طريق الاعتماد على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- الحد من الإحالة على قوانين أخرى بما فيها عدة فصول من القانون الجنائي؛

- تكريس عرف "واجب كتمان السر المهني" ضمن المشروع عوض إلغائه من نصوص قانونية أخرى؛

- يجب عدم تمكين السلطات الإدارية وهيئات الدولة من التهرب من واجب تقديم المعلومات عبر إتاحة الفرصة لتأويل سلبي للقانون وعدم النص على الإجبارية؛

- إلغاء الجزاءات والعقوبات عن حاجب المعلومات وعن المؤسسات والهيئات التي لم تتخذ التدابير الضرورية لتطبيق القانون؛

- تطويل مدة الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات وتمطيط مساطر الطعن والاستئناف بما في ذلك الحالات المستعجلة التي ألغيت منها ما يهم حرية الشخص وحمايته؛

- تم شرعنة إقصاء أنماط من المعلومات يمكن الحصول عليها؛

- ضرب مجانية الحصول على المعلومات؛

- التضييق على استعمال المعلومات بحصرها بشروط جديدة من ضمنها التصريح بالغرض وعدم تعددية استعمالها وإضافة استثناءات أخرى.